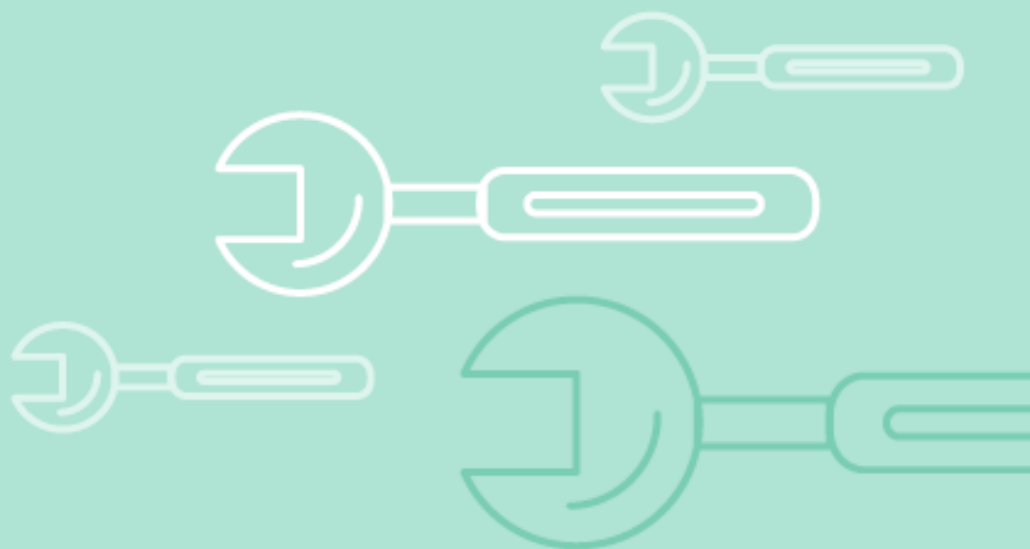


الركيزة ٢

التعلم

وسبل العيش



الركيزة ٢: التعلم وسبل العيش

التعليم: نظرة عامة واعتبارات أساسية

يلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً كبيراً في حياة الأطفال والشباب. فتتنوع النساء والفتيات في المنطقة من حيث قدرتهن وحضورهن وإمكانية حصولهن على الفرص التعليمية. لهذا السبب، من المهم استكشاف مسارات متعددة للتعليم ومن بينها المسارات التي تساعد الأطفال والشباب على الانتقال إلى مرحلة البلوغ الكريمة وكذلك فرص التعلم على مدى الحياة للنساء من جميع الأعمار. ويُعد الحصول على فرص التعليم والتعلم، في البيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، أمراً بالغ الأهمية للنهوض بحقوق جميع النساء والفتيات في المنطقة.

وفي التعليم الرسمي على وجه التحديد، تتفوق الفتيات -في المتوسط ووفقاً للدراسات الدولية المقارنة حول الإنجازات التعليمية- على الأولاد في نواتج التعلم في جميع أنحاء المنطقة. على الرغم من المكاسب الأخيرة التي تحققت في المنطقة، لا تزال حالات عدم المساواة التعليمية بين الذكور والإناث قائمة. وتعتمد حالات عدم المساواة هذه على عدد من العوامل (على سبيل المثال، الهجرة، والتزاوج، ولغة التدريس والانتماء العرقي أو الجماعة الاجتماعية، وحالة الإعاقة، وخصخصة الوصول إلى التعليم، والفرص التعليمية غير المتساوية)، وتتجلى في أشكال لا تعد ولا تحصى، وهي تؤثر غالباً في الفئات الأكثر تهميشاً من الفتيات والنساء (على سبيل المثال، المجتمعات الريفية أو الفقيرة أو النازحة أو البدوية، وتلك الفئات ذوي الإعاقة).^{٤٦٤} على سبيل المثال، ترتفع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس لدى الإناث الريفيات في كل من مستويات مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقارنة بالسكان الآخرين في المنطقة، مع وجود بعض الاستثناءات. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.^{٤٦٥} وفي المجمل، تزيد احتمالية خروج الشابات من دائرة التعليم أو التوظيف أو التدريب عن الشباب بمقدار الضعف.^{٤٦٦}

للأسف، لم يُترجم الارتفاع في معدل الإلمام بالأمور لدى الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة.^{٤٦٧} وفي مرحلة التعليم العالي، يعاني الرجال والنساء الحاصلون على تعليم عالٍ معدلات بطالة مختلفة تماماً في جميع البلدان التي تتوفر حولها البيانات. تكون النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر عرضة للبطالة بمرتين على الأقل مقارنة بنظرائهن من الرجال في ٩٠ في المائة من البلدان في المنطقة.^{٤٦٨} لا يكون التحصيل التعليمي غالباً العامل الوحيد الذي يسهم في البطالة، وهذه أمر صحيح خصوصاً في هذه المنطقة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيد قدرة النساء على أداء مهام معيّنة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع)، والأعراف الجنسانية التقليدية في زيادة مستويات البطالة.^{٤٦٩}

في المنطقة، لا يمثل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني سوى ٢٠ في المائة من التسجيل بعد المرحلة الثانوية، كما أنه يواجه تصوراً سلبياً بشأنه، على الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديهم آفاق

^{٤٦٤} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٤٦٥} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

^{٤٦٦} إحصاءات منظمة العمل الدولية، نسبة الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب حسب الجنس -- التقديرات النموذجية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، نوفمبر ٢٠٢٠ (نسبة مئوية) | سنوي، ٢٠٢٠

^{٤٦٧} كاترينا دالأكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغيرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (order and Domestic Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regiona) Transformations, Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post-2011 Juncture)"، عام ٢٠١٩.

^{٤٦٨} "البطالة مع الحصول على تعليم عالٍ (Unemployment with Advanced Education)"، منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

^{٤٦٩} مجموعة البنك الدولي، "المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٤.

أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات.^{٤٧٠} وما يثير القلق أنَّ الأبحاث التي أجريت في المنطقة توصلت إلى أنَّ برامج التدريب المهني نفسها تعزز التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي، وتقسّم هذه الأبحاث غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال وأخرى مقبولة اجتماعياً للنساء.^{٤٧١} بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أنَّ برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المنطقة تقدّم دعماً محدوداً إلى المجموعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمحتجزون السابقون والسكان الأميون.^{٤٧٢}

استنتجت الأبحاث التي أجريت في المنطقة أنَّ برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في البيئات غير الرسمية تلعب دوراً مهماً في استهداف المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة، ومع ذلك، فإنَّ هذه البرامج متفرقة ومستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنقّدة. على هذا النحو، تفتقر هذه الأنشطة في الغالب إلى آليات التنسيق الوطنية أو المحلية، وتُقدّم على أساس كل مشروع على حدة، ما يثير التساؤل حول استدامة مثل هذه الأنشطة على المدى الطويل.^{٤٧٣}

تشير البيانات الإقليمية إلى أنَّ التعليم يعمل على خفض معدل انتشار زواج الأطفال،^{٤٧٤} كما يُعد التحصيل التعليمي أحد المحدّدات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية؛ تميل النساء الحاصلات على التعليم إلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر من النساء صاحبات التعليم المنخفض أو غير المتعلمات. (ارجع إلى الركيزة ١).

في بيئات التعليم الرسمية وغير الرسمية، تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على تعزيز التعليم الجيد الشامل والمنصف بالإضافة إلى تعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع النساء والفتيات. ومع ذلك، يُعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض مستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية من العوامل التي تسهم في وجود مشهد غير متكافئ داخل المنطقة، سواء بين البلدان وبين الجنسين. تؤدي هذه الفجوة الرقمية^{٤٧٥} إلى تفاقم عدم المساواة - لا سيما عدم المساواة بين الجنسين - وتعيق مشاركة النساء والفتيات في التعليم. يختلف وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. على سبيل المثال، تتراوح النسبة المئوية للإناث اللواتي تستخدمن الإنترنت بين سكان المنطقة بين ١١ في المائة في السودان و٩٩,٨ في المائة في الكويت.

تمثّل الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية عقبات خطيرة أمام وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة. في جميع أنحاء المنطقة، تقوّض هذه الأدوار الجنسانية التقليدية والأعراف الاجتماعية الضارة وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وهذا يحول دون تمكّن النساء والفتيات من التكيف مع الطلب المُلح على تعلّم المهارات الرقمية والوصول إلى التقنيات الرقمية لتعزيز التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمشاركة في جهود التعافي. يسري هذا الأمر بشكل خاص على البيئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أو الريفية؛ حيث يتم الوصول غالباً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المنزل حيث تشكّل مخاوف السلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية عوائق أمام وصول النساء والفتيات إلى هذه التكنولوجيا. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكّل عدم التحكم في توقيت استخدام هذه التكنولوجيا وكيفية القيام بذلك عائقاً آخر أمام النساء والفتيات. أخيراً، من المهم ملاحظة أنه بالرغم من وجود تركيز على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس في جميع أنحاء المنطقة في الأعوام الأخيرة. فإنَّ الأولوية نفسها لم تُمنح لإصلاح أساليب التعليم لتحسين جودة التدريس.

^{٤٧٠} "وثيقة داخلية تعود إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف بعنوان ديناميات النوع الاجتماعي والعوائق التي تحول دون توظيف الفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شاركها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مع فريق الدراسة البحثية) (Document D) (arch study team by titled Gender dynamics and barriers for girl child employability in MENA (shared with the rese

^{٤٧١} منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (Work Without Counting Women/Counting on Women)"، عام ٢٠١٩.

^{٤٧٢} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٤٧٣} المرجع نفسه

^{٤٧٤} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٤٧٥} تشير الفجوة الرقمية إلى الامتلاك غير المتكافئ للمهارات والخبرات المطلوبة لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستلزم الوصول إلى الأجهزة والبرامج بالإضافة إلى جوانب الوصول والاستخدام التي تؤثر جميعها في الفجوة الرقمية.

في الواقع، تكشف الأدلة الإحصائية المحدودة المستخلصة من المنطقة أنَّ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم ليس له تأثير كبير في أساليب التعليم.^{٤٧٦}

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- التأكد من أنَّ فرص التعليم، بما في ذلك التعليم الرقمي، متوافرة ويمكن الوصول إليها ومقبولة لجميع الفتيات والنساء، بغض النظر عن الثروة أو الموقع أو الانتماء العرقي أو القدرة أو حالة التّزوج.
- مراجعة مناهج التعليم وتنقيحها، بما في ذلك محتوى التعليم الإلكتروني، للتأكد من أنها تراعي النوع الاجتماعي، ولا تركز على نمطية جنسانية، وتبني الفتيات والفتيان بشكل متساوٍ للانتقال بوقار إلى مرحلة البلوغ، بما في ذلك العمالة اللائقة والمنتجة/سبل العيش والتعلم مدى الحياة.
- دمج مناهج المهارات الحياتية التأسيسية القابلة للنقل التي تراعي النوع من خلال منصات التعليم الرسمية وغير الرسمية وممارسات التدريس المحسّنة.
- تعزيز المساواة في الوصول إلى التعليم الرقمي وقبوله، ومراقبة ذلك، لمعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعززها الفجوة الرقمية، والتخفيف منها، وتوسيع نطاق الوصول ليسير إلى السكان الأكثر احتياجاً مع التركيز على الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية.
- مراجعة سياسات التعليم وتعديلها لتعزيز وصول الفتيات والشابات إلى التعلم وسبل العيش، وبخاصة معالجة الممارسات الضارة والعوائق الموجودة في الأعراف الاجتماعية.
- التأكد من أنَّ الخدمات والسياسات التعليمية تراعي النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات والشابات وخطر التسرب عن المدرسة.
- التأكد من أنَّ مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة متوافرة ويمكن الوصول إليها وتراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحالة الصحية أثناء الدورة الشهرية ودعم النظافة، في بيئات التعليم الخاصة بالفتيات والياقات، بما في ذلك الأماكن التي تشهد أوضاعاً إنسانية.
- تنفيذ السياسات وأطر المساءلة للتأكد من وجود بيئة مدرسية آمنة ووقائية لمعالجة الرقابة، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وللتخفيف من ارتفاع خطر التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- التأكد من وجود بيئة تعليمية آمنة، بما في ذلك ضرورة توفير جميع المدارس والتعليم الجامعي وسائل سهلة الوصول وموثوقة للإبلاغ عن حالات التحرش والاعتداءات الجنسية (سواء أكانت بدنية أم نفسية أم عاطفية أم لفظية) على النحو المنصوص عليه في وثائق/سياسات إدارة المدرسة، التي يجب أن تكون شاملة.

^{٤٧٦} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الأفق العربية في عام ٢٠٣٠ (Arab Horizon ٢٠٣٠) (Digital Technologies for Development)", عام ٢٠١٩.

الإطار ٢،١: توظيف النساء وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩

بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، ستفقد بنحو ٧٠٠.٠٠٠ امرأة وظائفهن في المنطقة، ما يؤدي إلى تفاقم الفجوات في مشاركة القوى العاملة. وهذا يضر بالقطاع غير الرسمي بشكل خاص، حيث تشكل النساء ٦١,٨ في المائة من القوة العاملة.

شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير - من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ - تغييراً هائلاً في المنطقة. على وجه الخصوص، ثمة إدراك متزايد للحاجة إلى تعزيز دمج النساء في الاقتصاد، مع تقديم بلدان عديدة برامج الحوافز الجديدة وتغيير قوانين العمل للسماح بتحقيق ذلك. على الرغم من إحراز تقدّم كبير، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن تحسينه. لا تزال النساء والفتيات يواجهن عوائق هائلة فيما يتعلق بالميراث وملكية الممتلكات والحصول على رأس المال، فضلاً عن إحدى أعلى النسب في العالم للرعاية غير مدفوعة الأجر ومسؤوليات العمل المنزلي مقارنة بالرجال.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية إدراكاً متزايداً لأهمية النساء في الاقتصاد. بدأت المنظمات الخاصة والجهات المانحة العالمية في تطوير آليات المراقبة والتقييم،^{٤٧٧} والتقارير والأبحاث، والبيانات^{٤٧٨} المتعلقة بتأثير النساء في قطاع الأعمال والقطاع المالي. ومع ذلك، فقد ظهرت نتائج مختلطة من المعلومات الكثيرة التي تم جمعها أثناء الفترة الزمنية. في حين أنّ البيئة المواتية للنساء الملتحقات بسوق العمل قد تحسّنت بشكل قابل للمناقشة، فإنّ معدلات بطالة النساء قد ارتفعت، بينما انخفضت معدلات بطالة الرجال بشكل عام (ارجع إلى الشكل ٢،١٠ أدناه). بدءاً من عام ٢٠١٨، لا تزال معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة^{٤٧٩} هي المعدلات الأدنى في العالم، بمعدل متوسط يبلغ نحو ١٩ في المائة في جميع أنحاء المنطقة، مقارنة بمعدل نحو ٤٩ في المائة على مستوى العالم.^{٤٨٠} مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، كان من المتوقع لمعدل بطالة النساء في المنطقة (ارجع إلى المخطط ٢،١) أن يرتفع (ارجع إلى الإطار ٢،١).^{٤٨١}

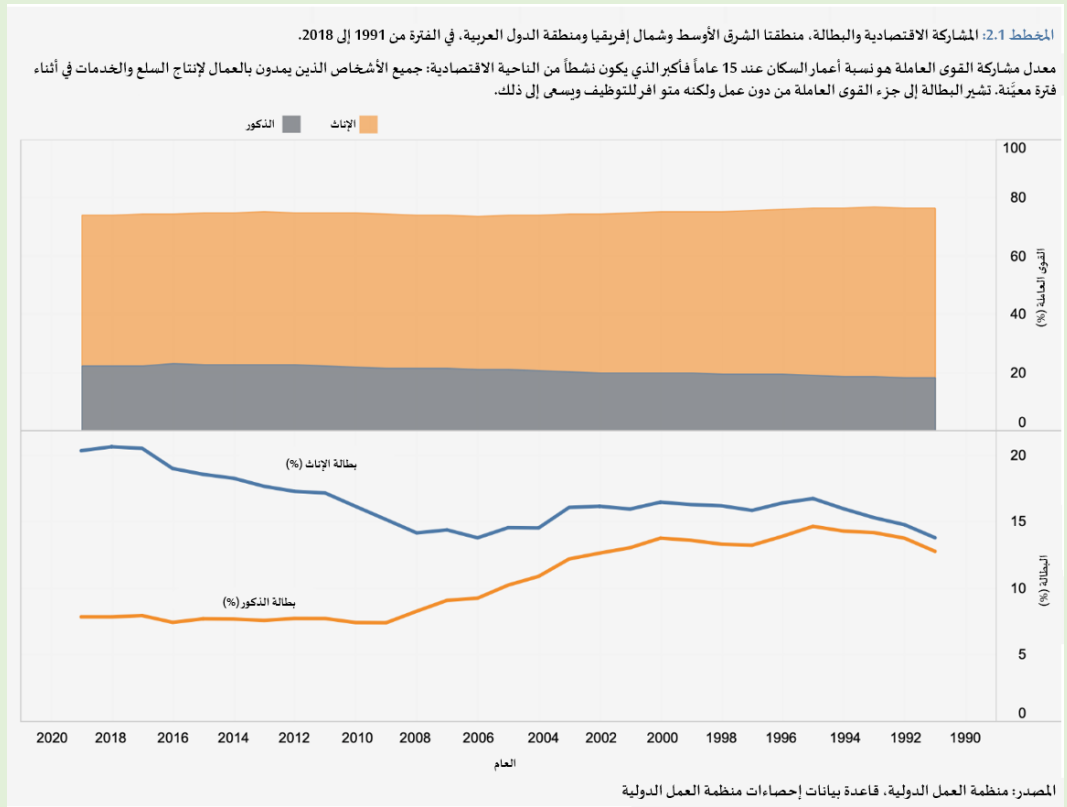
^{٤٧٧} ارجع إلى: 's Economic Empowerment: A Compendium of Selected Tools' Women Measuring' Buvinic et al.,

^{٤٧٨} على سبيل المثال، يمكنك الرجوع إلى الموارد المتوفرة على <https://data.x2Data/center-x.org/resource>

^{٤٧٩} تُعرّف منظمة العمل الدولية المشاركة في القوى العاملة بأنها نسبة السكان في عمر العمل العاملين حالياً. وتحسب عادةً باستخدام الفئة العمرية ١٥ فما فوق. للحصول على مزيد من المعلومات، <https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-labour-definitions/description-and-rate-participation-force>

^{٤٨٠} مكتب العمل الدولي، "اتجاهات العمالة والتوقعات الاجتماعية العالمية للمرأة لعام ٢٠١٨: لقطة عالمية (٤٤٦) World Employment and Social Outlook Trends for Women 2018: Global Snapshot"

^{٤٨١} هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region)"



على الرغم من نمو الاقتصاديات الشاملة في المنطقة، فقد زادت التفاوتات بين المجتمعات الحضرية والريفية والأكثر فقراً. مع إجمالي معدل الفقر الإقليمي متعدد الأبعاد البالغ ١٣,٤ في المائة (بدءاً من عام ٢٠١٧)،^{٤٨٢} يخفي هذا الرقم تفاوتات كبيرة. تعاني البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فقراً أكبر وأكثر انتشاراً؛ حيث تقترب معدلات الفقر من ٥٠ في المائة في السودان و٣٠ في المائة في اليمن.^{٤٨٣} تؤدي النزاعات في العراق واليمن وليبيا وسوريا إلى تفاقم أزمة الفقر، وتظل تسبب في إبطاء النمو الاقتصادي. وتتكهن أيضاً توقعات عام ٢٠١٩ للمنطقة بتباطؤ في النمو الاقتصادي، الذي قدّره البنك الدولي بنسبة ٠,٦ في المائة، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط.^{٤٨٤} وبلي ذلك اتجاهاً تنازلياً خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير مع تباطؤ إجمالي معدلات النمو الإقليمية عاماً بعد عام.^{٤٨٥} يبدو أن انخفاض أسعار النفط والنزاعات التي تشهدها المنطقة من العوامل الرئيسية المحركة لهذا التباطؤ. على الجانب الآخر، لم يكن هناك تراجع واسع النطاق، ما يعني أن معدل النمو الإقليمي لم يعد سالباً. توقع البنك الدولي نمواً أقوى في الأعوام المقبلة، لكن الركود الناجم عن ظهور فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ جعل معدلات النمو لعام ٢٠٢٠ وما بعده غير مؤكدة. يتوقع أن تتأثر معدلات النمو في المنطقة بخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخسارة في الوظائف، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.^{٤٨٦} يتوقع أن تكون توقعات خسارة الوظائف أعلى في القطاعات "الأكثر عرضة للخطر" بالإضافة إلى الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تشكّل النساء في المنطقة ٦٢ في المائة من القوى العاملة.^{٤٨٧}

من الآن فصاعداً، تصبح الاعتبارات الأساسية على النحو الآتي:

^{٤٨٢} جامعة الدول العربية وغيرها، "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (Arab Multidimensional Poverty Report)"

^{٤٨٣} المرجع نفسه

^{٤٨٤} أرزقي وآخرون، "الوصول إلى آفاق جديدة (Reaching New Heights)"

^{٤٨٥} المرجع نفسه

^{٤٨٦} مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "موجز للسياسة: تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في المنطقة العربية. فرصة إعادة البناء بشكل أفضل (Policy Brief: The Impact of COVID ١٩ - on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better)"، عام ٢٠٢٠.

^{٤٨٧} المرجع نفسه، صفحة ٩.

- تنظيم قوانين مناهضة التمييز العنصري والتي تراعي النوع الاجتماعي وتحكم سبل العيش، مثل: قانون العمل، أو تعزيزها بشكل رسمي، وتضمن تداعيات أو عقوبات قابلة للتنفيذ ضد أولئك الذين ينتهكونها، بالإضافة إلى آليات الإنفاذ والمراقبة القوية.
- سنّ التشريعات التي تعالج الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تحول دون وراثة النساء الثروة والحصول على الضمانات، أو تعزيزها.
- دعم رائدات الأعمال من خلال ارتفاع فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، والتدريب على الأعمال التجارية والتقنية، وتعزيز الشبكات والجمعيات، والمشتريات التي تراعي النوع الاجتماعي، وإدراج الأعمال التي تقودها النساء في سلاسل القيمة.
- العمل مع المجموعات المجتمعية والشركات والحكومة على تحدي الأعراف في التمييز المهني الرأسي والأفقي الذي يحول دون تولي النساء الأدوار القيادية والعليا في عالم العمل، بالإضافة إلى دخول المهن في القطاعات غير التقليدية من الاقتصاد.
- سنّ قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص لتحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص كصاحبات عمل متميزات.
- التأكد من الالتزام بالمعايير العالمية في عالم العمل (بما في ذلك الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية)، وتنفيذ السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل، وتعزيز الحوار الثلاثي الذي يراعي النوع الاجتماعي.
- معالجة العبء الثقيل الناجم عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية التي تتحملها النساء، مثل: رعاية الأطفال والتعليم ورعاية المسنين والعاجزين، وخاصة أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بما في ذلك الاستجابة لأي حاجة إلى دعم النساء لإعادة دخول القوى العاملة أو تغيير المطالب عند إعادة افتتاح الأعمال.
- الاستثمار في اقتصاد الرعاية، المستوحى من إطار النتائج والأدوار والعلاقات والقواعد والموارد الخاص بأعمال الرعاية اللائقة: التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص؛ مكافأة أعمال الرعاية مدفوعة الأجر، من خلال تشجيع مزيد من العمل اللائق للعاملين في إنفاذ الرعاية؛ وضمان تمثيل العاملين في مجال الرعاية والحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي.
- تعزيز قدرة مجتمعات اللاجئين على الحصول على تصاريح العمل من خلال توفير الفرص وتطوير الاقتصاديات المحلية التي من شأنها أن تتيح للنساء الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.
- التأكد من أنّ سياسات الاقتصاد الكلي الحكومية وبرامج الاستجابة وطرود الحوافز الضريبية اللازمة للتخفيف من التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ تراعي النوع الاجتماعي وتتضمن الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، بما في ذلك من خلال دعم أصحاب الأعمال والشركات التي تقودها النساء لحماية توظيف المرأة، حيثما أمكن ذلك.

تحليل واقعي للأوضاع التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الدول العربية: الركيزة (٢): الرسائل والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالتعلم وسبل العيش

نظرة عامة

ورغم المكاسب المحققة مؤخراً، لا تزال هناك تفاوتات في التعليم بين الذكور والإناث في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بسبل العيش، حدثت زيادة في الإقرار بالحاجة إلى زيادة إدماج النساء على نحو أكمل في الاقتصاد، حيث أدخلت بلدان عديدة برامج جديدة للحوافز وغيرت قوانين العمل للسماح بتحقيق ذلك. ومع ذلك، لا تزال معدلات مشاركة النساء في القوة العاملة من بين أدنى المعدلات في العالم، وتواجه النساء والفتيات عوائق غير متناسبة فيما يتعلق بالميراث وحيازة الممتلكات وإمكانية الحصول على رأس المال.

تنظيم قوانين مناهضة التمييز العنصري والتي تراعي النوع الاجتماعي وتحكم سبل العيش، مثل: قانون العمل، أو تعزيزها بشكل رسمي، وتضمين تداعيات أو عقوبات قابلة للتنفيذ ضد أولئك الذين ينتهكونها، بالإضافة إلى آليات الإنفاذ والمراقبة القوية.

تُغرات السياسات

إن الحق في التعليم منصوص عليه في الدستور في أغلب البلدان، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعليم الإلزامي والمجاني (في ١٥ بلداً)، وتحظر حوالي نصف البلدان العقاب البدني في المدارس، ولا تزال هناك فجوات في السياسات الرامية إلى إزالة الحواجز أمام الفتيات والشابات صاحبات الإعاقة (باستثناء الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت). وهناك بلدان فقط في المنطقة، وهما مصر والمغرب، يدرجان التعليم والتدريب المهني كحق في دساتيرهما، في حين تتناول بلدان أخرى التدريب عموماً في إطار قوانين منفصلة أو تشير صراحة إلى الرجال (مثل العراق وليبيا والسودان ودولة فلسطين).

مراجعة سياسات التعليم وتعديلها لتعزيز وصول الفتيات والشابات إلى التعلم وسبل العيش، وبخاصة معالجة الممارسات الضارة والعوائق الموجودة في الأعراف الاجتماعية.



عوائق النظام

لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي والعقاب البدني بالإضافة أعمال البلطجة (٤٦٪ من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٥ عاماً) سائداً في المدارس. وفي داخل المنطقة، تفتقر حوالي مدرسة واحدة من كل خمس مدارس إلى إمكانية الحصول على خدمات توفير المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيب الفتيات عن المدارس أو انقطاعهن عن المدارس نهائياً. وهناك بلدان فقط، وهما تونس وقطر، تدرجان التثقيف الجنسي الشامل في المدارس، حيث توفر بلدان أخرى (مثل الأردن وسوريا وجيبوتي ومصر) شكلاً من أشكال التثقيف الجنسي خارج السياق المدرسي. وتشكل المعلمات إحدى الطرق لمكافحة التمييز بين الجنسين وتقديم نماذج إيجابية للمرأة في الأدوار القيادية للفتيات والنساء الأصغر سناً. وفي المنطقة، تكوون المعلمات هن الأبرز المرحلة الابتدائية، إلى جانب المعلمات في أقل البلدان نمواً. وفي البلدان التي توجد فيها نسبة أكبر من المدارس الثانوية التي تتوفر فيها إمكانية الوصول إلى الإنترنت عن زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة الرقمية. وفي البلدان التي لديها بيانات متاحة، يفيد مجلس التعاون الخليجي وتونس وفلسطين عن أكثر من ٩٥٪ من المدارس الثانوية التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما تفيد الأردن عن ٧٤٪ من المدارس ومصر عن ٤٩٪ من المدارس.

تنفيذ السياسات وأطر المساءلة للتأكد من وجود بيئة مدرسية آمنة ووقائية لمعالجة الرفاهية، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وللتخفيف من ارتفاع خطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي



الأعراف

يعوق انتظام حضور الفتيات في المدارس المسافات الطويلة وتقييد الحركة لأنه من غير المقبول أن تذهب الفتاة إلى المدرسة وحدها. وبعد الزواج، يصعب على الفتيات مواصلة تعليمهن أو عودتهن إلى المدرسة بسبب مزيج من الوصم والأعراف القائمة على النوع الاجتماعي المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية. ويدفع ارتفاع معدلات البطالة مقدمي الرعاية إلى تقليل قيمة تعليم بناتهم. وتؤدي الأدوار التقليدية للجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة إلى تقويض وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ولا سيما في البيئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا أو في المناطق الريفية، حيث كثيراً ما يتم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المنزل، هي الشواغل المتعلقة بالسلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية بوصفها حواجز. وتؤثر تفضيلات الآباء حول جنس المعلمين على قرار إرسال الفتيات إلى المدرسة حيث لا يتوفر سوى المعلمين الذكور. وأعرب الشباب عن أن المهن اليدوية هي الأدنى مستوى، وأن التعليم والتدريب التقني والمهني ليسا بديلين عن الجامعة. وتعد التصورات السلبية للتعليم والتدريب التقني والمهني أكثر بالنسبة للفتيات. وتحمل النساء معظم عبء العمل غير المدفوع الأجر في المنطقة، وهو ما يزيد في المتوسط عن أعمال الرعاية بالنسبة للرجال في الأعمال غير المدفوع الأجر بمقدار ٤,٧ مرة. وتُبرز هذه الفجوة بين الجنسين التقليل من قيمة المساهمات الاقتصادية للمرأة في المنطقة. وكثيراً ما يُنظر إلى القيادة على أنها ذكورة بحتة وأبوية، ويُنظر إلى النساء إلى حد كبير في الأدوار الداعمة.

الاستثمار في اقتصاد الرعاية، المستوحى من إطار النتائج والأدوار والعلاقات والقواعد والموارد الخاص بأعمال الرعاية اللاتقة: التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص: مكافأة أعمال الرعاية مدفوعة الأجر، من خلال تشجيع مزيد من العمل اللائق للعاملين في إنفاذ الرعاية؛ وضمان تمثيل العاملين في مجال الرعاية والحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي.



حالات الطوارئ

يؤدي الصراع إلى تضخيم أزمة جودة التعلم وتعزيز أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. ففي البيئات المتأثرة بحالات الأزمات، تعاني الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم الفتيات والشابات، من الحرمان بشكل غير متناسب. ولا يزال الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ يشكل تحدياً؛ بما في ذلك المدارس المتضررة أو المدمرة. وفي كثير من مجتمعات اللاجئين، حيث تشكل الأسر المعيشية التي تعولها النساء جزءاً كبيراً من السكان، كثيراً ما تنخرط النساء في أعمال غير رسمية، وتقوم العديد من هؤلاء النساء بصناعة منتجات صغيرة أو يقومون ببيع سلعاً مصنوعة يدوياً أو غذاءً أو مواد صغيرة أخرى. ويزداد خطر اعتماد اللاجئين على الأسواق السوداء لإعالة أسرهن. ولم يتزايد التحدي المتمثل في التصدي للعمال غير المدفوع الأجر إلا خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩). وتحمل النساء عبء رعاية المرضى من أفراد الأسرة إلى حد كبير، فضلاً عن زيادة مسؤوليات رعاية الطفل والتعليم بسبب عمليات الإغلاق.

التأكد من أن الخدمات والسياسات التعليمية تراعي النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات والشابات وخطر التسرب عن المدرسة. تعزيز قدرة مجتمعات اللاجئين على الحصول على تصاريح العمل من خلال توفير الفرص وتطوير الاقتصاديات المحلية التي من شأنها أن تتيح للنساء الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي



المكاسب التعليمية

يتفوق عدد البنات على عدد البنين من حيث الالتحاق بالمدارس في المنطقة، وبالنسبة للتعليم الابتدائي، حققت تسعة بلدان المساواة بين الجنسين بالمدارس الابتدائية، وظهرت ثلاثة بلدان ميزة من أجل الفتيات. وبالنسبة للتعليم الثانوي، تتمتع ستة بلدان بميزة للفتيات، وحققت بلدان أحران المساواة بين الجنسين. وفي التعليم الرسمي على وجه التحديد، يفوق أداء البنات أداء الأولاد في نتائج التعلم في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، لا تزال معدلات الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية منخفضة في العديد من البلدان التي توجد فيها تفاوتات داخل البلدان لصالح الثروة ومستويات تعليم الأم.



التفاوتات في التعليم

وفي مختلف أنحاء المنطقة، تشكل الإناث الريفيات الأكثر شيوعاً بين الأطفال الذين هم خارج المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حيث تتراوح مستويات التعليم الثانوي للفتيات الصغيرات اللاتي هم خارج المدارس في المناطق الريفية بين حوالي ٣٠٪ في السودان و٤٠٪ في اليمن إلى نحو ٦٠٪ في العراق. ويوجد ما بين ٦٣٪ و٩٢٪ من النساء صاحبات الإعاقة أفدن بأنهن لم يتلقين أي تعليم على الإطلاق.

التأكد من أن فرص التعليم، بما في ذلك التعليم الرقمي، متوافرة ويمكن الوصول إليها ومقبولة لجميع الفتيات والنساء، بغض النظر عن الثروة أو الموقع أو الانتماء العرقي أو القدرة أو حالة الزوج



المناهج التعليمية

إن الإصلاح الذي يعمل على تطوير النظم التعليمية الجيدة، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم الجامعي، هو أمر أساسي وهو يولد التفكير النقدي والمستقل والقدرة على التعلم مدى الحياة. وفي داخل المنطقة، تشكل ممارسات التعليم والتعلم والامتحانات التقليدية عائقاً رئيسياً. وتعني هذه الممارسات أن الشباب لا يتلقون إلى حد كبير تعليماً يتماشى مع متطلبات سوق العمل الحالية أو تعليماً يزرع المهارات اللازمة لكي يصبحوا أعضاء إيجابيين ونشطين في المجتمع. وحتى مع سنوات عديدة من الدراسة، يفتقر ملايين الطلاب في المنطقة إلى مهارات الأساسية مثل الحساب والقراءة والكتابة. وتُظهر الكتب المدرسية في المنطقة في بعض الأحيان صوراً نمطية للنساء كأهيات وعاملات في المنازل بينما تظهر الرجال كمحترفين ومقدمي خدمات. وتعزز برامج التدريب المهني ذاتها التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وغالباً ما تُقسّم البرامج إلى مواضيع مقبولة اجتماعياً للرجل ومقبولة اجتماعياً للمرأة. ولكفحة هذه المفاهيم، وضعت بعض البلدان خططاً للأنظمة التعليمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين (مثل الأردن والمغرب) في حين قامت مصر بإنشاء مشاريع على أساس نموذجي لإنشاء مدارس "صديقة للفتيات".

مراجعة مناهج التعليم وتنقيحها، بما في ذلك محتوى التعليم الإلكتروني، للتأكد من أنها تراعي النوع الاجتماعي، ولا تركز قوالب نمطية جنسانية، وتبين الفتيات والفتيان بشكل متساو للانتقال بوقار إلى مرحلة البلوغ، بما في ذلك العمالة اللائقة والمنتجة / سبل العيش والتعلم مدى الحياة.



التثقيف القائم على أساس المهارات

تمكن برامج المهارات الحياتية النساء والفتيات بتزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة لزيادة قدرتهن الاقتصادية والاجتماعية. وفي المنطقة، لا تشجع الكتب المدرسية وأساليب التدريس التفكير المستقل والنقدي على جميع مستويات التعليم. ولم يُدمج تعليم المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في نظامها التعليمي ومنهجها التعليمي الوطني سوى عدد قليل من البلدان في المنطقة. وفي المنطقة، لا يمثل برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني سوى ٢٠٪ من التسجيل بالمدارس في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، وهو يعاني من تصور سلبي، رغم أن الأدلة تشير إلى أن خريجي برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني لديهم احتمالات أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات. واستنتجت البحوث التي أجريت في المنطقة أن برامج تعليم المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في البيئات غير الرسمية تؤدي دوراً هاماً في استهداف الفئات المهمشة والضعيفة، ومع ذلك، فإن برامج تعليم المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في البيئات غير الرسمية متفرقة ومستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنفذة.

دمج مناهج المهارات الحياتية التأسيسية القابلة للنقل التي تراعي النوع من خلال منصات التعليم الرسمية وغير الرسمية وممارسات التدريس المحسنة.



الفجوة الرقمية

وفي المنطقة، يشكل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستويات المنخفضة للإلمام بالقراءة والكتابة الرقمية عاملين يسهمان في عدم المساواة داخل المنطقة، سواء بين البلدان أو بين الجنسين. وتتراوح نسبة الإناث اللاتي يستخدمن الإنترنت في المنطقة من ١١٪ في السودان إلى ٩٩,٨٪ في الكويت، أي ٥٣,٩ في المتوسط من الإناث والذكور. ويعد الفارق الأكبر بين الذكور والإناث هو في العراق حيث يستخدم ٩٨,٣٪ من الذكور الإنترنت في مقابل ٥١,٢٪ من الإناث الإنترنت. وتكشف بيانات محو الأمية الحاسوبية عن وجود فجوات بين الإناث والذكور في المنطقة. وبعيداً عن قطر (حيث تكون الإناث أكثر إلماماً بالبريد الإلكتروني بنسبة ٣,٨٪ من الذكور في البلد)، فقد أفادت التقارير بأن الإناث يتمتعن بمهارات تكنولوجية بمعدلات أقل من نظيراتهن من الذكور. وتعد الفجوة بين الجنسين في امتلاك الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت المحمول في المنطقة واضحة وظلت راکدة أو متزايدة في غضون السنوات القليلة الماضية (حيث كانت احتمالات امتلاك النساء في المنطقة للهاتف المحمول في عام ٢٠١٩ أقل بنسبة ٩٪).

تعزز المساواة في الوصول إلى التعليم الرقمي وقبوله، ومراقبة ذلك، لمعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعززها الفجوة الرقمية، والتخفيف منها، وتوسيع نطاق الوصول الياسر إلى السكان الأكثر احتياجاً مع التركيز على الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية.



تعلم كسب العيش

لم يترجم الارتفاع في معدل الإلمام بالأمور لدى الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيد قدرة النساء على أداء مهام معينة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع) والأعراف الجنسانية التقليدية، في ارتفاع مستويات البطالة. وتعد البطالة هي الأعلى بين الشباب في منطقة المشرق، حيث لا تنجح ٤٢,٧٪ من النساء اللاتي يبحثن عن عمل في العثور على عمل. ويعد معدل البطالة بين النساء هو أعلى بكثير منه بين الرجال في كل من فئة الشباب واليا فعين. وتشهد كل من النساء الأقل والأكثر تعليماً أعلى مستويات البطالة.

سن قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص التحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص لصاحبات عمل متميزات. سن قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص التحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص لصاحبات عمل متميزات.



المشاركة الاقتصادية

كانت معدلات النساء والفتيات غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب، في المتوسط، أعلى بمقدار ٢٦ نقطة مئوية من نظرائهن من الذكور. ويعد معدل مشاركة النساء في القوة العاملة في المنطقة هو المعدل الأدنى في العالم حيث يتجاوز قليلاً ٢٠٪ مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٤٨٪. والسبب وراء الفجوات بين الجنسين في العمالة يعود إلى حد كبير إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية؛ بما في ذلك هيكل الدولة القائمة على السلطة الذكورية والتوظيف المهيمن في القطاع العام وضعف التوظيف في القطاع الخاص، وتهيئة بيئة عمل غير مناسبة للمرأة بسبب الطبيعة المحافظة لأدوار الجنسين ونقص الدعم اللازم للتكاليف الإيجابية والأسرية. وبالنسبة لأولئك النساء اللاتي يشاركن في الاقتصاد الرسمي، فإنهن في أغلب الأحيان يشاركن في الزراعة بنسبة (٢٧٪)، ويشاركن في التعليم بنسبة (٢١٪) ويشاركن في الصناعة التحويلية بنسبة (١١٪).

دعم رائدات الأعمال من خلال ارتفاع فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، والتدريب على الأعمال التجارية والتقنية، وتعزيز الشبكات والجمعيات، والمشتريات التي تراعي النوع الاجتماعي، وإدراج الأعمال التي تقودها النساء في سلاسل القيمة.



العمل غير المدفوع الأجر

تتحمل النساء غالبية عبء العمل غير المدفوع الأجر في المنطقة، حيث تعمل النساء في المتوسط بمقدار ٤,٧ مرات عن عمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي يتحمله الرجل - وهي أعلى نسبة في أي مكان في العالم. وهذه الفجوة بين الجنسين بين مساهمة النساء والرجال في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تسلط الضوء على التقليل من قيمة المساهمات الاقتصادية للمرأة في المنطقة، وتشير إلى ضرورة الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لعمل الرعاية غير المدفوع الأجر للمرأة، فضلاً عن تكلفة الفرصة البديلة للوقت الذي تقضيه النساء في العمل غير المدفوع الأجر.

معالجة العبء الثقيل الناجم عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية التي تتحملها النساء، مثل: رعاية الأطفال والتعليم ورعاية المسنين والعاجزين، وخاصة أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بما في ذلك الاستجابة لأي حاجة إلى دعم النساء لإعادة دخول القوى العاملة أو تغيير المطالب عند إعادة افتتاح الأعمال.



سياسات العمل

إن أغلب بلدان المنطقة لديها قوانين تكفل المساواة في الأجور، بالإضافة إلى سياسات إجازة الأمومة المدفوعة الأجر (في ٢٠ بلداً). ومع ذلك، هناك عدداً محدوداً من النساء يستفدن من هذه السياسات، ويرجع ذلك إلى انخفاض مشاركة النساء في القوة العاملة، ولا سيما بسبب عدم اشتغال النساء العاملات في القطاع غير الرسمي. وتمتع النساء إلى حد كبير بالقدرة على امتلاك الأصول والتوقيع على العقود، غير أن الافتقار إلى الثروة والضمان، الذي هو غالباً ما يكون مدفوعاً بعدم قدرة النساء على الإرث من الوالدين أو الزوج، يجعل النساء غير قادرات على الحصول على الائتمان بنفس الطريقة التي يحصل عليها الرجل. وتحظر ١٤ من البلدان العمل الليلي على النساء، وتحظر جميع البلدان تقريباً النساء من العمل في وظائف محددة وشاقة.

سن التشريعات التي تعالج الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تحول دون وراثة النساء الثروة والحصول على الضمانات، أو تعزيزها.



حالة التعليم – النقاط الرئيسية

وضعت ٥ بلدان سياسات لإزالة الحواجز أمام الطلاب ذوي الإعاقة. وتوجد تحديات رئيسية في تحقيق هذه السياسات.

تضمن ٦٥ في المائة من البلدان ١٢ سنة من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والإلزامي

أدرجت أغلبية البلدان الحق في التعليم في الدستور

الغترات في السياسات المتعلقة بالمعاقب البدني (في المنزل والمدارس والمؤسسات)

وضعت ٣ بلدان خططاً لنظم تعليمية تراعي الفروق بين الجنسية.

توجد مدرسة من بين ٥ مدارس لا تقوم بتوفير الوصول إلى خدمات النظافة الصحية، مما يحد من مشاركة النساء

توجد ٦ بلدان فقط توفر نوعاً من التثقيف الجنسي

الأعراف المجتمعية التي تسبب مشاكل في العودة إلى المدرسة بعد الزواج

تقييد حضور الفتيات إلى التعليم والتدريب التقني والمهني في المدارس بسبب تقييد الحركة وجنس المعلمين.

Constrained attitudes towards TVET

تؤدي الأدوار التقليدية للجنسين إلى تقييد فرص وصول الفتيات إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ارتفاع تكاليف التوصليل وضعف الاتصالات يجعل وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدياً خاصاً.

ارتفاع معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي كفاية في المدارس وعدم كفاية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

تعزز برامج التدريب المهني التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

هناك عدد قليل من البلدان التي أدمجت تعليم المهارات الحياتية في المناهج الدراسية، ولكن التنفيذ غير منتظم.

الاعتقاد بأن التعليم قد لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على عمل أو ضمان التوظيف

ارتفاع معدلات البطالة يدفع مقدمي الرعاية إلى التقليل من قيمة تعليم الفتيات

حالات الطوارئ

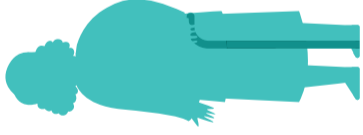
يؤدي الصراع إلى تضخيم أزمة جودة التعلم وتعزيز أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. ففي البيئات المتأثرة بحالات الأزمات، تعاني الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم الفتيات والشابات، من الحرمان بشكل غير متناسب. ولا يزال الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ يشكل تحدياً؛ بما في ذلك المدارس المتضررة أو المدمرة

لم تتجاوز أي دولة ١٤٪ من سكانها المسنين ممن حصلوا على التعليم الثانوي

تعاني النساء في المناطق الريفية من تدني مستوى التعليم.

أفاد ما يتراوح بين ٢٣ و ٢٩٪ من الإناث صاحبات الإعاقة أنهم لم يتلقوا أي تعليم على الإطلاق.

تعد الإناث صاحبات الإعاقة في المناطق الحضرية من أكثر عرضة للإلزام بالقراءة والكتابة بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل من الإناث في المجتمعات الريفية



القضايا

تحسن التعليم قبل الابتدائي في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك لا تزال المعدلات منخفضة في العديد من البلدان، كما أن التفاوتات داخل البلدان صارخة.

يعد أكثر الأطفال غير المتحصنين بالمدارس شوعاً في مرحلتين الإبتدائية والثانوية هم من الإناث الريفيات.

في التعليم الرسمي على وجه التحديد، يتفوق أداء البناء على أداء الأولاد في نتائج التعليم.

انتشار انقطاع الفتيات نهائياً من المدارس بسبب زواج الأطفال

من المرجح ألا تكون نسبة الشباب في التعليم أو العمل أو التدريب أكثر الشباب الذكور بمقدار الضعف.

تؤدي الفجوة الرقمية إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين مما يعوق مشاركة النساء والفتيات في التعليم

يتراوح استخدام الإنترنت في المنطقة من ١١٪ في السودان إلى ١٨٪ في الكويت

حالة سبل العيش – النقاط الرئيسية

دولتان فقط تضمندان التدريب والتدريب المهني كحق في دساتيرهما.

الحواجز التي تعترض الميراث وملكية الممتلكات والوصول إلى رأس المال

تمنع ١٤ من البلدان المرأة من القيام بالعمل الليبي

وجود قوانين وسياسات تحد من قدرة المرأة على أداء أعمال معينة

توجد لدى ٢٠ من البلدان قوانين للأجور وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر

يمثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات للتعلم مدى الحياة تحديًا بسبب الاتصال المكلف وغير المستقر

تعزز برامج التدريب المهني نفسها التمييز القائم على النوع الاجتماعي

العمالة المهيمنة في القطاع العام وضعف القطاع الخاص

تلعب برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في البيئات غير الرسمية دوراً هاماً في استهداف الفئات المهمشة، ومع ذلك، فإن هذه البرامج متفرقة

ندرة توافر البرامج المتعلقة بتأهب المرأة للقوة العاملة.

أطلقت المنظمات غير الحكومية الدولية / المنظمات غير الحكومية برامج لدعم رائدات الأعمال وصاحبات الأعمال

النظم / السياسات

الاعتماد السائد بأن الرجل ينبغي أن يكون هو صاحب الثروة الأسرية الرئيسي

تتفاقم التوقعات الجنسية بشكل أكبر في المجتمعات الريفية التي تعتمد على عمل المرأة غير المأجور مثل رعاية الأطفال وإعداد الطعام

تواجه النساء عقبات داخل أسرهن في ممارسة مهنة خارجية بسبب ضغوط تبني هيكل أسري تقليدي.

تواجه النساء حاجة إلى إثبات أنفسهن وإلى أداء أفضل من نظرائهن من الرجال.

الفجوات القائمة على نوع الجنس في معدل العمالة هي إلى حد كبير فجوات اجتماعية وثقافية وتعزى إلى الاعتراف الجنسانية التقليدية.

الأعراف الاجتماعية

حالات الطوارئ

في العديد من مجتمعات اللاجئين، حيث تشكل الأسر التي تعولها النساء جزءاً كبيراً من السكان، وغالباً ما تتخرب النساء في أعمال غير رسمية وهناك خطر متزايد على اللاجئين للاعتماد على الأسواق السوداء لإعالة أسرهن. وتتحمل النساء عبء رعاية المرضى من أفراد الأسرة إلى حد كبير، فضلاً عن مسؤولية رعاية الطفل.



من المرجح أن تكون النساء الحاصلات على تعليم متقدم هن أكثر عرضة للبطالة مرتين على الأقل من نظرائهن من الرجال في ٩٠٪ من بلدان المنطقة.

يشهد النساء الأقل والأكثر تعليماً أعلى مستويات البطالة.

يشهد العمالة المشاركة بين النساء والفتيات (خاصة في الزراعة) تميل العمالة غير الرسمية إلى أن تكون أعلى

هن من إحدى أعلى نسب النساء اللاتي يؤدبن عملاً غير مدفوع الأجر

الإثبات الشابات لا ينتقلن من التعلم إلى كسب العيش

ازدادت قدرة النساء على تنظيم المشاريع زيادة كبيرة على مدى العقد الماضي

يظل احتمالية امتلاك النساء في المنطقة لهاتف المحمول بنسبة ٩٪، كما يظل احتمال استخدامهن للإنترنت على الهاتف المحمول بنسبة ٢١٪.

غير أنه بسبب القيود المفروضة على السياسات والنظام، لا يستطيع تمويل وإدارة الأعمال التجارية بنفس القدر.

القضايا

التعليم الركيزة ٢

التعليم

تمهيد

يلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً كبيراً في حياة الأطفال والشباب في جميع أنحاء المنطقة. فتتنوع النساء والفتيات في المنطقة من حيث قدرتهن وحضورهن وإمكانية حصولهن على الفرص التعليمية. لهذا السبب، من المهم استكشاف مسارات متعددة للتعليم ومن بينها المسارات التي تساعد الأطفال والشباب على الانتقال إلى مرحلة البلوغ الكريمة وكذلك فرص التعلم على مدى الحياة للنساء من جميع الأعمار. إن الحصول على فرص التعليم والتعلم، في البيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، أمرٌ بالغ الأهمية للهبوط بمصالح جميع النساء والفتيات في المنطقة.

في التعليم الرسمي على وجه التحديد، تتفوق الفتيات في المتوسط على الأولاد في نواتج التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لم تُرجم الزيادة في معدل تعلم الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة.^{٤٨٨} فبناءً على المنطقة اللواتي حصلن على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية أقل احتمالاً للعمل من النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية. حيث يؤدي ضعف الروابط بين مراكز التعليم والبحث في المنطقة ونظام الإنتاج فيها إلى عدم التطابق بين التعليم والمهارات، ومتطلبات سوق العمل.^{٤٨٩}

فيما يتعلق بالتعليم غير الرسمي، وجدت دراسة إقليمية لبعض البلدان^{٤٩٠} أن برامج التدريب المهني تعزز التمييز القائم على نوع الجنس، وتقسم غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال ومقبولة اجتماعياً للنساء.^{٤٩١} إضافة إلى ذلك، يعاني التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من تصور سلبي في المنطقة، حيث صرح عديد من الطلاب أنهم لن يحتسبوا التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بديلاً عن

التعليم الجامعي. وتبقى هذه المواقف متجذرة بعمق في الأعراف الثقافية كما توضح الأبحاث السابقة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في المنطقة - أعرب الشباب عن أن المهن اليدوية متدنية ولن "تؤهلهم إلى الزواج والاندماج الاجتماعي".^{٤٩٢} تتجاوز مشاركة الإناث في التعليم العالي قصير الأمد (التصنيف الدولي الموحد للتعليم (SCEDI)، المستوى ٥) - الذي يركز على مهن أو ممارسات محددة وإعداد الطلاب للالتحاق بسوق العمل - ٥٠ في المائة فقط في نصف البلدان الستة عشر التي تتوافر عنها بيانات (مع وجود أقل معدلات مشاركة في المملكة العربية السعودية بنسبة ٣٠ في المائة وإيران بنسبة ٣١ في المائة).^{٤٩٣}

من حيث الوصول إلى التعليم، يتوافر مؤشر التكافؤ بين الجنسين (PIG) للتعليم في التعليم الابتدائي والثانوي في ١٦ بلداً في المنطقة. ومن بين هذه البلدان، حققت تسعة بلدان التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية، حيث أظهرت ثلاثة مؤشرات للتكافؤ بين الجنسين غير موثوقة للفتيات (أي أن عدد الفتيات يفوق عدد الفتيان). وفي المدارس الثانوية، حقق بلدان التكافؤ بين الجنسين بينما أظهرت ستة بلدان مؤشرات للتكافؤ بين الجنسين غير موثوقة للفتيات (أي أن عدد الفتيات يفوق عدد الفتيان).

تتباين معدلات إتمام المرحلة الإعدادية للبنين والبنات بشكل كبير في المنطقة، ويلعب البعد الحضري الريفي دوراً كبيراً في هذه الأرقام. فتتخرج الفتيات في المناطق الحضرية بمعدلات أعلى من نظرائهن الذكور في البلدان الثمانية التي تتوافر عنها البيانات. لكن في المناطق الريفية، تتخرج الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدرسة بمعدلات أعلى من نظرائهن الذكور في أربعة من سبعة بلدان تتوفر عنها البيانات، على الرغم من انخفاض معدل الحضور المفترض.

وتختلف معدلات ترك المدرسة للمرحلة الابتدائية والثانوية اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. لكن ترتفع معدلات عدم الالتحاق بالمدرسة في المنطقة

^{٤٨٨} كاترينا دالكورا، "الهيكـل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (ica Middle East and North Afr) le East and North Africa: Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transformations, Women and Gender in the Midd Juncture ٢٠١١-Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post Innovation and Entrepreneurship: Opportunities) (and Challenges for Arab Youth and Women)، عام ٢٠١٩.

^{٤٨٩} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities) (and Challenges for Arab Youth and Women)، عام ٢٠١٩.

^{٤٩٠} مصر والأردن ولبنان وتونس.

^{٤٩١} منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (s Work's Work Without Counting Women/Counting on Women) (s)، عام ٢٠١٩.

^{٤٩٢} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشباب العربي: العمل والتعليم والتغيير الاجتماعي (Youth, blmpact of ICT on Ara (Employment, Education and Social Change) (E)، عام ٢٠١٣.

^{٤٩٣} المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

الأفراد سيدخلون مرحلة الشيخوخة من دون تعليم رسمي أو لديهم تعليم رسمي محدود؛ ومن ثم، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع صعوبة الوضع المالي والحد من الوصول إلى الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي. يرتبط ارتفاع التحصيل التعليمي عموماً بانخفاض الضعف وتحسين الحالة الصحية بين الأفراد الأكبر سناً. يُرجَّح أن تسنح لكبار السن الذين حصلوا على مستويات تعليمية أعلى فرص عمل ذات رواتب أعلى خلال سنوات عملهم (ما يسمح لهم بالادخار أكثر والتخطيط لمرحلة التقاعد) إلى جانب تأهيلهم بشكل أفضل للعثور على خيارات وظيفية برواتب أفضل وظروف أكثر أماناً إذا اختاروا الاستمرار في العمل في فترة شيخوختهم.^{٥٠٢}

القوانين والسياسات المتعلقة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي

ترد الحقوق المتساوية المتعلقة بكل من التعليم الرسمي وغير الرسمي في المادتين ١٠ و ١١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تنص المادة ١٠ على أنه "تجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة من أجل ضمان حقوق متساوية لهن مع الرجال في مجال التعليم، وخاصة لضمان ما يأتي، على أساس المساواة بين الرجال والنساء: (أ) شروط التوجيه الوظيفي والمهني نفسها، للوصول إلى الدراسات والحصول على الدبلومات في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛ يجب ضمان تحقيق هذه المساواة في مراحل ما قبل المدرسة، ومراحل التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وفي جميع مراحل التدريب المهني كذلك".^{٥٠٣}

تنص المادة ١١ على أنه "تجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة في مجال التوظيف من أجل ضمان الحصول على الحقوق نفسها، على أساس المساواة بين الرجال والنساء، وخاصة فيما يأتي: (ج) الحق في حرية اختيار المهنة والوظيفة، والحق في الترقية والأمن الوظيفي وجميع مزايا الخدمة وشروطها، والحق في الحصول على التدريب المهني والدورات التدريبية التكميلية، بما في ذلك التدريب الوظيفي الداخلي والتدريب المهني المتقدم والتدريب أثناء العمل".^{٥٠٤}

لدى الإناث الريفيات في كل من مستويات مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقارنة بالسكان الآخرين في المنطقة، مع وجود بعض الاستثناءات. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و ٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.^{٤٩٤} وفي المجمل، تزيد احتمالية خروج الشابات من دائرة التعليم أو التوظيف أو التدريب عن الشباب بمقدار الضعف.^{٤٩٥}

وتبقى التفاوتات التعليمية بين الذكور والإناث سائدة في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من المكاسب المحققة مؤخراً. وتعتمد حالات عدم المساواة هذه على عدد من العوامل (على سبيل المثال، الهجرة، والنزاعات، ولغة التدريس والانتماء العرقي أو الجماعة الاجتماعية، وحالة الإعاقة، وخصخصة الوصول إلى التعليم، والفرص التعليمية غير المتساوية)، وتتجلى في أشكال لا تعد ولا تحصى، وهي تؤثر غالباً في الفئات الأكثر تهميشاً من الفتيات والنساء (على سبيل المثال، المجتمعات الريفية أو الفقيرة أو النازحة أو البدوية، وتلك الفئات ذوي الإعاقة).^{٤٩٦} بالإضافة إلى ذلك، تؤدي معدلات البطالة المرتفعة في العديد من البلدان الموجودة في المنطقة إلى أن يقوم أولياء أمور بتحديد قيمة أقل لتعليم الفتيات وقيمة أكبر لإسهاماتهن داخل المنزل أو دعم الأسرة.^{٤٩٧} وبمجرد زواج الفتيات، يصعب عليهن الاستمرار في تلقي تعليمهن أو العودة إلى المدرسة، ويرجع ذلك إلى مزيج من وصمات العار (التي تتمثل في حملهن أو دخولهن في نشاط جنسي مع أزواجهن) والأعراف الاجتماعية ذات الصلة بمسؤوليات الأسرة.^{٤٩٨} وإلى جانب ذلك، تؤثر الفرص التعليمية البديلة أو غير الرسمية المحدودة سلباً في قدرات الفتيات على اتخاذ قرارات تتعلق بالأسرة.^{٤٩٩}

فيما يتعلق بالسكان المسنين، تعاني الغالبية العظمى من كبار السن في المنطقة انخفاض التحصيل التعليمي، وخاصة النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. في جميع البلدان التي توجد لها بيانات، لا تتجاوز نسبة السكان المسنين الذين حصلوا على تعليم ثانوي ١٤ في المائة في أي بلد.^{٥٠١} على الرغم من أن التوقعات تشير إلى أن الأجيال المستقبلية من كبار السن ستكون مستويات التحصيل التعليمي لديهم مرتفعة، فإن عدداً كبيراً من

^{٤٩٤} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠. ارجع إلى: <https://datastudio.google.com/reporting/9ef131a89b27f-ee3a-67f4-6f7b-c04796429>

^{٤٩٥} إحصاءات منظمة العمل الدولية، نسبة الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب حسب الجنس -- التقديرات النموذجية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، نوفمبر ٢٠٢٠ (نسبة مئوية) | سنوي، ٢٠٢٠. متاح على: <https://ilostat.ilo.org/data>

^{٤٩٦} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٤٩٧} المرجع نفسه

^{٤٩٨} المرجع نفسه

^{٤٩٩} المرجع نفسه

^{٥٠٠} البيانات المتوافرة للجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.
^{٥٠١} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير عن السكان والتنمية، العدد الثامن، "آفاق الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية (Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨.

^{٥٠٢} المرجع نفسه

^{٥٠٣} الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، ١٨ ديسمبر ١٩٧٩.

^{٥٠٤} المرجع نفسه

والتعليم والتعليم العالي في فلسطين، للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ إلى الاهتمام بأهمية التأكد من أن أنشطة تدريب المعلمين والإشراف خالية من الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وأنها تبرز الحاجة إلى التأكد من أن المناهج والكتب المدرسية تراعي النوع الاجتماعي.^{٥٠٩}

كشفت دراسة حديثة أجراها مركز المرأة العربية للتدريب والبحث وجود بلدين فقط في المنطقة، وهما مصر والمغرب، تُضَمَّنان التدريب والتدريب الممي بوصفهما حقاً في دستور كل بلد. تتناول بعض البلدان التدريب عموماً ضمن قوانين منفصلة، مثلما هو الحال في تونس، أو تشير صراحةً إلى الرجال (مثل: العراق وليبيا والسودان ودولة فلسطين).^{٥١٠} على الرغم من أن القانون يشير صراحةً إلى الرجال في دولة فلسطين، فمن المهم ملاحظة أن الخطة الإستراتيجية التابعة لوزارة التربية والتعليم للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ تُقر بأهمية التعليم في حياة النساء والفتيات، وتسعى إلى الإدماج والمساواة؛ كما يشير صراحةً إلى تمكين المرأة في التدريب الممي والتعليم بالإضافة إلى تعليم الراشدين وتدريبهم.^{٥١١} تشير العديد من البلدان في المنطقة إلى التدريب والتدريب الممي في قوانينها ذات الصلة بالعمل والقوى العاملة والتنمية البشرية والتعليم ومكافحة الأمية (على سبيل المثال، الإمارات العربية المتحدة واليمن والجزائر وجيبوتي والعراق وسوريا وعمان وليبيا وقطر)، ولكن من دون الإشارة على وجه التحديد إلى النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون المعمول به في الجزائر وجيبوتي التمييز العنصري، بما في ذلك التمييز العنصري في مجال التدريب الممي.^{٥١٢}

في جمهورية جيبوتي، يمنح قانون وضع اللائحين الصادر في عام ٢٠١٧ في اللائحين حقوقاً أساسية ماثلة لحقوق المواطنين، بما في ذلك الحصول على التعليم. من ناحية أخرى، وقعت وزارة التربية والتعليم والتدريب الممي في عام ٢٠١٧ مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة

أضفت غالبية الدول في المنطقة الطابع الدستوري على الحق في التعليم، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعليم الإلزامي والمجاني. يتراوح عدد أعوام التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي المكفول ضمن الأطر القانونية داخل المنطقة بين ستة أعوام في الإمارات العربية المتحدة والعراق و١٢ عاماً في مصر. تكفل العديد من البلدان في المنطقة (١٥ من أصل ٢١ بلداً) الحصول على التعليم الإلزامي بشكل قانوني مدة تتراوح بين ٩ و١٠ أعوام.^{٥١٥}

ومع ذلك، يكفل عدد قليل جداً من البلدان في المنطقة الحق في التعليم بغض النظر عن الجنس أو العمر (مثلما هو الحال في الجزائر ومصر وتونس واليمن). في بعض الحالات، تحمّل القوانين الوالدين المسؤولية عن تعليم أبنائهم (سوريا) أو الأزواج المسؤولية عن تعليم أزواجهم (قطر).^{٥١٦} بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود تناقضات في الدساتير والقوانين التي تجيز التمييز العنصري ضد المرأة. على سبيل المثال، يتم الرجوع إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية والقبلية لتبرير تقييد حقوق المرأة في الكويت واليمن. وفي السودان، ينص القانون على أنه يجوز للوصي إنهاء عقد التدريب (أي، التعليم غير الرسمي) "لأسباب مشروعة"، كما يسمح بمعاملة مالية مختلفة للباحثين من الذكور والإناث في لوائح التدريب.^{٥١٧}

تعد تونس ودولة فلسطين مثالين للبلدان التي تستجيب قوانينها وإستراتيجياتها المتعلقة بالتعليم على وجه التحديد لمبدأ المساواة بين الجنسين. يقضي القانون المعمول به في تونس أن تعمل الوزارات المعنية بالثقافة والصحة والتعليم العالي والشؤون الدينية والرياضة وتدريب الشباب والمهي والشباب على تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى نيل العنف ضد المرأة ومكافحته إلى جانب تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين.^{٥١٨} تدعو الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم، التابعة لوزارة التربية

^{٥٠٥} معهد اليونيسكو للإحصاء، ٢٠١٨. "البيانات غير المتوفرة للصومال (Data unavailable for Somalia)".

^{٥٠٦} مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (rough Gender Mainstreaming in Economic Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region th) (Policies and Trade Agreements)", النوع الاجتماعي والتجارة، عام ٢٠١٩. لاحظ أن هذا التقرير يشمل ٢٢ بلداً في جامعة الدول العربية؛ ومن ثم، فإنه يفتقر إلى وجود بيانات حول إيران، وهو البلد غير المتضمّن في تحليل الأوضاع هذا.

^{٥٠٧} المرجع نفسه

^{٥٠٨} صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تونس، عدالة النوع الاجتماعي والقانون (Tunisia, Gender Justice & The Law)", عام ٢٠١٨، صفحة ١٢.

^{٥٠٩} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (من يوليو ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٨) (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls (July - June 2018))"، عام ٢٠١٩، صفحة ١٨.

^{٥١٠} مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (rough Gender Mainstreaming in Economic Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region th) (Policies and Trade Agreements)", النوع الاجتماعي والتجارة، عام ٢٠١٩، صفحة ١١٤. لاحظ أن هذا التقرير يشمل ٢٢ بلداً في جامعة الدول العربية؛ ومن ثم، فإنه يفتقر إلى وجود بيانات حول إيران، وهو البلد غير المتضمّن في تحليل الأوضاع هذا.

^{٥١١} صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "فلسطين، عدالة النوع الاجتماعي والقانون (Palestine Gender Justice & the Law)", عام ٢٠١٨، صفحة ١٣.

^{٥١٢} مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (rough Gender Mainstreaming in Economic Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region th) (Policies and Trade Agreements)", النوع الاجتماعي والتجارة، عام ٢٠١٩، صفحة ١١٤. لاحظ أن هذا التقرير يشمل ٢٢ بلداً في جامعة الدول العربية؛ ومن ثم، فإنه يفتقر إلى وجود بيانات حول إيران، وهو البلد غير المتضمّن في تحليل الأوضاع هذا.

على الرغم من أنّ القوانين والسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بعدم التمييز العنصري في كل من التعليم الرسمي وغير الرسمي خطوات مهمة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، فإنّ مدى تمويل هذه القوانين والسياسات والإستراتيجيات، وتطبيقها وإنفاذها، يختلف داخل المنطقة.

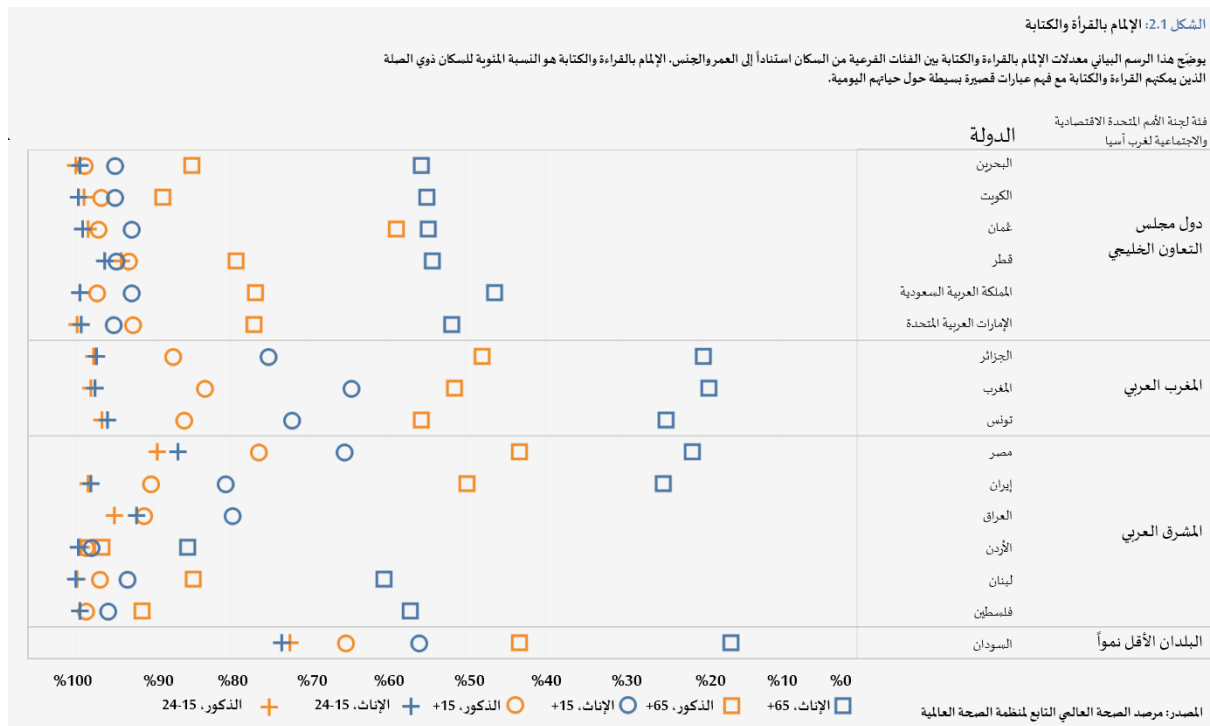
التعليم الرسمي

معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة

تشير البيانات المتوفرة التي نشرتها منظمة اليونسكو، مرّجة بعدد السكان، إلى أنّ معدل المعرفة بالقراءة والكتابة لدى البالغين في المنطقة يبلغ نحو ٧٦,٥ في المائة.^{٥١٦} يمتاز الشباب في المنطقة بالمهام أكثر بالقراءة والكتابة مقارنة بالديمهم وأجدادهم، ما يشير إلى وجود تحسّن شامل في التعليم. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص في منطقة المغرب العربي؛ حيث ٩٧,١ في المائة من الشباب ملّمت بالقراءة والكتابة مقارنة بنحو ٧٠,٦ في المائة من إجمالي السكان البالغين من الإناث. يجب أن تُقر البرامج التي يتم تنفيذها في المنطقة بوجود عوائق محتملة تواجه المسنات في المنطقة بسبب الأمية، وخاصة في منطقة المغرب العربي وإيران والعراق والسودان.

لشؤون اللاجئين للسماح بحصول الأطفال اللاجئين على التعليم الجيد نفسه الذي يحصل عليه الأطفال الجيبوتيون.^{٥١٣}

أدت السياسات التي تتناول إدماج الطلاب ذوي الإعاقة إلى ارتفاع معدلات القيد، ومع ذلك، ثمة مجموعة محدودة من الخدمات المناسبة التي يمكن للطلاب ذوي الإعاقة الوصول إليها في جميع أنحاء المنطقة. وضعت البلدان الآتية: الأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، سياسات وقوانين للتخلص من العوائق وضمان وجود بيئات يمكن للطلاب ذوي الإعاقة الوصول إليها. في ضوء ما سبق، ومن الناحية العملية، تمثّل المرافق غير الملائمة وعدم كفاية أفراد الدعم (على سبيل المثال، أخصائيو علم النفس في المدرسة، وأخصائيو أمراض النطق، والمترجمون الفوريون، وأخصائيو المعالجة الفيزيائية والمهنية) تحديات رئيسة لتنفيذ هذه السياسات.^{٥١٤} بشكل توضيحي، ومع ملاحظة تأثير العوامل الأخرى الموجودة خارج نطاق ضوابط السياسات واللوائح في الحضور والتحصيل، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في القيد والتحصيل في الأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.^{٥١٥}



^{٥١٣} صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "عدالة النوع الاجتماعي والقانون في جيبوتي (Justice & The Law Djibouti Gender)", عام ٢٠١٨.

^{٥١٤} البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)", كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

^{٥١٥} معهد اليونسكو للإحصاء.

^{٥١٦} تُحسب باستخدام أحدث البيانات التي نشرتها منظمة اليونسكو، مرّجة بعدد السكان. لاحظ أنّ معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة التي تم تحديثها في الصومال وجيبوتي غير متوافرة حالياً، ولا يمكن إدراجها في المجاميع الإقليمية. من المهم ملاحظة أنه من المرجّح ارتفاع النسبة المئوية للسكان الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة في الصومال وجيبوتي. من المحتمل أن تكون العوامل التي تسهم في ذلك على النحو الآتي: الوصول إلى التعليم والاختلافات في اللغة (الصومالية والعفارية بدلاً من العربية، التي تُستخدم على نطاق واسع في باقي أنحاء المنطقة) والمجموعات السكانية التي تمارس الرعي.

المناطق الحضرية. الموقع له تأثير كبير فيما إذا كانت إحدى الإناث أصحاب الإعاقة ملمة بالقراءة والكتابة أم لا: تزيد احتمالية إمام النساء ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية بالقراءة والكتابة بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل مقارنة بالإناث في المجتمعات الريفية في جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات. تظهر لدى اليمن أكبر فجوة بين الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية (معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بنسبة ٢٩,٣ في المائة) والإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية (معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بنسبة ٦,٧ في المائة). بينما تشهد عُمان أصغر فرق في معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بين الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الريفية (١٥,٩ في المائة) والمناطق الحضرية (٢١,٦ في المائة). تكشف بيانات كبار السن عن وضع أكثر تفاوتاً، مع وصول معدلات الأمية بين المسنات في مصر والأردن وتونس إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة بالنسبة إلى النساء في المناطق الريفية.^{٥١٧}

تتوافر معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (مصنفة حسب الجنس والمناطق الريفية مقابل الحضرية) لسبعة بلدان في المنطقة، وتكشف عن وجود فجوات كبيرة داخل الجنسين وفيما بينهما.

يحتمل أن ترتفع نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة بمعدل مرة ونصف (في مصر) و٢,١ من المرات (في المغرب) لدى الذكور ذوي الإعاقة مقارنة بالنساء ذوي الإعاقة في البيئات الحضرية. ويحتمل أن ترتفع نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة بمعدل ١,٧ (في الأردن) و٥,٦ من المرات (في اليمن) لدى الذكور ذوي الإعاقة مقارنة بالنساء ذوي الإعاقة في البيئات الريفية.

بالإضافة إلى وجود تفاوتات كبيرة بين الذكور والإناث ذوي الإعاقة في البيئات الريفية والحضرية على حد سواء، يكون النمط نفسه موجوداً بين الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الريفية والإناث ذوي الإعاقة في

الجدول ٢,١:

معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، ذوي الإعاقة ومن دونها، المناطق الريفية والحضرية^{٥١٨}

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	ذوي الإعاقة		من دون إعاقات	
		الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الحضرية)	الذكور (في المناطق الريفية)	الإناث (في المناطق الريفية)
البحرين	البحرين
	الكويت
عُمان	عُمان	٤٤,٣	٢١,٦	٣٤,٧	٨٨
	قطر
بلدان مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية
	الإمارات العربية المتحدة
المغرب العربي	الجزائر
	ليبيا
	المغرب	٥٦,٩	٢٧,٣	٣١,٦	٦٣
تونس	
مصر	مصر	٦٢,٩	٤٠,٩	٤٢,٢	٨١
	إيران
العراق	العراق	٦١,٧	٣٥,٨	٤٥,٥	٨٢,٣
	الأردن	٢٨,٥	٤٨	٤٧,٣	٧٦,٦
المشرق العربي	لبنان
	دولة فلسطين	٧٢	٣٩,٣	٦٨,٨	٩٦,٧
سوريا	
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي
	الصومال
السودان	السودان
	اليمن	٥٨,٤	٢٩,٣	٣٧,٧	٧٩,٤

^{٥١٧} المرجع نفسه

^{٥١٨} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

الأعراف/الممارسات الاجتماعية والثقافية

في العديد من البلدان في المنطقة، أعربت الفتيات عن أن المسافات الطويلة التي تقطعها للوصول إلى المدرسة تمثّل عائقاً رئيساً أمام حضورهن؛ حيث إنه من غير المقبول أن تسير الفتاة بمفردها إلى المدرسة.^{٥١٩} بالإضافة إلى ذلك، يؤثر فقدان الدوافع الاقتصادية وتفضيلات الوالدين حول النوع الاجتماعي للمعلمين في قرار إرسال الفتيات إلى المدرسة، التي لا يتوافر فيها سوى معلمين ذكور.^{٥٢٠} يؤدي تقييد وصول الفتيات إلى المدرسة إلى قضاء وقت أقل في المدرسة، وإتاحة فرص أقل للتعلّم للتعبير عن آرائهن وإدارة شؤونهن، وإعاقة قدرتهن على بناء رأس المال الاجتماعي. تجعل هذه العوامل، بدورها، الفتيات أكثر عرضة للزواج المبكر والتسرّب عن المدرسة.^{٥٢١}

تكون الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي موجودة في المناهج التعليمية في المنطقة. في السودان، ثمة خطر يتمثّل في أن المناهج تعزّز

الجدول ٢،٢:

نسبة المعلمات (نسبة مئوية)

يوضّح هذا الجدول مستوى التمثيل الجنساني في هيئة التدريس. تمثّل الأرقام المعلمات كنسبة مئوية من إجمالي المعلمين في كل مستوى، بما في ذلك المعلمون بدوام كلي أو جزئي.

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	الموقع	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٧٤,١ في المائة	٥٨,٥ في المائة	٤٠,٧ في المائة
	الكويت	٨٩,٥ في المائة	٥٦,٦ في المائة	..
	عمان	٧٠,٩ في المائة	٦٩,١ في المائة	٣٤,٧ في المائة
	قطر	٧٩,٨ في المائة	٥٣,٨ في المائة	٣٣,٨ في المائة
	المملكة العربية السعودية	٥٢,٥ في المائة	٥٠,٨ في المائة	٤٠,٨ في المائة
المغرب العربي	الإمارات العربية المتحدة	٩٠,٢ في المائة	٦٧,٩ في المائة	٣٦,٠ في المائة
	الجزائر	٨٠,٥ في المائة	٤٣,٩ في المائة	..
	المغرب	٥٧,٢ في المائة	٣٧,٠ في المائة	٢٦,٦ في المائة
المشرق العربي	تونس	٦٤,٠ في المائة	٥٣,٧ في المائة	..
	مصر	٦١,٤ في المائة	٤٧,٧ في المائة	٤٤,٤ في المائة
	إيران	٦٧,٤ في المائة	٥٣,٥ في المائة	٣١,١ في المائة
	الأردن	٧٩,١ في المائة	٥٧,٠ في المائة	٢٧,٣ في المائة
	لبنان	٨٨,٢ في المائة	٦٧,٨ في المائة	٤٨,٢ في المائة
دولة فلسطين	٧٤,٧ في المائة	٥٦,٧ في المائة	٢٧,٦ في المائة	

^{٥١٩} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)", عام ٢٠١٧.

^{٥٢٠} البنك الدولي، "التقدّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مذكرة وصفية حول التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والفجوات التي تعيق ذلك، تم إعدادها لتوفير سياق ظريفي لخطة العمل الإقليمية القائمة على النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (ender Progress Towards Gender Equality in the Middle East and North Africa Region A descriptive note on progress and gaps towards gender equality and women empowerment in the MNA region'equality and women's Regional Gender Action Plan'produced to provide the situational context to the World Bank Group, s)", عام ٢٠١٧.

^{٥٢١} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)", عام ٢٠١٧.

^{٥٢٢} المرجع نفسه

^{٥٢٣} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing))", عام ٢٠١٦.

جيبوتي	٢٨,٧ في المائة	٢٦,٥ في المائة	..
السودان	٣٣,٥ في المائة
الصومال
اليمن	٣٣,٣ في المائة

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

الحضور والتحصيل التعليميان

قبل المرحلة الابتدائية

تسهم برامج التعليم قبل الابتدائي في إرساء الأساس لتعليم طفلك، وتساعد على تشكيل تصورات جنسانية متوازنة.^{٥٢٠} تشير الأدلة إلى أن التعليم قبل الابتدائي يسهم في الاستعداد للمدرسة الابتدائية، ويمكن أن يساعد على تحسين نتائج التعليم في الصفوف المستقبلية.^{٥٢١} في حين شهد العقد الماضي تحسناً في القيد في المرحلة قبل الابتدائية في جميع أنحاء المنطقة، فإن المعدلات لا تزال منخفضة في العديد من البلدان، وأصبحت التفاوتات داخل البلد الواحد صارخة. على الرغم من أن البيانات الواردة من الجزائر والعراق والسودان وتونس غير مصنفة على أساس الجنس، فإنها تشير إلى أنه من المرجح أن يلتحق الأطفال الذين يعيشون في أسر حضرية أكثر ثراءً بالتعليم قبل الابتدائي مقارنة بالأسر الريفية الأفقر. في الجزائر وتونس، توضح البيانات أن الحضور في المرحلة قبل الابتدائية يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً إذا كانت الأم حاصلة على تعليم ثانوي أو جامعي.^{٥٢٢}

على الرغم من عدم وجود تفاوتات كبيرة بين الفتيان والفتيات، الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائي وقد حضروا شكلاً من أشكال برامج الرعاية والتعليم المنظمة في مرحلة الطفولة المبكرة، على المستوى

فيما يتعلق بالأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في انتشار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، كشف استعراض مستندي للدراسات المتوفرة في ١٨ بلداً أن الوثائق والبيانات في المنطقة لا تراعي النوع الاجتماعي؛ ومن ثم، فإنها لا تتيح إجراء تحليل كافٍ يتعلق بتأثيرات العنف ضد النساء والفتيات في البيئات المدرسية تحديداً.^{٥٢٣}

توضح البيانات أن التعليم يفيد الفتيات من خلال الحد من انتشار زواج الأطفال.^{٥٢٤} أشارت دراسة أجريت في السودان إلى أن الفاعين الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر عرضة بمعدل ١٠ مرات للوصول إلى مستويات التعليم الأعلى، وأكثر عرضة بمعدل أكثر من ٢,٥ من المرات للوصول إلى مستوى التعليم الثانوي مقارنة بالفاعين الذين سبق لهم الزواج.^{٥٢٥} تشير دراسة متعلقة باللجنين السوريين إلى أن التعليم المحدود بين الفتيات المعرضات للخطر يؤدي إلى ارتفاع خطر تعرضهن لزواج الأطفال إلى جانب ارتفاع خطر تعرض أطفالهن لزواج الأطفال.^{٥٢٦} بعد الزواج، يصعب عليهن الاستمرار في تلقي تعليمهن أو العودة إلى المدرسة، ويرجع ذلك إلى مزيج من وصمات العار (التي تتمثل في حملهن أو دخولهن في نشاط جنسي مع أزواجهن) والأعراف الاجتماعية ذات الصلة بمسؤوليات الأسرة.^{٥٢٧} بمجرد الزواج، تتغير مسؤوليات النساء والفتيات وأولوياتهن تغييراً هائلاً. في العديد من البلدان، يتوقع أن تتولى المرأة أو الفتاة المسؤوليات المتعلقة برعاية الأسرة التي تتعارض في الغالب مع التعليم التقليدي.^{٥٢٨}

يرتبط التحصيل التعليمي أيضاً بالصحة الجنسية والإنجابية؛ تميل النساء الحاصلات على التعليم إلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر من النساء الحاصلات على التعليم المنخفض أو غير المتعلمات. (ارجع إلى الركيزة ١).

^{٥٢٤} تضمّن هذا الاستعراض دراسات من ١٨ بلداً مدرجاً في تحليل الأوضاع هذا، وهي: الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

^{٥٢٥} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٥٢٦} ماكومبا ثيام. تشويه/قطع جزء من الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال في السودان - هل تطرأ أي تغييرات؟ تحليل متعمق باستخدام استقصاءات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، استطلاعات تتعلق بصحة الأسرة في السودان [sic]، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، يونيو ٢٠١٦.

^{٥٢٧} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٥٢٨} المرجع نفسه

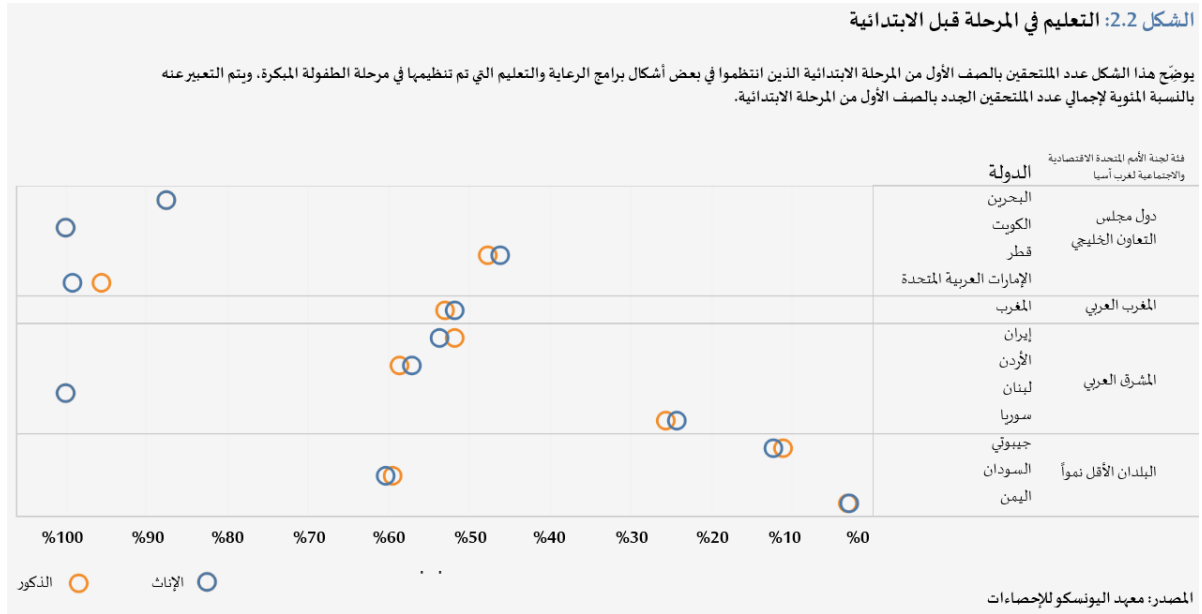
^{٥٢٩} المرجع نفسه

^{٥٣٠} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region)"، عام ٢٠١٦.

^{٥٣١} منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "العدالة والوصول إلى التعليم ونتائج التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Equity, Educational Access and Learning Outcomes in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٥.

^{٥٣٢} منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress for Children with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

الوطني، فإنَّ الجودة الشاملة لبرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المنطقة يصعب تحديدها؛ ويرجع ذلك إلى نقص البيانات المتوافرة.^{٥٣٣}



من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية

- أظهر بلدان تكافؤاً بين الجنسين في المدارس الثانوية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة
- أظهرت ستة بلدان أفضلية في قيد الفتيات في المدارس الثانوية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة.

في البلدان التي تشير فيها نسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية إلى عدم أفضلية واضحة للفتيات، تمثِّل نسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في المدارس الثانوية فجوة أكبر. والشاهد هنا هو ارتفاع عدم إمكانية الوصول إلى التعليم مع تقدُّم الفتيات في العمر، ومع وجود عوامل تتمثَّل في حمل اليافعات والأدوار المجتمعية التقليدية وتأثير زواج الأطفال في حضورهن وتحصيلهن التعليميين.

فيما يتعلق بالقيود في المنطقة، يتجاوز عدد الفتيات عدد الفتيان، وخاصة في المدارس الثانوية في تونس وفلسطين والمدارس الابتدائية في الكويت وعمان وإيران.^{٥٣٤} ومع ذلك، لا يزال اليمن والمغرب متأخرين في نسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين التي تشير إلى ارتفاع عدد الفتيان الملتحقين بالمدارس الثانوية عن عدد الفتيات.

من ضمن ١٦ بلداً تتوافر لها بيانات في المنطقة:

- حققت تسعة بلدان تكافؤاً بين الجنسين في المدارس الابتدائية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة.
- أظهرت ثلاثة بلدان أفضلية في قيد الفتيات في المدارس الابتدائية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة.

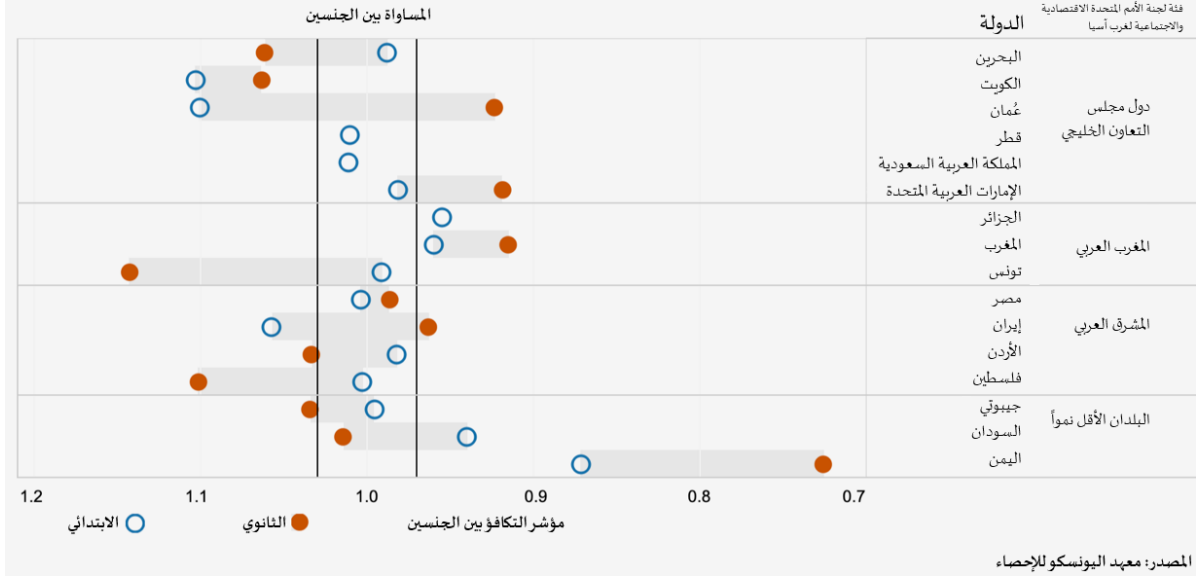
^{٥٣٣} البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

^{٥٣٤} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "كتيب عدسة النوع الاجتماعي العربي ٢٠١٩ - صورة إحصائية لمنطقة غرب آسيا (Arab Gender Lens ٢٠١٩-Pocketbook)

(A Statistical Portrait of the Western Asia Region)"، عام ٢٠١٩.

الشكل 2.3: مؤشر التكافؤ بين الجنسين

يتم تعريف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بأنه النسبة الإجمالية لالتحاق الإناث مقارنة بالنسبة الإجمالية لالتحاق الذكور بكل مستوى من مستويات التعليم. يتراوح مقياس التكافؤ بين الجنسين المقبول بين 0.97 و 1.03.



عند تصنيف السكان إلى ريفيين وحضرين، يتم التشديد على الفوارق بين الجنسين. تشير البيانات التي تم جمعها عن اليمن من الاستطلاعات التي أجريت حول الأسر إلى أن ٥٠,٢ في المائة من الفتيات الريفيين يهون التعليم الإعدادي بينما ٢٦,٨ في المائة من الفتيات الريفيات يُكملن تعليمهن الإعدادي. يبرز هذا الفارق الصارخ الحاجة الملحة إلى ارتفاع التركيز على تعليم الفتيات في المناطق الريفية للبلدان في المناطق دون الإقليمية للبلدان الأقل نمواً. استطاعت البلدان ذات البنية التحتية الأفضل، كدولة فلسطين مثلاً، توفير التعليم لجميع الفتيات الريفيات والحضريرات تقريباً، مع ارتفاع قليل في معدلات إكمال الفتيات الريفيات تعليمهن (٩٣,٤ في المائة) مقارنة بأقرانهن من الفتيات الحضريات (٩٢,٤ في المائة).

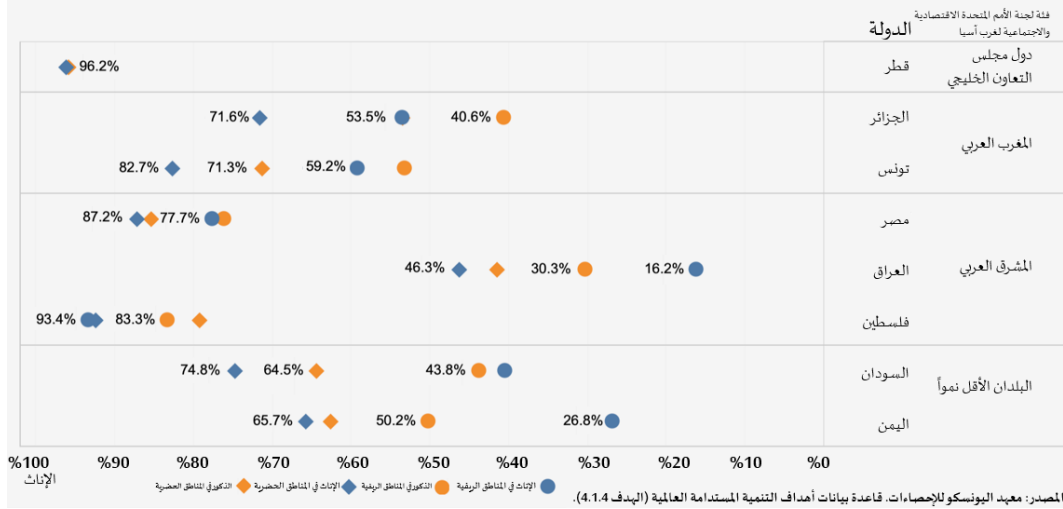
تُكمل الإناث التعليم الإعدادي بمعدلات أعلى من زملائهن الذكور، أو بمعدلات مماثلة لهم، في جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء البلدان الأقل نمواً. وليس هذا بالأمر المفاجئ؛ حيث تتفوق الإناث غالباً على الذكور في معدلات التعليم والتخرج حول العالم.

ينبغي التشديد على إيلاء أهمية خاصة لوصول الطالبات إلى التعليم في البلدان الأقل نمواً؛ لأنَّ احتمالية تمكُّن الفتيات، اللواتي يعشن في هذه البلدان، من إكمال تعليمهن الإعدادي مقارنة بزملائهن الذكور تقل بنسبة ٧ في المائة على الأقل.

^{٥٣٥} لاحظ عدم توافر بيانات تخص الصومال، ما قد يُرَجِّح خفض النسب المئوية للبلدان الأقل نمواً بدرجة أكبر.

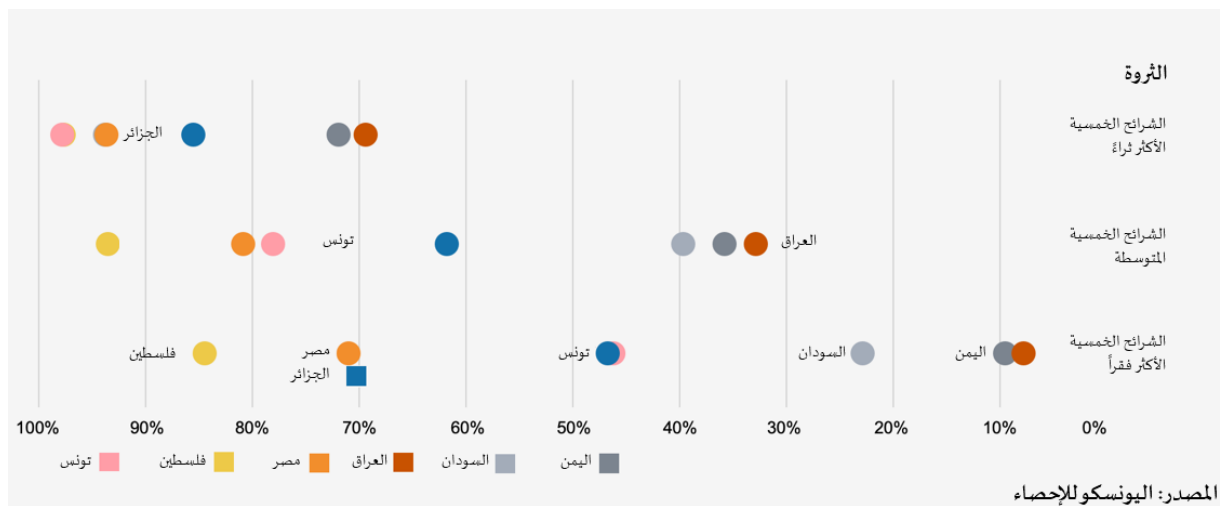
الشكل 2.4: معدلات إكمال التعليم الإعدادي حسب الموقع

يتم تعريف هذا المؤشر بأنه عدد المتحققين الجدد (حالات الالتحاق ناقص الراسيين) بالصف الأخير من التعليم الابتدائي، بغض النظر عن العمر، مقسوماً على السكان في عمر دخول الصف الأخير من التعليم الابتدائي.



تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في البرامج التعليمية في المنطقة؛ نظراً إلى تمويل نسبة كبيرة منها على حدة من خلال المدارس الخاصة أو الدروس الخصوصية. تروق هذه البرامج التعليمية الخاصة للسكان الأثرياء الذين يعيشون في المناطق الحضرية الذين يرغبون في الحصول على معايير تعليمية أفضل من التي توفرها البرامج العامة. في بعض البلدان كمصر، مثلاً، من الشائع الاستعانة بالدروس الخصوصية، ويُترك أولئك الذين يفتقرون إلى وجود الموارد المالية في وضع غير مواتٍ. تشير تقديرات اليونسكو إلى أن ٦٠ في المائة من طلاب المدارس الثانوية في مصر اعتمدوا على الدروس الخصوصية من أجل اجتياز امتحاناتهم، وهذا الأمر يمثل نشاطاً يستنزف أكثر من ٤٠ في المائة من إنفاق الأسر على التعليم في جميع أنحاء البلاد.^{٥٣٦}

يبدو أن هناك ارتباطاً كبيراً بين مستويات ثروة الأسر والوصول إلى التعليم. يكمل الأطفال الذين يعيشون في الأسر الأفقر تعليمهم الإعدادي بمعدلات أقل من أي من أقاربهم في جميع البلدان في المنطقة التي تتوافر لها بيانات. على الرغم من أن الفتيات في الخمس الأفقر من السكان في اليمن يكملن تعليمهن الثانوي بمعدلات أقل من أقربهن الذكور، فإن العكس هو الصحيح في الجزائر ومصر ودولة فلسطين والسودان؛ حيث يكمل الفتيات، اللواتي يعشن في عائلات تنتهي إلى الخمس الأفقر من السكان، تعليمهن الإعدادي بمعدلات أعلى بكثير من أقربهن الذكور. على الرغم من أن إجراء بحث إضافي حول هذه الظاهرة أمر ضروري لتأكيد العوامل المسهمة في ذلك، فإن الانخراط في سوق العمل سيسهم على الأرجح في الوصول إلى هذا الاتجاه.



^{٥٣٦} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing))"، عام ٢٠١٦.

التعليم الجامعي

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ونسبة ٥٤,١ في المائة في المستوى ٦ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ونسبة ٤٦,٨ في المائة في المستوى ٧ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ونسبة ٤٢,٨ في المائة في المستوى ٨ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.^{٥٤٠} من المهم ملاحظة أن تأثيرات الدراسة الأجنبية لا تنعكس هنا؛ لأنَّ الشكل يشير إلى معدلات التخرج في المنطقة. بإمكان معدلات الدراسة الأجنبية تغيير المشهد الذي يظهر عليه التعليم الجامعي بدرجة كبيرة من حيث النسبة المئوية للرجال والنساء الحاصلين على التعليم الجامعي.

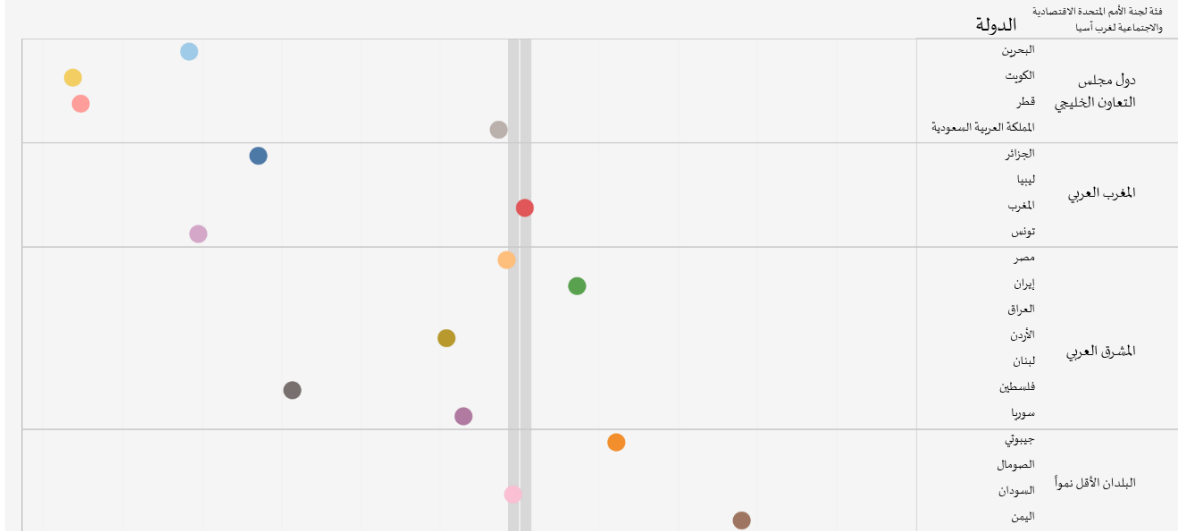
على الرغم من أنَّ عدد الخريجين يفوق عدد الخريجات في جميع مستويات التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم، فإنَّ القيد في التعليم الجامعي لا يتبع هذه التوجُّهات. تُقيد الإناث في التعليم الجامعي العام والخاص بالمعدل نفسه أو بمعدلات أعلى من أقرانهن الذكور في ١٢ من أصل ١٦ بلداً تتوافر لها بيانات. في الكويت، هناك ذكر واحد مقيد في التعليم الجامعي مقابل كل سبعة إناث.

تُقاس تصورات الحقوق الاجتماعية للمرأة، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى التعليم الجامعي، بالباروميتر العربي. وعلى الصعيد الإقليمي، يُرجَّح أن يوافق الرجال بنسبة تتراوح بين ٨ و ١١ في المائة أكثر من النساء على أنَّ التعليم الجامعي للرجال أكثر أهمية من التعليم الجامعي للنساء. يشهد اليمن أكبر نسبة مئوية من الرجال الذين يوافقون على أنَّ التعليم الجامعي للرجال أكثر أهمية (بنسبة ٣٩ في المائة) مقارنة بنسبة ٦ في المائة من الرجال في لبنان. تفيد التقارير الواردة من ليبيا بوجود اختلاف أكبر في الرأي؛ حيث يوافق ٢٣ في المائة من الرجال على أنَّ التعليم الجامعي للرجال أكثر أهمية، مقارنة بنسبة ٦ في المائة فقط من النساء أفدن بذلك.^{٥٣٧}

وفق أحدث الأرقام التي نشرتها اليونيسكو عن كل بلد، تشكّل الفتيات في المنطقة^{٥٣٨} نسبة ٣٧,١ في المائة من الخريجين في المستوى ٥^{٥٣٩} من

الشكل 2.6: نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي، مؤشر التكافؤ بين الجنسين

يتم تعريف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بأنه النسبة الإجمالية للالتحاق الإجمالية للإناث مقارنة بالنسبة الإجمالية للالتحاق الذكور في كل مستوى من مستويات التعليم. يتراوح مقياس التكافؤ بين الجنسين المقبول بين 0.97 و 1.03.



المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية

في المنطقة (ارجع إلى شكل ٢,٧).^{٥٤١} لا يكون التحصيل التعليمي غالباً العامل الوحيد الذي يسهم في البطالة، وهذه أمر صحيح خصوصاً في هذه المنطقة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيد

وفي مرحلة التعليم العالي، يعاني الرجال والنساء الحاصلون على تعليم عالٍ معدلات بطالة مختلفة تماماً في جميع البلدان التي تتوافر حولها البيانات. تكون النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر عرضة للبطالة بمرتين على الأقل مقارنة بأقرانهن من الرجال في ٩٠ في المائة من البلدان

^{٥٣٧} كاثرين توماس، "حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (s Rights in the Middle East and North Africa'Women)", الباروميتر العربي، عام ٢٠١٩.

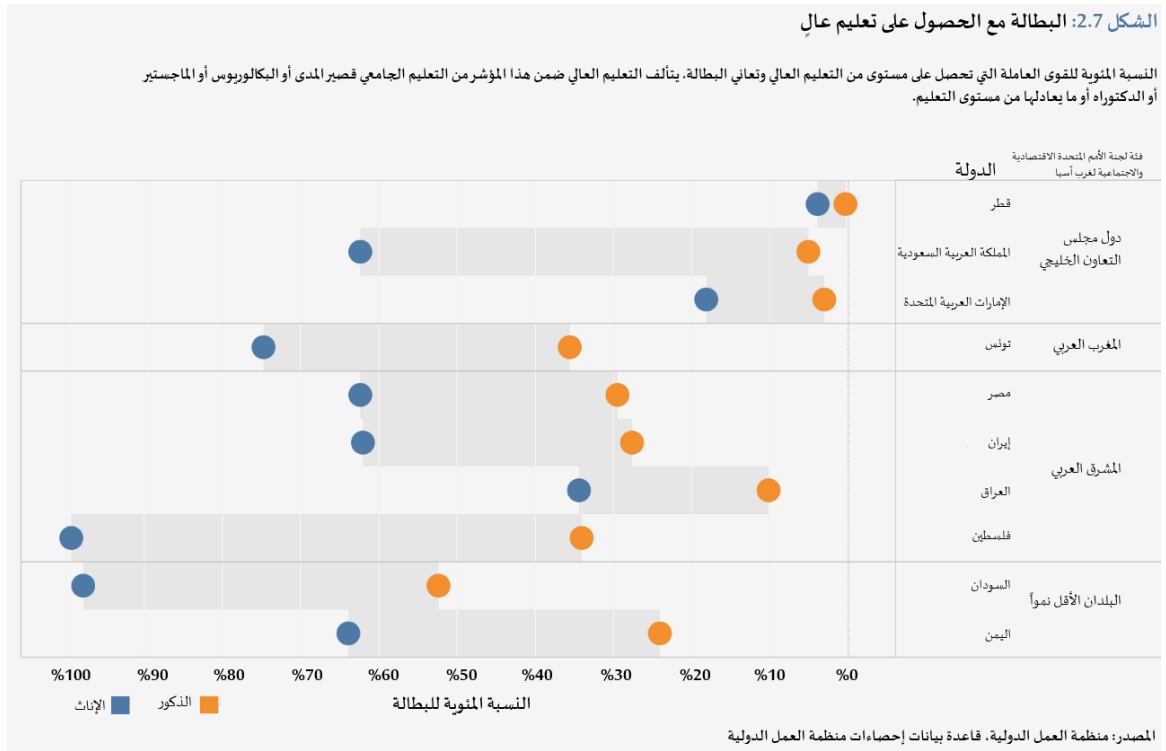
^{٥٣٨} لاحظ أنَّ البيانات متوافرة للجزائر والبحرين ومصر وإيران والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

^{٥٣٩} تظهر مستويات التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم على النحو الآتي: ٥ = التعليم الجامعي قصير المدى؛ ٦ = البكالوريوس أو ما يعادلها؛ ٧ = الماجستير أو يعادلها؛ ٨ = الدكتوراه أو ما يعادلها.

^{٥٤٠} معهد اليونيسكو للإحصاء.

^{٥٤١} "البطالة مع الحصول على تعليم عالٍ (Unemployment with Advanced Education)", منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

قدرة المرأة على أداء مهام معيّنة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع)، والأعراف الجنسانية التقليدية في مستويات أعلى من البطالة.^{٥٤٢} يستكشف القسم الآتي، سبل العيش، المشكلات المتعلقة بالتوظيف.



التعليم قد لا يؤدي بالضرورة إلى التوظيف، أو يضمن ذلك، تأثيراً كبيراً في معدلات التسرّب من المدرسة.^{٥٤٣}

يشيع كثيراً بين الأطفال عدم التحاق الفتيات بالمدارس بكل من المستويين الابتدائي والثانوي في جميع أنحاء المنطقة. لا تلتحق العراقيات اللواتي في عمر المرحلة الثانوية ويعشن في المناطق الريفية بالمدارس بمعدلات أكبر، عدم الالتحاق بالمدرسة بنسبة ٥٩ في المائة، وذلك من بين البلدان التي تتوافر لها بيانات. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و ٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.^{٥٤٤}

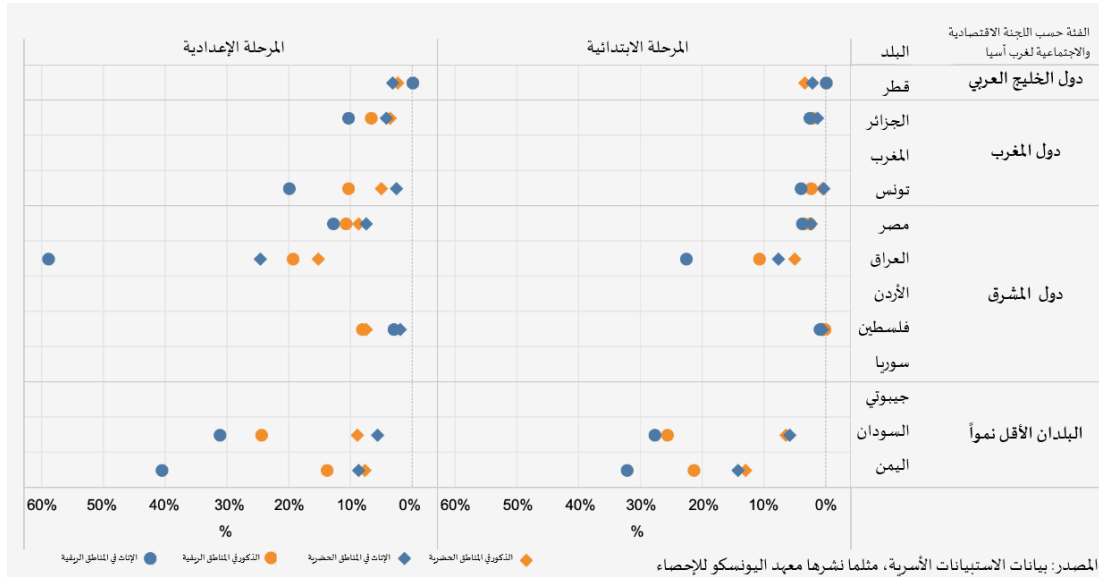
الأطفال غير الملتحقين بالمدارس

يجب على العائلات في كثير من الأحيان تقدير التكاليف المباشرة للتعليم (على سبيل المثال، الزي المدرسي واللوازم والمصروفات الدراسية) وما يرتبط بها من مزايا مقابل تكلفة إرسال الفتيات إلى المدرسة (على سبيل المثال، عندما تكون الفتيات في المدرسة، يصبحن غير قادرات على الالتحاق بعمالة الأطفال أو المشاركة في الأعمال المنزلية). تؤثر العوامل الأخرى، مثل: السلامة والمسافة المقطوعة للوصول إلى المدرسة والجودة الملموسة للمواد والظروف السائدة في الصف المدرسي، في معدلات التسرّب من المدرسة. من ناحية أخرى، يؤثر الاعتقاد بأن

^{٥٤٢} مجموعة البنك الدولي، "المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٤.

^{٥٤٣} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٥٤٤} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقات في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.



يُسجّل السودان أعلى معدلات عدم التحاق بالمدارس بين أطفال المدارس الابتدائية في المنطقة (نسبة ٣٩ في المائة للإناث ونسبة ٣٧,٦ في المائة للذكور، وهو فارق غير مهم). في اليمن، يُرجّح أن تزيد نسبة الإناث غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية بمعدل ١٠,٨ في المائة مقارنة بأقرانهم الذكور. ينعكس هذا التوجّه في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. يُرجّح أن تكون نسبة الفتيات غير الملتحقين بالمدارس التي تتراوح بين ١,٦ و ٣ في المائة أكثر من الفتيات.

النزاعات هي أحد العوامل المعروفة التي تبقى الأطفال والشباب غير ملتحقين بالمدارس؛ ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية الوصول (المادية والمالية)، والمخاوف المتعلقة بالحماية (بما في ذلك التمييز العنصري والتنمر في المدارس)، وعوامل الإجهاد الاقتصادية الإضافية التي تنشأ من حالات الأزمات التي تقتضي أن يترك الأطفال والشباب مدارسهم لمساعدة عائلاتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية.^{٥٤٧}

على الرغم من عدم وجود تفاوت ملحوظ بين قيد الذكور والإناث في البلدان المضيفة، تواجه اللاجئين السوريين العديد من العوائق الجنسانية في التعليم، بما في ذلك زواج الأطفال والتحرش الجنسي ومرافق الصرف الصحي الخاصة والتنظيف.^{٥٤٨} تظهر الأبحاث أنّ الفتيات

تختلف معدلات عدم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية اختلافاً كبيراً داخل المنطقة، مع أداء أفضل لدول المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي من بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً. بغض النظر عن البلد، يُرجّح أن يلتحق أطفال المناطق الحضرية بالمدارس بنسبة ٩ في المائة^{٥٤٩} في مستوى المدرسة الابتدائية، يُرجّح أن تزيد نسبة الطالبات غير الملتحقات بالمدارس في البلدان الأقل نمواً بمعدل ٥,٢ في المائة مقارنة بزملائهن الذكور.

الجدول ٢,٣:

معدل عدم الالتحاق بالمدارس الابتدائية، حسب تصنيف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

البلد	المرحلة الإعدادية	المرحلة الابتدائية
قطر	~55%	~55%
الجزائر	~35%	~35%
المغرب	~25%	~25%
تونس	~25%	~25%
مصر	~25%	~25%
العراق	~25%	~25%
الأردن	~25%	~25%
فلسطين	~25%	~25%
سوريا	~25%	~25%
جيبوتي	~25%	~25%
السودان	~25%	~25%
اليمن	~25%	~25%

المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء.^{٥٤٦}

^{٥٤٥} معهد اليونيسكو للإحصاء. تم حساب المتوسطات المُرجّحة باستخدام بيانات السكان والبيانات الإدارية المتعلقة بعدم الالتحاق بالمدارس، مثلما نشرتها اليونيسكو.

^{٥٤٦} تم حساب المتوسطات المُرجّحة باستخدام بيانات السكان والبيانات الإدارية المتعلقة بعدم الالتحاق بالمدارس مثلما نشرتها اليونيسكو.

^{٥٤٧} البنك الدولي، "التقدّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مذكرة وصفية حول التقدّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والفجوات التي تعيق ذلك، تم إعدادها لتوفير سياق ظريفي لخطة العمل الإقليمية القائمة على النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (Progress Towards Gender Equality in the Middle East and North Africa Region A descriptive note on progress and gaps towards gender empowerment in the MNA region, produced to provide the situational context to the World Bank Group's equality and women der Action Plans Regional Gen's empowerment in the MNA region, produced to provide the situational context to the World Bank Group's equality and women).", ٢٣ - ١٨٢٧، عام ٢٠١٧.

^{٥٤٨} مركز لايتنر للقانون الدولي والعدالة في كلية الحقوق بجامعة فورد هام، مدينة نيويورك، "مدخلات النهج القائم على النوع الاجتماعي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (عام ٢٠١٨): الدروس المستفادة من عمليات الاستغلال التي تعرّضت لها اللاجئات السوريات في لبنان وتركيا والأردن (Lessons from Abuses faced by Syrian Female Refugees in Lebanon, Turkey, Approach Inputs to UNHCR for the Global Compact on Refugees - Gendered), (٢٠١٨): (ordanand J)، بلا تاريخ.

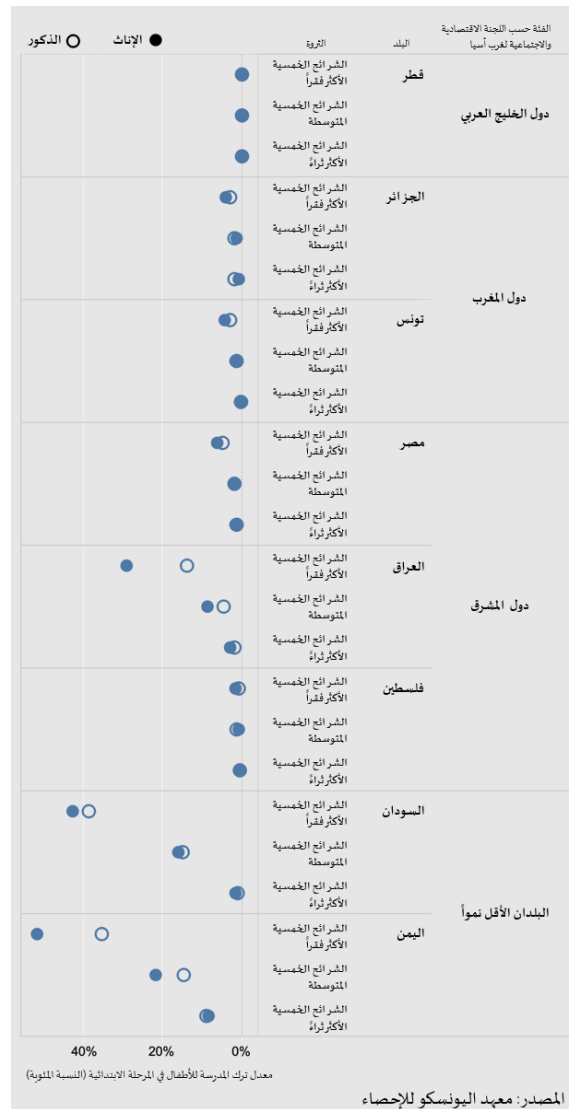
يبدو أنّ العائلات الأشد فقراً في البلدان الأقل نمواً ترسل أبناءها الذكور إلى المدرسة بمعدلات أكبر بكثير من أبناءها الإناث. كلما ارتفعت ثروة الأسرة، أصبح عدم المساواة بين الجنسين منخفضاً وتلتحق مزيد من الفتيات بالمدرسة. على سبيل المثال، تصل نسبة الطالبات الإناث في الأسر الأشد فقراً في السودان غير المُلتحقات بالمدارس إلى ٥٢,٦ في المائة حسبما تفيد التقارير. بينما تصل نسبة الإناث في الأسر الأكثر ثراءً في السودان غير المُلتحقات بالمدارس إلى ١٢,٤ في المائة. في الجزائر، أصبحت الفجوة أصغر بكثير؛ حيث تصل نسبة طالبات المرحلة الابتدائية من العائلات الأشد فقراً غير المُلتحقات بالمدارس إلى ٣,٩ في المائة غير المُلتحقات بالمدارس إلى ١,٨ في المائة. قد يشير هذا إلى توافر نظام تعليمي متطورٍ للغاية أمام معظم الطلاب، على عكس العقبات التي تواجهها الأطفال الإناث من السودان.

الأشخاص ذوي الإعاقة

تكون البيانات المتعلقة بالحضور والتحصّل بين الأشخاص ذوي الإعاقة شحيحة. أحد الموارد التي توفّر هذه البيانات للبلدان المختارة في المنطقة هو لوحة متابعة الإعاقة في المنطقة العربية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التي تعرض النسبة المئوية للذكور والإناث ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة الذين لا يحصلون على أي تعليم في ستة بلدان في المنطقة.^{٥٥١} يعكس تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة الأنماط نفسها كأولئك الأشخاص غير ذوي الإعاقة: لا يحيد الأفراد الإبلاغ عن عدم الالتحاق بالمدارس إذا كانوا يعيشون في مناطق حضرية. ومع ذلك، فإن نسبة النساء والفتيات ذوي الإعاقة اللواتي يبلغن عن عدم الالتحاق بالمدارس، حتى اللواتي تعشن في المناطق الحضرية، أمرٌ مقلق.

أبلغ ما يتراوح بين ٦٣ و ٨٥ في المائة من الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية عن عدم الالتحاق بالمدارس. والأكثر خطورة من ذلك هو وضع الإناث في المناطق الريفية؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٧٨ و ٩٢ في المائة ممن بعدم الالتحاق بالمدارس. من ناحية أخرى، هناك فارق شاسع بين معدلات عدم التحاق الإناث ذوي الإعاقة والذكور ذوي الإعاقة بالمدارس في البيئات الريفية والحضرية على حد سواء. في البيئات الحضرية، تزيد احتمالية عدم التحاق الإناث ذوي الإعاقة بالمدارس بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٦٣ في المائة مقارنة بالذكور ذوي الإعاقة. على الرغم من أنّ الفارق أقل في المجتمعات الريفية، لا تزال احتمالية عدم التحاق الإناث ذوي الإعاقة بالمدارس أكثر بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٥٣ في المائة مقارنة بأقرانهم الذكور، حسبما تفيد التقارير.

السوريات اللاجئات أكثر عرضة للزواج في عمر صغير، وهو إجراء مدفوع بالفقر ويسهم في ارتفاع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس.^{٥٤٩}



ترتبط التقسيمات الخمسية حسب ثروة الأسرة بخطر عدم الالتحاق بالمدارس في البلدان الأقل نمواً ودول المشرق، ويكون لها تأثير طفيف في معدلات عدم الالتحاق بالمدارس في بلدان المغرب. يبدو أنّ ثروة الأسرة تؤثر في معدلات عدم الالتحاق بالمدارس بكتافات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة. بالنظر إلى الأدلة، يبدو أنّ ثروة الأسرة لها تأثير متفاهم في عدم المساواة بين الجنسين ومعدلات حضور الإناث بالمدارس، وخاصة في البلدان الأقل نمواً.

^{٥٤٩} المرجع نفسه

^{٥٥٠} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

^{٥٥١} لاحظ أنّ هذه البلدان الستة أفادت في تقاريرها بيانات مصنّفة حسب الجنس استناداً إلى الموقع (على سبيل المثال، الريف أو الحضر). وكانت لديها مجموعات بيانات مكتملة (على سبيل المثال، ليست هناك نسبة مئوية كبيرة من "المستوى غير مذكور").

التحصيل التعليمي: عدم الالتحاق بالمدارس^{٥٥٢}

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	ذوي الإعاقة		من دون إعاقات			
		الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الحضرية)	الذكور (في المناطق الريفية)	الإناث (في المناطق الريفية)	الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الريفية)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين
	الكويت
	عُمان	٨٥,٢	٧١,٢	٨٠,١	٨٨,٤	١٢	٢٩,٥
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	الإمارات العربية المتحدة
	الجزائر
المغرب العربي	ليبيا
	المغرب	٧٢,٨	٤٩,٧	٧٤,٦	٩١,٢	٣٠,٦	٥٥,٩
	تونس
المشرق العربي	مصر
	إيران
	العراق	٨٠,٨	٥٩,٣	٧٥	٩٢	٤٧,٦	٦٨,٨
	الأردن	٦٢,٧	٣٨,٨	٥٣,٧	٧٨	٢٣,٢	٣٠,٣
	لبنان
	دولة فلسطين	٧١,٥	٤٧,٦	٥٢,٥	٨٠,٥	١٨,٧	٢٤,٥
	سوريا
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي
	الصومال
	السودان
	اليمن	٧٤,٧	٤٥,٧	٧٠,٩	٨٩,٩	٢٩,١	٥٣,٧

الخدمات والبرامج والمعلومات

مثلما ذكر سابقاً، ثمة عوامل عديدة تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الذهاب إلى المدارس، بما في ذلك البنية التحتية غير الملائمة وعدم وجود هيئة تدريس تناسيم في المدارس والصور النمطية وغيرها من الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية.

إمكانية الوصول وجودة التعليم

لا تتوفر معلومات متعلقة بالتعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة. تتوفر في ستة بلدان في المنطقة إحصاءات حديثة حول البنية الأساسية الملائمة^{٥٥٣} والمواد المناسبة^{٥٥٤}، وتكشف هذه الإحصاءات عن وجود تباينات صارخة بين المناطق دون الإقليمية. في مجلس التعاون

^{٥٥٢} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

^{٥٥٣} تعرف البنية الأساسية المناسبة على أنها أي بيئة معمورة مرتبطة بمرافق التعليم التي يمكن لجميع المستخدمين الوصول إليها، بما في ذلك أولئك الأشخاص أصحاب أنواع الإعاقات المختلفة، حتى يمكنهم الوصول إليها لاستخدامها والخروج منها. تشمل إمكانية الوصول على سهولة اقتراب جميع المستخدمين المحتملين للمبنى من المبنى والخدمات والمرافق الملحقة به (مثل: المياه والصرف الصحي) من دون مساعدة من أحد و/أو الدخول إليها و/أو إخراجها و/أو استخدامها، مع التأكيد على صحة الفرد وسلامته ورفاهيته أثناء تادية تلك الأنشطة. المصدر: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata>

^{٥٥٤} تشمل المواد المناسبة على مواد التعليم والمنتجات المساعدة التي تتيح للطلاب والمعلمين ذوي الإعاقة/الذين يعانون قيوداً عند أداء وظائفهم الوصول إلى التعليم والمشاركة بشكل كامل في البيئة المدرسية. المصدر: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata>

و٣٤ في المائة من المدارس لديها إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية والمواد المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة، بينما تأتي سوريا (في منطقة المشرق العربي) بنسبة أقل من ١ في المائة من المدارس لديها بنية أساسية و مواد مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة.^{٥٥٥}

الخليجي، أفادت قطر والبحرين والمملكة العربية السعودية بأن ١٠٠ في المائة من المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية يمكنها الوصول إلى البنية الأساسية والمواد المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة. ومن ناحية أخرى، يظهر المغرب (في منطقة المغرب العربي) بنسبة تتراوح بين ١٧

الجدول ٢,٥:

نسبة المدارس التي يمكنها الوصول إلى البنية الأساسية والمواد المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة

المرحلة الثانوية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الابتدائية	العام	البلد	الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٢٠١٨	البحرين	بلدان مجلس التعاون الخليجي
--	--	--	--	الكويت	
--	--	--	--	عُمان	
١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٢٠١٨	قطر	
١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٢٠١٧	المملكة العربية السعودية	المغرب العربي
--	--	--	--	الإمارات العربية المتحدة	
--	--	--	--	الجزائر	
--	--	--	--	ليبيا	
٣٥ في المائة	٣٠ في المائة	١٧ في المائة	٢٠١٨	المغرب	
--	--	--	--	تونس	
--	--	--	--	مصر	
--	--	--	--	إيران	
--	--	--	--	العراق	
--	--	--	--	الأردن	
٦٩ في المائة	٦١ في المائة	٤٦ في المائة	٢٠١٨	دولة فلسطين	المشرق العربي
٠,٠٠ في المائة	٠,٣٨ في المائة	٠,٤٤ في المائة	٢٠١٨	سوريا	
--	--	--	--	جيبوتي	
--	--	--	--	الصومال	
--	--	--	--	السودان	
--	--	--	--	اليمن	

المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء.

في حالة عدم توافر التعليم الملائم والمناسب الذي يمكن الوصول إليه، أم لا. أعفى المغرب في السابق الأطفال أصحاب الاحتياجات الشخصية من الشروط المرتبطة بالتعليم. على الرغم من أن هذا الأمر قد يكون مفيداً لبعض الأسر، فإن هناك مخاطرة تتمثل في تغذية الرغبة في عدم ضرورة ذهاب الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة إلى المدرسة؛ ومن ثم، يتواصل إقصاؤهم من التعليم الرسمي.^{٥٥٦} ومع ذلك، شهد عام ٢٠١٩ إطلاق وزارة التربية والتعليم سياسة التعليم الشامل التي تركز على الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة.^{٥٥٧} ومنذ ذلك الحين، تضاعف عدد الطلاب ذوي الإعاقة المقيدين بمعدل أربع مرات.^{٥٥٨}

يُعد الوصول إلى التعليم الرسمي وتوافره للأشخاص ذوي الإعاقة أمراً بالغ الأهمية. يؤدي غياب التعليم إلى تقليل احتمالية العثور على عمل رسمي، وقد يؤثر في قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستفادة من مختلف عمليات الحماية الاجتماعية. على سبيل المثال، يُستبعد الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة في مصر من التأمين الصحي الاجتماعي إذا لم يكونوا مقيدين في المدارس. من ناحية أخرى، تجعل العديد من البلدان التحولات النقدية مشروطة بحضور الطفل إلى المدرسة. تثير هذه الشروط أسئلة رئيسة تتعلق بما إذا كانت الأسرة مع الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة سيستبعدون من الحصول على التحولات النقدية

^{٥٥٥} قاعدة بيانات معهد اليونيسكو للإحصاء.

^{٥٥٦} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية (Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries)", عام ٢٠١٧.

^{٥٥٧} للحصول على مزيد من المعلومات، ارجع إلى: وزارة التربية والتعليم <https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/EBS.aspx>

^{٥٥٨} المرجع نفسه

على الرغم من تحقيق إنجازات ملحوظة من حيث معدلات الحضور والتحصيل على مدار العقد الماضي، فإنَّ خطوات التطوير هذه كانت مصحوبة بتحسينات شهدتها جودة التعليم. بالرغم من حضور ملايين من الطلاب في المنطقة أعواماً عديدة من التعليم المدرسي، فإنهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية في الحساب والقراءة والكتابة.^{٥٦١}

إمكانية الوصول وجودة التعليم في بيئات تحكمها النزاعات

تُعد جودة التعليم في المنطقة مصدر قلق كبيراً كذلك. في جميع أنحاء المنطقة، أسهم تردّي جودة التعليم الذي يعتمد على "التعليم التقليدي الموجه بواسطة المعلم بدرجة كبيرة" في جميع مستويات التعليم في فشل تعزيز التفكير النقدي غالباً.^{٥٥٩} تُعد ممارسات التدريس والتعليم والامتحانات التقليدية من العقبات الرئيسية في المنطقة؛ وتعني هذه الممارسات أنَّ الشباب لا يحصلون بدرجة كبيرة على تعليم ملائم لمتطلبات سوق العمل الحالية أو تعليم يمنح المهارات اللازمة لكي يصبح الفرد إيجابياً وفعالاً في المجتمع.^{٥٦٠}

المربع ٢،٢: فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والتعليم في بيئات تحكمها النزاعات

أدت الحاجة إلى التعليم عن بُعد بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ إلى ممارسة ضغوط إضافية على نظم التعليم المعقّدة والصعبة بالفعل في البيئات التي تحكمها النزاعات. يُعد السكان المهمشون تحدياً، بما في ذلك اللاجئين والنازحون والعائدون والأفراد غير الحاصلين على الجنسية وفي عمر الالتحاق بالمدارس والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال في عمر الالتحاق بالمدارس من العائلات المتضررة من الفقر المُدقع، أكثر عرضة لخطر الإقصاء؛ حيث يُحتمل ألا يتمكنوا من المشاركة في التعليم عن بُعد أو من المنزل. أدت أيضاً الاضطرابات التي يشهدها التعليم بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ إلى قلق العديد من الأشخاص تجاه إمكانية عدم عودة الأطفال في عمر الالتحاق بالمدارس، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة والمهمشين منهم، إلى المدارس بعد انقضاء الجائحة.^{٥٦٢}

توصلت أحدث الأبحاث إلى أنَّ ٣٨ في المائة فقط من البنية التحتية الخاصة بالمدارس في العراق لا تزال على حالتها من بين ١٦ مدينة عانت ويلات القتال العنيف أثناء الحرب؛ وأنَّ ما يقرب من ثلث المدارس في سوريا قد تضررت أو تدمرت، أو احتلتها أطراف النزاع، أو تحوّل إلى مأوى؛ وأنَّ ثلثي المدارس في اليمن بحاجة إلى عمليات ترميم وإصلاح.^{٥٦٥}

بالنسبة إلى أولئك الذين فروا إلى بلدان أخرى لتجنب النزاع، لا يزال الوصول إلى التعليم يمثل تحدياً. على الرغم من ندرة البيانات الموثوقة ذات الصلة بقيد النازحين في المدارس، فإنَّ هذه المجموعة تواجه غالباً عقبات رئيسة في سبيل الوصول إلى التعليم. تظهر التقديرات الأولية أنَّ

تؤدي النزاعات إلى استفحال أزمة جودة التعليم وتعزيز حالات عدم المساواة الموجودة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، تعكس الأزمات اتجاه العديد من الإنجازات من حيث قيد الفتيات والنساء في نظم التعليم الرسمي ومستوى تحصيلهن.^{٥٦٣} في المناطق المتضررة من الأزمات، تُعد المجموعات المهمشة من الأطفال، بما في ذلك الفتيات والشابات، الأكثر احتياجاً بشكل هائل.^{٥٦٤} على الرغم من أنَّ المنطقة موطن لنحو ٦ في المائة فقط من السكان في جميع أنحاء العالم، فإنها تستضيف ربع الأشخاص النازحين المرتبطين بالنزاعات التي يشهدها العالم وأكثر من ثلث اللاجئين حول العالم. تفرض هذه النزاعات ضغوطات شديدة على نظم التعليم في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان المستضيفة على حد سواء.

^{٥٥٩} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الأفق العربية في عام ٢٠٣٠ (Arab Horizon ٢٠٣٠ Digital Technologies for Development)"، عام ٢٠١٩.

^{٥٦٠} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

^{٥٦١} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من النزاعات، رصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن المسوحات الأسرية (Monitoring the Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Monitoring the Sustainable Development Goals with Household Survey Microdata)"، عام ٢٠١٨.

^{٥٦٢} مبادرة "لا لضياع جيل"، الأزمة السورية، "موجز للدفاع عن مبادرة "لا لضياع جيل (No Lost Generation Advocacy Brief)"، يونيو ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

^{٥٦٣} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من النزاعات، رصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن المسوحات الأسرية (Monitoring the Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Monitoring the Sustainable Development Goals with Household Survey Microdata)"، عام ٢٠١٨.

^{٥٦٤} المرجع نفسه

^{٥٦٥} البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كتيب شامل (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، عام ٢٠١٩.

وبالمثل، هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالتعليم الجامعي في البيئات التي تحكمها النزاعات. تشير التقديرات إلى أن ٥ في المائة فقط من اللاجئيين السوريين (بعمريتراوح بين ١٨ و ٢٤) في البلدان المستضيفة في المنطقة مقيدون في التعليم العالي. ونظراً إلى أن التعليم لا يحظى بالأولوية في الاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج المساعدة، فإن التمويل لا يزال عقبة رئيسية.^{٥٦٨}

قيد النازحين يمثل ٢٥ في المائة في اليمن و٥٢ في المائة في العراق فقط.^{٥٦٦}

تشير التقديرات في أحدث الأبحاث إلى أنه من بين الأطفال السوريين اللاجئيين، هناك ٤٦ في المائة منهم غير مُلتحقين بالمدارس في لبنان (التعليم الرسمي وغير الرسمي على حد سواء) و٣٦ في المائة منهم غير مُلتحقين بالمدارس في الأردن.^{٥٦٧}

التعليم غير الرسمي^{٥٦٩}

نظرة عامة

الجدول ٢,٦:

نسبة الأفراد المقيدين في التعليم المهني الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً

البلد	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
البحرين	٥,٥ في المائة	٠,٩ في المائة	٣,٦ في المائة
عُمان	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة
قطر	٠,٦ في المائة	٠,٩ في المائة	٠,٦ في المائة
المملكة العربية السعودية	٠,٥ في المائة	٠,٤ في المائة	٠,٣ في المائة
الإمارات العربية المتحدة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة
المغرب العربي	٧,١ في المائة	٤,٤ في المائة	٥,٨ في المائة
مصر	١٣,٠ في المائة	٩,٧ في المائة	١١,٤ في المائة
إيران	٧,٧ في المائة	٤,٠ في المائة	٥,٩ في المائة
الأردن	١,٥ في المائة	١,٠ في المائة	١,٢ في المائة
دولة فلسطين	٣,٣ في المائة	٢,٥ في المائة	٢,٩ في المائة

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٧.

المنطقة. من خلال إبراز الحاجة إلى إدراج الفتيات والنساء وتشجيعهن على المشاركة في هذه البرامج، أصبحت مشاركة الإناث في برامج المستوى ٥ تتجاوز ٥٠ في المائة في نصف البلدان الستة عشر التي تتوفر لها البيانات فقط. ومن ضمن البلدان التي تشهد أدنى معدل لمشاركة الإناث في برامج المستوى ٥: المملكة العربية السعودية (٢٧,٩٩ في المائة) وإيران (٣٠,٠٨ في المائة) والكويت (٣٧,١٧ في المائة). تكون مشاركة الإناث في برامج المستوى ٥ هي الأعلى في الإمارات العربية المتحدة (بنسبة ٥٩,٦٤ في المائة) والبحرين (بنسبة ٥٨,٧١ في المائة) ولبنان (بنسبة ٥٦,٢٧ في المائة).

تتوافر بيانات حول نسبة الأفراد المقيدين في التعليم المهني (تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) في ١١ بلداً في المنطقة. يُقَدِّد الذكور بمعدل أعلى من الإناث في جميع البلدان باستثناء أربعة منها (عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). تشهد مصر أعلى معدل لقياد الإناث في التعليم المهني، ويبلغ ٩,٧٢ في المائة.

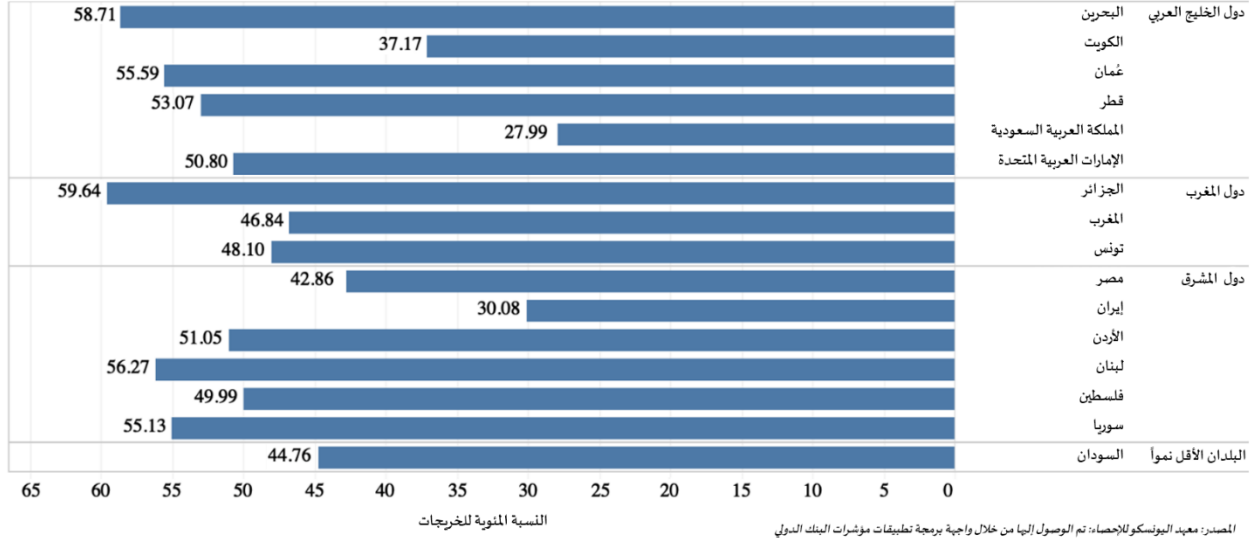
تختلف مشاركة الإناث في التعليم الجامعي قصير المدى (المستوى ٥ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم)، الذي يُركِّز على مهن أو ممارسات بعينها ويُجَبِّز الطلاب للانخراط في سوق العمل، اختلافاً كبيراً داخل

^{٥٦٦} المرجع نفسه

^{٥٦٧} المرجع نفسه

^{٥٦٨} المرجع نفسه

^{٥٦٩} يُعرَّف بأنه: "التعليم الذي يضي عليه مقيّم خدمات التعليم الطابع المؤسسي، ويجعله ذا مغزى، ويضع خططاً لتنفيذه. وأكثر السمات التي تميّز التعليم غير الرسمي هي أنه يمثل إضافة و/أو حلاً بديلاً و/أو تكملة للتعليم الرسمي داخل عملية تعلم الأفراد على مدى الحياة. يتوافر هذا النوع من التعليم غالباً لضمان حق الجميع في الوصول إلى التعليم. يلائم هذا التعليم الأشخاص من جميع الأعمار، ولكنه لا يضع هيكلاً ذا مسار مستمر؛ يمكن أن تكون مدته قصيرة و/أو منخفض الكثافة، ويُقدِّم عادة في شكل دورات تدريبية قصيرة أو ورشات عمل أو ندوات. تنتج عن التعليم غير الرسمي في الغالب مؤهلات لا تعترف بها سلطات التعليم الوطنية المعنية على أنها مؤهلات رسمية، أو أنها لا ترقى إلى أن تكون مؤهلات مطلقاً. يمكن أن يتناول التعليم غير الرسمي البرامج التي تسهم في محو أمية الراشدين والشباب وتعليم الأطفال غير المُلتحقين بالمدارس، فضلاً عن البرامج المعنية بمهارات الحياة ومهارات العمل والنمو الاجتماعي أو الثقافي. المصدر: التصنيف الدولي الموحد للتعليم، عام ٢٠١١.



ودولة فلسطين وتونس، تشير إلى أنّ خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديهم آفاق أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات (يبلغ معدل البطالة بين خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ١٥ في المائة وبين خريجي الجامعات ٣٠ في المائة). ومع ذلك، فإنّ التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لا يزال يُنظر إليه على أنه خيار "متبقي" للطلاب غير القادرين على الانتقال إلى المسار الثانوي العام التالي للتعليم الأساسي.^{٥٧٤}

استنتج التخطيط التحليلي أنّ مهارات الحياة وبرامج التعليم القائمة على المواطنة في البيئات غير الرسمية متفرقة، وتصبح مستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنقّدة. على هذا النحو، تفتقر هذه الأنشطة في الغالب إلى آليات التنسيق الوطنية أو المحلية، وتُقدّم على أساس كل مشروع على حدة، ما يثير التساؤل حول استدامة مثل هذه الأنشطة على المدى الطويل.^{٥٧٥}

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

من بين خيارات التعليم ما بعد الثانوي، لا يُمَثّل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني سوى ٢٠ في المائة من القيد. ومن ثم، واجهت

استنتج أحد التخطيطات التحليلية لمهارات الحياة وتعليم المواطنين في المنطقة^{٥٧٠} أنّ مهارات الحياة غير الرسمية وأنشطة تعليم المواطنين تديرها منظمات غير حكومية إلى حد كبير، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في استهداف المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة.^{٥٧١} إنّ توفير هذه المهارات للمجموعات المهمشة والأكثر هشاشة خارج التعليم الرسمي أمر بالغ الأهمية؛ لأنّ انخفاض معدلات الحضور والإكمال في المستوى الثانوي في العديد من البلدان داخل المنطقة يعني أنّ الكثير من الشباب لا تسنح لهم يوماً فرص تعلّم مهارات الحياة. ومع ذلك، تُقدّم برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المنطقة دعماً محدوداً إلى المجموعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمحتجزون السابقون والسكان الأميون.^{٥٧٢}

تم إبراز العديد من التحديات المرتبطة بالتعليم غير الرسمي في أحد التخطيطات التحليلية داخل المنطقة، بما في ذلك الحقيقة التي تفيد بعدم وجود تنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية أو القطاع الخاص فيما يتعلق بالعديد من هذه البرامج؛ ومحدودية الأطر التنظيمية التي تربط بين التعليم الرسمي وغير الرسمي؛ ومحدودية اعتماد فرص التعليم البديلة أو الاعتراف بها، أو عدم وجودها.^{٥٧٣} على الرغم من هذه التحديات، فإنّ المسوحات حول انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تضمّنت بيانات من مصر والأردن ولبنان

^{٥٧٠} لاحظ أنّ التخطيط التحليلي شمل البلدان الخمسة عشر الآتية: الجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وعمان ودولة فلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن. ومن ثم، فإنه لا يتضمن معلومات من جميع البلدان في تحليل الأوضاع هذا (على سبيل المثال، فقدان المعلومات المتعلقة بالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والإمارات العربية المتحدة).

^{٥٧١} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)", عام ٢٠١٧.

^{٥٧٢} المرجع نفسه

^{٥٧٣} المرجع نفسه

^{٥٧٤} وثيقة داخلية تعود إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف بعنوان ديناميات النوع الاجتماعي والعوائق التي تحول دون توظيف الفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شاركها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مع فريق الدراسة البحثية) (Document titled Gender dynamics and barriers for girl child (shared with the research study team by) employability in MENA (shared with the research study team by)). بلا تاريخ.

^{٥٧٥} المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)", عام ٢٠١٧، صفحة ٤٣.

الشباب عن أن المهن اليدوية متدنية ولن "تؤهلهم إلى الزواج والاندماج الاجتماعي".^{٥٧٦}

وقد خلصت دراسة أجريت في البلدان المختارة في المنطقة^{٥٧٧} إلى أن العمل المهني غير مفضّل للنساء. من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أن برامج التدريب المهني نفسها تعزز التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي، وتقسّم هذه الأبحاث غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال ومقبولة اجتماعياً للنساء.^{٥٧٨}

المنطقة نقصاً في المهنيين المؤهلين في مختلف المهن. في المنطقة، يعاني التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تصوراً سلبياً، ويؤدي بالأفراد إلى التقليل من المهن التجارية. أفاد معظم الطلاب الذين استطلعت آراؤهم في إطار دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية بأنهم "لن ينظروا إلى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على أنه بديل مجدٍ للتعليم الجامعي". وتبقى هذه المواقف متجذرة بعمق في الأعراف الثقافية كما توضح الأبحاث السابقة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في المنطقة - أعرب

الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات للتعليم على مدى الحياة

الجدول ٢،٧:

الوصول إلى الإنترنت

النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت

المتوسط الإقليمي: الإناث ٥٣,٩ في المائة، الذكور ٦٥,٥ في المائة

البلد	الذكور	الإناث
البحرين	٩٨,٧ في المائة	٩٨,٥ في المائة
الكويت	٩٩,٥ في المائة	٩٩,٨ في المائة
عمان	٩٠,٦ في المائة	٩٦,٨ في المائة
قطر	١٠٠,٠ في المائة	٩٩,٣ في المائة
المملكة العربية السعودية	٩٤,٦ في المائة	٩١,٤ في المائة
الإمارات العربية المتحدة	٩٨,٣ في المائة	٩٨,٨ في المائة
الجزائر	٥٥,١ في المائة	٤٢,٩ في المائة
المغرب	٦٨,٥ في المائة	٦١,١ في المائة
تونس
مصر	٥٢,٤ في المائة	٤١,٣ في المائة
إيران	٧٣,٨ في المائة	٦٦,٢ في المائة
العراق	٩٨,٣ في المائة	٥١,٢ في المائة
دولة فلسطين	٦٨,٥ في المائة	٦٠,٢ في المائة
جيبوتي	٥٩,٩ في المائة	٥١,٦ في المائة
السودان	١٦,٩ في المائة	١١,٠ في المائة

المصدر: قاعدة بيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية/مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الاتحاد الدولي للاتصالات. أحدث البيانات المتوافرة بين ٢٠١٦ و ٢٠١٩.

الاتصال وضعف الاتصالات في جميع أنحاء المنطقة يعني أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات للتعليم على مدى الحياة يُمثّل تحدياً لكثير من السكان، وخاصة بين النساء والفتيات.

تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على تعزيز التعليم الجيد الشامل والمنصف بالإضافة إلى تعزيز فرص التعلم على مدى الحياة لجميع النساء والفتيات. ومع ذلك، يُعد الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانخفاض مستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية من العوامل التي تسهم في وجود مشهد غير متكافئ داخل المنطقة، سواء بين البلدان وبين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع تكاليف

^{٥٧٦} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشباب العربي: العمل والتعليم والتغيير الاجتماعي (Impact of ICT on Arab Youth, Employment, Education and Social Change)", عام ٢٠١٣.

^{٥٧٧} مصر والأردن ولبنان وتونس.

^{٥٧٨} منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (s Work's Work Without Counting Women/Counting on Women)", عام ٢٠١٩.

ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة. في جميع أنحاء المنطقة، تقوّض هذه الأدوار الجنسانية التقليدية والأعراف الاجتماعية الضارة وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وهذا يحول دون تمكّن النساء والفتيات من التكيف مع الطلب المُلح على تعلّم المهارات الرقمية والوصول إلى التقنيات الرقمية لتعزيز التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمشاركة في جهود التعافي. يسري هذا الأمر بشكل خاص على البيئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أو المناطق الريفية؛ حيث يتم الوصول غالباً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المنزل حيث تشكّل مخاوف السلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية عائق أمام وصول النساء والفتيات إلى هذه التكنولوجيات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكّل عدم التحكم في توقيت استخدام هذه التكنولوجيات وكيفية القيام بذلك عائقاً آخر أمام النساء والفتيات. على سبيل المثال، أفادت نسبة ١٢ في المائة من النساء في مصر بأنهن "لم يتصلن بالإنترنت في أحيانٍ كثيرة لأنهن يعتقدن أنه أمر غير ملائم أو بسبب اعتراض العائلة أو الأصدقاء على ذلك".^{٥٨٦}

على غرار الوصول العام إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تكشف المؤشرات المرتبطة بالإلمام بالحاسوب التي نشرتها اليونيسكو عن فجوات بين الإناث والذكور في المنطقة. كمثال لذلك، يُظهر أحد الأفراد، القادرين على إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن مرفقاً (يُشار إليه فيما بعد باسم "الإلمام بالبريد الإلكتروني")، المهارات التكنولوجية الأساسية اللازمة التي تعمل بمثابة عائق تحول دون الارتقاء إلى مراتب أعلى. يمكن ترجمة هذه المهارات مباشرة إلى القدرة على العمل في مكتب أو بيئة ريادة الأعمال، أو تقديم وثائق الاعتماد إلى صاحب عمل، أو إرسال التقارير أو أعمال الصفوف المدرسية افتراضياً، أو التقدّم إلى مركز تعليم عالٍ. يُرجّح أن يواجه الشخص غير القادر على إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن مرفقاً (يُشار إليه فيما بعد باسم "الإلمام بالبريد الإلكتروني") صعوبةً في إكمال المهام الأساسية الأخرى للإلمام بالإنترنت.

باتت الفجوة بين الجنسين^{٥٧٩} في امتلاك الهواتف المحمولة^{٥٨٠} واستخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة^{٥٨١} في المنطقة واضحة، وقد ظلت كما هي أو ارتفعت في غضون الأعوام القليلة الماضية. في عام ٢٠١٩، كانت احتمالية امتلاك النساء في المنطقة للهواتف المحمولة أقل بنسبة ٩ في المائة، وكانت احتمالية استخدامهن الإنترنت عبر الهواتف المحمولة مرة واحدة على الأقل في الأشهر الثلاثة الماضية أقل بنسبة ٢١ في المائة.^{٥٨٢} نوهت النساء اللواتي استطلعت آراؤهن في المنطقة إلى المخاوف المتعلقة بالأمان والمضايقات والتكاليف بوصفها عائق تمنع امتلاك الهواتف المحمولة.^{٥٨٣}

تُعد المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المواقع والتطبيقات التي تعزز التعلم على مدى الحياة (على سبيل المثال، LinkedIn) أقل بكثير بين النساء مقارنة بالرجال في المنطقة. من ناحية أخرى، خلصت أحدث الأبحاث إلى أنّ النساء في المنطقة لم يحصلن حتى الآن على حضور تمثيلي على الإنترنت أو تمكّن من "رفع حصتهن في الفضاء الرقمي في المنطقة".^{٥٨٤}

تعمل الفجوة الرقمية^{٥٨٥} أيضاً على تفاقم حالات عدم المساواة، خاصة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعيق مشاركة النساء والفتيات في التعليم ووصولهن إلى تنمية المهارات (على سبيل المثال، التعليم الإلكتروني). يختلف وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. على سبيل المثال، تتراوح النسبة المئوية للإناث اللواتي تستخدمن الإنترنت بين سكان المنطقة بين ١١ في المائة في السودان و٩٩,٨ في المائة في الكويت. يتجلى التفاوت الأكبر بين الذكور والإناث في العراق؛ حيث تستخدم نسبة ٩٨,٣ في المائة من الذكور الإنترنت مقابل ٥١,٢ في المائة من الإناث. في الإمارات العربية المتحدة فقط، تستخدم الإناث الإنترنت أكثر قليلاً من الذكور. (ارجع إلى الجدول ٢,٧).

تمثّل الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية عقبات خطيرة أمام وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في

^{٥٧٩} تشير الفجوة بين الجنسين في امتلاك الهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت من خلالها إلى الاحتمالية القليلة لامتلاك المرأة هاتفاً محمولاً (أو استخدامها الإنترنت من خلاله) مقارنة بالرجل. وذلك استناداً إلى نتائج المسح والبيانات النموذجية الخاصة بالراشدين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً.

^{٥٨٠} يُعرّف امتلاك الهاتف المحمول على أنه القيام باستخدام واحد أو رئيس لبطاقة SIM (أو هاتف محمول لا يتطلب بطاقة SIM) واستخدامه مرة واحدة على الأقل شهرياً.

^{٥٨١} يُعرّف استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول على أنه استخدام الإنترنت على هاتف محمول مرة واحدة على الأقل في الأشهر الثلاثة الماضية. يتعين على مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول عدم امتلاك هاتف محمول بصفة شخصية.

^{٥٨٢} الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، برنامج المرأة المتصلة، تقرير عن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالهواتف المحمولة ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

^{٥٨٣} البنك الدولي، "التقدّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress Towards Gender Equality in the Middle East and North Africa Region)"، عام ٢٠١٧.

^{٥٨٤} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الافاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Arab Horizon 2030 Digital Technologies for Development)"، عام ٢٠١٩.

^{٥٨٥} تشير الفجوة الرقمية إلى الامتلاك غير المتكافئ للمهارات والخبرات المطلوبة لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستلزم الوصول إلى الأجهزة والبرامج بالإضافة إلى جوانب الوصول والاستخدام التي تؤثر جميعها في الفجوة الرقمية.

^{٥٨٦} منى فريد بدران، "تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغيّر (Achieving Gender Equality in the Arab Region amidst the Changing World of Work)"، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، عام ٢٠١٧.

الجدول ٢,٨:

الإلمام بالحاسوب/الإنترنت والاتصال بالإنترنت في المدارس الثانوية

نسبة الشباب والراشدين الذين قد أرسلوا رسائل عبر البريد الإلكتروني (في أي وقت) تتضمن ملفاً مرفقاً.

المدارس الثانوية المتصلة بالإنترنت (نسبة مئوية)	الذكور	الإناث	كلا الجنسين	البلد	الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
١٠٠	٨٣,٠ في المائة	٧٢,٣ في المائة	٧٩,٤ في المائة	البحرين	بلدان مجلس التعاون الخليجي
..	--	--	٥٣,٠ في المائة	الكويت	
١٠٠	٥٥,٨ في المائة	٥٩,٦ في المائة	٥٧,٧ في المائة	قطر	
١٠٠	٧٤,٣ في المائة	٦٣,٩ في المائة	٧٠ في المائة	المملكة العربية السعودية	
١٠٠	--	--	٧٠,٧ في المائة	الإمارات العربية المتحدة	
٨٩,٤٦	٣٥,٧ في المائة	٢٨,٠ في المائة	٣١,٨ في المائة	المغرب	المغرب العربي
٩٧,٤٢	--	--	٨,٧ في المائة	تونس	
٤٩,٠٦	٢٦,٠ في المائة	١٨,٦ في المائة	٢٢,٤ في المائة	مصر	المشرق العربي
..	١٢,٨ في المائة	٩,٦ في المائة	١١,٢ في المائة	إيران	
..	--	--	٣٧,٦ في المائة	العراق	
٧٣,٦	--	--	٩٦,٤ في المائة	الأردن	
٩٤,٦٧	--	--	٣٠,٩ في المائة	دولة فلسطين	
..	--	--	١٥,٣ في المائة	جيبوتي	البلدان الأقل نمواً
..	--	--	٢,٤ في المائة	السودان	

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، تم النشر في عام ٢٠١٩

على الرغم من انخفاض التغطية المستندة إلى البيانات المتعلقة بالتكنولوجيا في المنطقة، فمن الواضح أنَّ هناك رابطاً بين المدارس التي تستطيع الوصول إلى التكنولوجيا وعدد الشباب والراشدين الذين لديهم المهارات التكنولوجية المهمة. تشير الإحصاءات الحالية إلى أنَّ البلدان، التي تحظى بعدد كبير من المدارس الثانوية التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت، لديها مجموعات سكانية أكثر إلماماً بالبريد الإلكتروني مقارنة بتلك البلدان التي تحظى بمدارس ثانوية لا يمكنها الوصول إلى الإنترنت. على سبيل المثال، لدى ٤٩ في المائة من المدارس الثانوية في مصر إمكانية الوصول إلى الإنترنت لغرض تربوي، كما تصل نسبة إلمام الإناث بالبريد الإلكتروني إلى ١٨,٦ في المائة في البلاد. وعلى سبيل المقارنة، لدى ٨٩,٥ في المائة من المدارس الثانوية في المغرب إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما تصل نسبة إلمام الإناث بالبريد الإلكتروني إلى ٢٨ في المائة. أفادت البلدان في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين، أنَّ ١٠٠ في المائة من المدارس الثانوية لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما أبلغت أيضاً عن أعلى معدلات إلمام بالبريد الإلكتروني (على سبيل المثال في البحرين؛ حيث ذكرت ٧٢,٣ في المائة من النساء أنهن أرسلن رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن مرفقاً). (ارجع إلى الجدول ٢,٨).

بالنظر إلى الأدلة، يمكن القول إنَّ الجهود التي يبذلها كل بلد فيما يتعلق بتوفير الاتصال بالإنترنت لمزيد من طلاب المرحلة الثانوية لأغراض تربوية يمكن أن يرفع من الإلمام بالحاسوب بين السكان ويسمح بالوصول

باستثناء قطر (حيث تزيد نسبة إلمام الإناث بالبريد الإلكتروني على الذكور بنسبة ٣,٨ في المائة في البلاد). تم الإبلاغ عن أنَّ الإناث في البلدان التي تجمع البيانات المصنَّفة حسب الجنس لديهم مهارات تكنولوجية بمعدلات أقل من أقرانهم الذكور. تكون احتمالية إلمام الإناث الإيرانيات بالبريد الإلكتروني أقل بنسبة ٣,٢ في المائة مقارنة بالذكور في البلاد؛ بينما تكون احتمالية إرسال الإناث رسائل عبر البريد الإلكتروني تتضمن ملفات مرفقة أقل بنسبة ٧,٤ في المائة في مصر، وأقل بنسبة ٧,٧ في المائة في المغرب، وأقل بنسبة ١٠,٤ في المائة في المملكة العربية السعودية، وأقل بنسبة ١٠,٧ في المائة في البحرين. (ارجع إلى الجدول ٢,٨).

يسهل على الأفراد الأكثر هشاشة والمهمشين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلمون الراشدون وأولئك الذين لا يسهل عليهم الوصول إلى المدارس، الوصول إلى التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. مثلما ورد في الوثيقة الختامية لمنتهى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، "سيكون الاستخدام المعزز للتعليم الإلكتروني من أجل التعليم وسيلة مهمة لدعم تحقيق هذا الهدف [لضمان الحصول على تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة للجميع]، وذلك عن طريق توفير وسائل مرنة معقولة التكلفة للوصول إلى التعليم ودعم الابتكارات التربوية الأكثر فاعلية لتحسين جودة التعليم التمهيدي".^{٥٧٧}

^{٥٧٧} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الأفق العربية في عام ٢٠٣٠ (Digital Technologies for ٢٠٣٠ Arab Horizon Development)"، عام ٢٠١٩.

المستخلصة من المنطقة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ليس له تأثير كبير في أساليب التعليم.^{٥٩٠}

في محاولة لرفع تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتحسين جودة التعليم، تعمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر وشركة Imagine Education Ltd. - المملكة المتحدة على تنفيذ مبادرة "المعلمون أولاً" في جميع المحافظات السبع والعشرين. والآن، في العام الرابع من بدئها، تواصل مبادرة "المعلمون أولاً" تدريب المعلمين الملمين بالمعرفة الرقمية الذين سيستخدمون إطاراً سلوكياً، طوّرتة الجامعة المفتوحة ومستنداً إلى إطار كفاءات المعلمين التابع لليونسكو بالإضافة إلى منصة تغيير السلوكيات عبر الإنترنت تسمى Lengo. من خلال توفير التدريب وشبكة مهنية للمعلمين، تهدف مبادرة "المعلمون أولاً" إلى تقديم تعليم يركّز على المتعلمين وقائم على الاستفسار وغني بالتكنولوجيا ومتعدد التخصصات وتعاوني ومخصص لأطفال مصر.^{٥٩١}

من المهم ملاحظة أن الإحصاءات الواردة في هذا القسم تتم ملاحظتها على أساس المعدل الوطني، كما أنها لا تحتوي على التباين الضروري الذي يمكن تحقيقه من البيانات على مستوى المدرسة أو الطالب على مدار فترة زمنية أطول. ثمة حاجة إلى مزيد من الأبحاث المتعلقة بالإلمام بالمعرفة الرقمية لفهم تأثير هذا الأمر بشكل أفضل في تعليم النساء والفتيات في المنطقة. من شأن هذا الأمر أن يكون مهماً بشكل خاص بين السكان الشباب في البلدان التي لديها بنية تحتية يمكنها دعم المجالات الصناعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي ضوء البيئة الحالية بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ كذلك.

بشكل أفضل إلى فرص التعليم أو العمل في البيئات المكتبية أو المجالات التكنولوجية. ومع ذلك، تواجه البلدان في المنطقة التحدي المتمثل في معالجة جوانب الجودة وإشراك الجميع في نُظُمها التعليمية مع التركيز أيضاً على تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. خلصت دراسة أجريت حول أداء الطلاب وفق برنامج تقييم الطلاب الدولي إلى أن "التكنولوجيا يمكنها تعزيز التدريس الرائع، ولكن التكنولوجيا الرائعة لا يمكن أن تحل محل التدريس السيئ".^{٥٨٨}

حتى أفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تستطيع فعل شيء لعلاج فشل نظام التعليم. إن الإصحاح الذي يطور أنظمة التعليم الجيد، بداية من الطفولة المبكرة ووصولاً إلى التعليم الجامعي، أمرٌ أساسي، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحديث المناهج وتطوير البحث وخلق تفكير نقدي مستقل والقدرة على التعلم على مدى الحياة. هذه هي المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين.^{٥٩٢}

لا تعزز الكتب المدرسية وطرق التدريس في المنطقة في الغالب التفكير المستقل والنقدي في جميع مستويات التعليم. على الرغم من وجود تركيز على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس في الأعوام الأخيرة، فإن الأولوية نفسها لم تُمنح لإصحاح أساليب التعليم لتحسين جودة التدريس. تكشف الأدلة الإحصائية المحدودة

المربع ٢,٤ تعليم الكل من خلال مؤسسة اجتماعية على الإنترنت: وضع منصة "نضم" ^{٥٩٣}

منصة "نضم" هي منصة تعليمية مجانية تتوافر عبر الإنترنت تسمح للمستخدمين بالوصول إلى الفيديوهات ومنتديات المناقشة المرتبطة بالمنهج العام في البلدان المتوافرة (تشتمل البلدان في الوقت الحاضر على ما يأتي: الجزائر ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة). تتوافر هذه الفيديوهات ومنتديات المناقشة عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق الإلكتروني، ويتم تنظيمها حسب الصف والفصل الدراسي والموضوع. بالإضافة إلى المناهج الوطنية، توفر منصة "نضم" أيضاً دورات تعليمية عامة متنوعة تتناول المبادئ الأساسية للكثير من الموضوعات، بما في ذلك مهارات الحياة.

مربع ٢,٣ الفتيات في الموضوعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وSTEAM: مبادرة "Girls Got IT" في لبنان ^{٥٩٢}

Girls Got IT هي مبادرة تقودها الرابطة اللبنانية لسيدات العمل بالشراكة مع منظمات "المرأة العربية في الحوسبة" و"المرأة في التكنولوجيا" و"المرأة في الهندسة" و"الثقة بالفرص الرقمية". تركز المبادرة، التي أطلقت في عام ٢٠١٦، على الفتيات في الصفوف من ١٠ إلى ١٢ في المدارس الحكومية والخاصة، وتهدف إلى كسر الصور النمطية الثقافية عن النساء في STEAM وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث في مجالي تكنولوجيا المعلومات والهندسة. تنظم مبادرة "تعليم الفتيات تكنولوجيا المعلومات" فعاليات STEAM على مدار يوم كامل للطلاب، وتتضمن جلسات تدريبية في موضوعات تتراوح من تطوير الويب والتشغيل الآلي بالإضافة إلى فرص التواصل.

^{٥٨٨} المرجع نفسه

^{٥٨٩} المرجع نفسه

^{٥٩٠} المرجع نفسه

^{٥٩١} البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

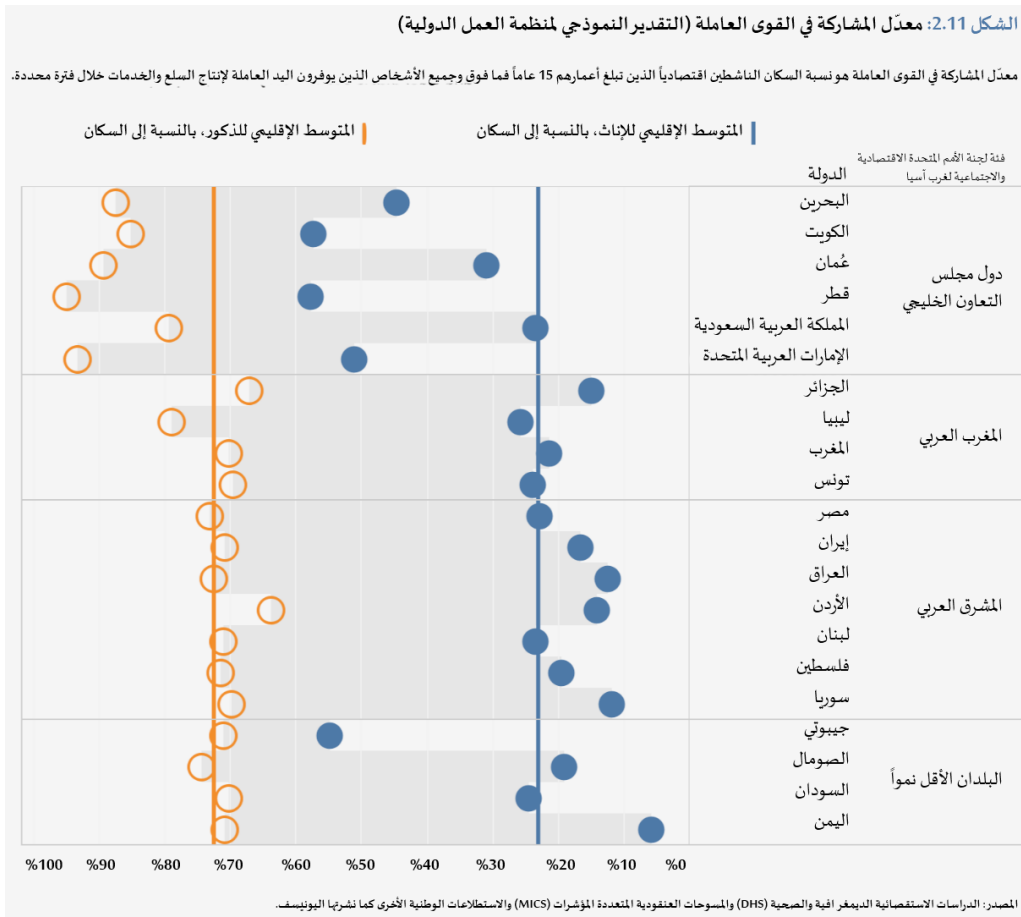
^{٥٩٢} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وزيادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women)"، عام ٢٠١٩.

^{٥٩٣} المرجع نفسه

سبل العيش الركيزة ٢

سبل العيش

فرص القوى العاملة ومشاركتها



وفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه الفجوات هي أسباب اجتماعية وثقافية إلى حد كبير. حسبما أوجزت مها السويس، فإن الأسباب تشمل "١) الهيكل الأبوي للدول في المنطقة، ٢) هيمنة العمالة في القطاع العام وضعف العمالة في القطاع الخاص، ٣) بيئة الأعمال التي لا ترحب بالنساء بسبب الطبيعة المحافظة على أدوار الجنسين والافتقار إلى دعم تكاليف الإنجاب والأسرة".^{٥٩٤}

تختلف مشاركة القوى العاملة اختلافاً واسعاً فيما بين المناطق الفرعية الأربع. في حين أن هذه الإحصاءات تشير إلى الاتجاهات العامة، فمن المهم ملاحظة أن معدلات مشاركة القوى العاملة تشمل النساء الأجنيات.

يُعد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة هو الأدنى في العالم، كما هو مذكور أعلاه. وبالنسبة إلى السكان، فإن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة يزيد قليلاً على ٢٠ في المائة، مقارنةً بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٤٨ في المائة. وفي المقابل، فإن معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة في المنطقة (حوالي ٧٣ في المائة) قابلة للمقارنة مع مناطق أخرى في العالم. ويتجلى ذلك في أوضح صورته في البلدان الأقل نمواً، حيث تشارك المرأة في مكان العمل بمعدل ١٧,٧ في المائة بينما يشارك الرجل بمعدل ٧١,٢ في المائة.

^{٥٩٤}السويس، "على الرغم من المستويات التعليمية العالية، فإن المرأة العربية لا تزال تفتقر إلى الوظائف (Despite High Education Levels, Arab Women Still Don't Have Jobs)"

القانون والقضاء، لكنها غالباً ما تواجه عقبات تمييزية كثيرة عند قيامها بذلك. وفقاً للقاضيات، غالباً ما لا يتم أخذهن على محمل الجد في مناصبهن، وغالباً ما يتعين عليهن "إثبات أنفسهن" حتى يُنظر إليهن على أنهن عضوات مؤهلات في القضاء. ونتيجة لذلك، لم تختار النساء عادةً مهناً في القانون حتى تتجنب العقبات الموضوعة في طريقهن.^{٥٩٨} وبالمثل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لطالما مُنعت النساء بشكل غير رسمي من مزاولة مهن معينة. وسعت بعض النساء، مثل: أول امرأة سعودية حصلت على وظيفة طيار، وراء اهتمامهن المهنية في الخارج، ولكن عُدن بعد أن تمكن من إثبات مهارتهن هناك.^{٥٩٩}

بالنسبة إلى النساء اللواتي يبحثن عن عمل خارج المنزل، فإن البطالة هي الأعلى بين الشباب^{٦٠٠} في منطقة المشرق؛ حيث لا ينجح ٤٢,٧ في المائة من النساء اللواتي يبحثن عن عمل في العثور على عمل. وتُعد معدلات البطالة بين النساء أعلى بكثير من معدلاتها بين الرجال، في كل من فتي الشباب والكبار. وتُعد الفجوة بين الذكور والإناث كبيرة وملحوظة على مستويات عالية. والفجوة بين الذكور والإناث هي الأعلى بين الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ معدل البطالة للشابات ٣٣,٥% مقابل ١٤,٣% بين الشباب الذكور. وتستمر هذه الفجوة حتى مرحلة البلوغ؛ حيث يبلغ معدل النساء العاطلات عن العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٥,٤ في المائة مقابل ٢,٢ في المائة فقط من الذكور. وتكون معدلات بطالة الإناث البالغات أكثر ارتفاعاً في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تبحث ٢١,٥ في المائة من الإناث في القوى العاملة عن عمل ولكن لن يتمكن من العثور على وظيفة.

ويُلاحظ هذا بشكل خاص في منطقة مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تشغل النساء الأجنبية العديد من المناصب الصغرى (مثل الخاديات والمربيات والممرضات). ويُلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ في قطر التي تبين على نطاق واسع أن لديها أعلى معدل لمشاركة للنساء في القوى العاملة في الإقليم بنسبة ٥٩ في المائة. ومع ذلك، عند النظر إلى الجنسية، تنخفض نسبة مشاركة المرأة القطرية إلى ٣٧ في المائة.^{٥٩٥} من المحتمل أن تشهد تحولات مماثلة في المعدلات في جميع أنحاء المنطقة، مع انخفاض معدلات المشاركة بشكل أكثر وضوحاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. يوجد أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية في اليمن؛ حيث تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ٥,٨ في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب أعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (٣٠ في المائة في المتوسط)، على الرغم من أنها تبلغ أكثر من نصف هذا المعدل في البلدان ذات الدخل المرتفع (١٤ في المائة). في المتوسط، كانت معدلات النساء والفتيات الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب أعلى بنسبة ٢٦ نقطة مئوية من نظرائهن من الرجال (من دون إبداء تحفظ على التحيز في الأرقام الذي سيؤدي إلى تقليل عدد الشابات المتزوجات اللواتي سيعملن إذا استطعن ولكن لن يتم تسجيلهن كباحثات عن عمل).^{٥٩٦} أظهر مسح وطني حديث في العراق تأخيراً في مشاركة الشابات في سوق العمل.^{٥٩٧}

تواجه النساء أيضاً تحديات في مزاولة مهن معينة. ففي لبنان، على سبيل المثال، يمكن للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، مزاولة مهن في

^{٥٩٥} جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر، عمليات المسح بعينات القوى العاملة لعام ٢٠١٧ (Planning and Statistics Authority, State of Qatar, Labor Force Sample) (Survey 2017)

^{٥٩٦} ديموفا وإيلدر وستيفان، "تحولات سوق العمل للشابات والرجال في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Labour Market Transitions of Young Women and Men in the Middle East and North Africa)"

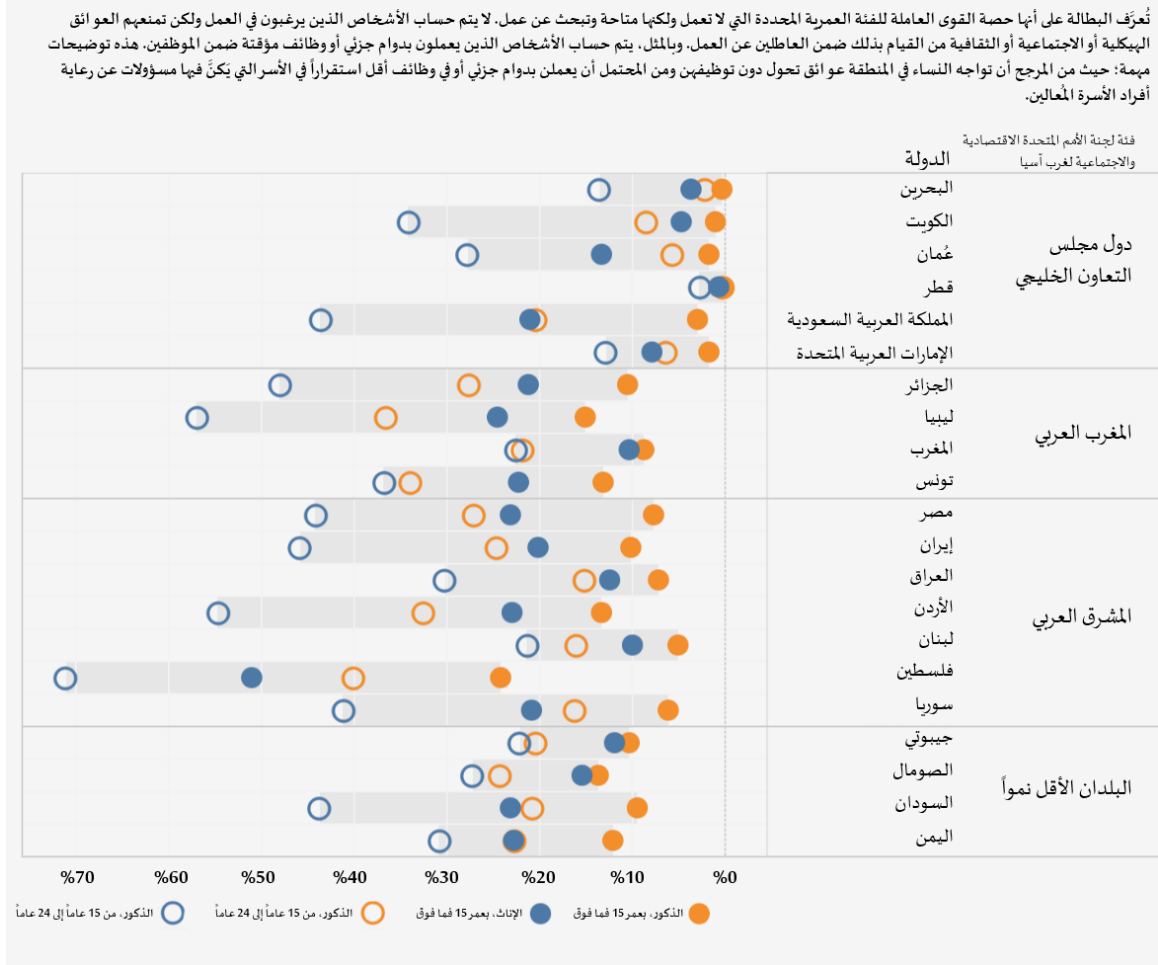
^{٥٩٧} الاستطلاع الوطني العراقي لليافعين والشباب، في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠.

^{٥٩٨} عاصي، "المرأة في القضاء في لبنان (Women in the Judiciary in Lebanon)"

^{٥٩٩} الجابر، "أول امرأة سعودية تحصل على رخصة قيادة الطائرات (First Saudi Woman to Get Pilot License)"

^{٦٠٠} يتم تعريف بطالة الشابات على أنها: نسبة النساء في القوى العاملة اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً ولا يعملن لكنهن مستعدات للعمل ويبحثن عنه.

الشكل 2.12: البطالة حسب العمر والجنس (التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية)



تعولها نساء نسبة كبيرة من السكان ويكنّ في كثير من الأحيان المُعيل الوحيد الذي يدعم وحدة الأسرة. وتقوم العديد من هؤلاء النساء بتطوير أعمال صغيرة، وبيع سلع مصنوعة يدوياً، أو طعاماً، أو أشياء صغيرة أخرى.^{٦٠٣} وهناك بعض الأدلة على أن اللاجئات قد لجأن إلى الدعارة. (للاطلاع على مزيد من المناقشات حول ممارسة الجنس والعنف الجنسي، بما في ذلك أثناء النزاع، ارجع إلى الركيزة ٣). بالنظر إلى العوائق التي تحول دون الحصول على تصاريح عمل لمجتمعات اللاجئين، لا سيما في تركيا ولبنان، تعتمد العديد من اللاجئات على الأسواق السوداء لإعالة أسرهن، ما يجعلهن عرضة لسلوك العدواني، بما في ذلك العنف والسرقة.^{٦٠٤} (راجع الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية بشأن العنف ضد المرأة). وفي البلدان المتضررة من النزاع، مثل: سوريا واليمن، تنخفض مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي إلى ١٠ في المائة أو أقل (راجع الشكل

العمالة غير الرسمية هي صورة أكثر تعقيداً في المنطقة، وتتفاوت بشكل كبير بين المناطق الفرعية. ففي البلدان التي يمثل فيها الإنتاج الزراعي جزءاً مهماً من الاقتصاد، تميل أعداد النساء والفتيات اللواتي يتم توظيفهن في العمل غير الرسمي إلى أن تكون أعلى من أي مكان آخر. وتميل المشروعات الصغيرة، بما في ذلك المشروعات المعتمدة على الزراعة، إلى الاعتماد بشكل أكبر على العمال غير الرسميين، بما في ذلك النساء والأطفال.^{٦٠١}

في البلدان المتضررة من النزاعات، تصبح هذه التحديات أكثر حدة. ففي العديد من مجتمعات اللاجئين، غالباً ما تنخرط النساء في الاقتصادات غير الرسمية ويقضين معظم وقتهن في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال وأفراد الأسرة المرضى أو المصابين.^{٦٠٢} وتشكل الأسر التي

^{٦٠١} غاتي وآخرون، "السعي من أجل وظائف أفضل: تحدي الطابع غير الرسمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa)

^{٦٠٢} أوهور، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الأزمات الممتدة: اللاجئات السوريات في جنوب غرب تركيا (Women's Economic Empowerment in Protracted Crisis: Syrian Refugee Women in Southwestern Turkey)

^{٦٠٣} كبير وكلوغمان، "إطلاق العنان لإمكانات اللاجئات: سد الفجوات الاقتصادية لصالح الجميع (Unlocking Refugee Women's Potential: Closing Economic Gaps to Benefit All)

^{٦٠٤} المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "امرأة وحيدة: الكفاح من أجل البقاء للاجئات السوريات (Woman Alone: The Fight for Survival by Syria's Refugee Women)

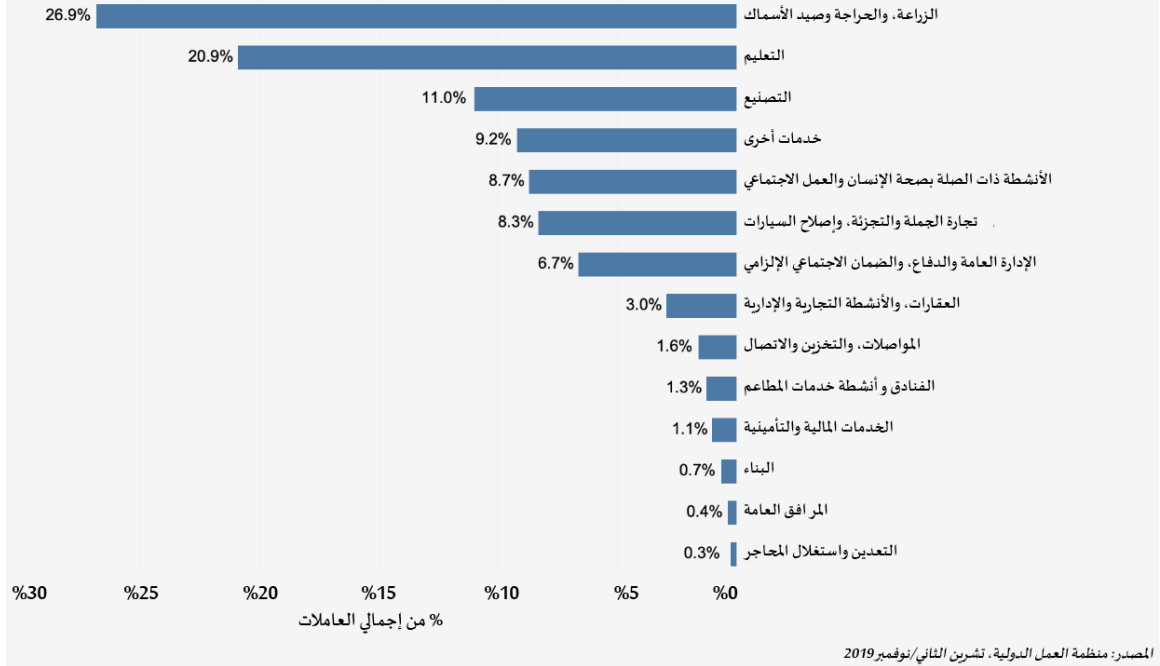
يعملون في مجال الزراعة، الأمر الذي يسهم في وجود نسبة كبيرة من النساء العاملات في المنطقة المؤهلات للمشاركة في الاقتصاد الرسمي.^{٦٠٥} ولكن نظراً إلى التقدم الذي تشهده تقنيات الزراعة، من المرجح أن ينخفض هذا العدد وقد تنخفض مشاركة المرأة في الاقتصاد إلى أقل مما هي عليه حالياً ما لم تحصل النساء في هذه البلدان على عمل في مهن أخرى.^{٦٠٦}

٢,١١ الوارد أعلاه). وهذه المسألة تتضمن العديد من العوامل، بما في ذلك انهيار الاقتصاد الرسمي، والعنف والتزاع، وعدم الاستقرار العام.

بالنسبة إلى النساء اللواتي يشاركن في الاقتصاد الرسمي، فإنهن غالباً ما يشاركن في مجالات الزراعة، والتعليم، والتصنيع. توجد في مصر والمغرب والسودان واليمن نسب كبيرة (أكثر من ٣٠ في المائة) من السكان الذين

الشكل 2.13: توزيع عمالة الإناث حسب المهنة، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/الدول العربية

تعكس الأرقام نسبة العاملات في كل مهنة كنسبة من إجمالي العاملات داخل المنطقة. تستند الإحصاءات إلى تقديرات منظمة العمل الدولية المنشورة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2019 ويتم ترجيحها استناداً إلى أحدث البيانات السكانية المتاحة من البنك الدولي.



يُعد الحصول على تعليم قيم ومناسب أمراً محورياً للقدرة على البحث عن عمل مجزٍ والحصول عليه، لكنه لا يضمن العمل أو القدرة على العثور على وظيفة.^{٦٠٨} كما لوحظ في دراسة الحالة في الأردن، فإن النساء أصحاب التعليم العالي، وخاصة في البلدان ذات الدخل المرتفع، أكثر عرضة للبطالة.^{٦٠٩} وتقل احتمالية حصول النساء اللواتي لا يحصلن على تعليم رسمي، خاصة في المناطق الريفية، على وظائف.^{٦١٠} وبصيغة أخرى، فإن النساء الأقل تعليماً والأكثر تعليماً يشهدن أعلى مستويات البطالة.

تُعد البرامج المتعلقة باستعداد القوى العاملة الموجهة إلى النساء غير متوافرة بشكل كبير، وغالباً ما يتم توفيرها من قِبَل المنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية. وغالباً ما يتم انتقاد البرامج الجامعية لعدم

يكشف استخدام الأردن كدراسة حالة عن الاتجاهات السائدة في جميع أنحاء المنطقة. تحمل الغالبية العظمى من النساء العاطلات عن العمل درجة البكالوريوس على الأقل (٧٦ في المائة) ويبحثن عن عمل في أحد المجالات الخمسة الرئيسة: التعليم، وصحة الإنسان وأنشطة العمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، والتصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة.^{٦٠٧} ويعتقد ما يقرب من نصف النساء اللواتي يبحثن عن عمل أنه لا توجد فرصة لهن. وبحسب مسح العمالة والبطالة ٢٠١٦، افترض ٤٥,١% من النساء غير العاملات أنه لا توجد فرصة عمل لهن، بينما اعتقد ١٥,٤% أنه لا يوجد عمل مناسب لهن. وبالنظر إلى هذه الحقائق، اتجهت بعض النساء إلى ريادة الأعمال كوسيلة لسد فجوة البطالة، وستتم مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل في القسم التالي.

^{٦٠٥} مكتب العمل الدولي، "مستكشف بيانات منظمة العمل الدولية (ILO Data Explorer)"

^{٦٠٦} المرجع نفسه

^{٦٠٧} دودوخ وعقل، "ريادة الأعمال النسائية في الأردن (Women Entrepreneurship in Jordan)"

^{٦٠٨} صندوق الأمم المتحدة للطفولة، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"

^{٦٠٩} غاتي وآخرون، "السعي من أجل وظائف أفضل: تحدي الطابع غير الرسمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa)"

^{٦١٠} البنك الدولي، "قياس الفجوة بين رواد الأعمال الإناث والذكور (Measuring the Gap Between Female and Male Entrepreneurs)"

رعاية الأطفال وإعداد الطعام للحفاظ على الأسرة والأعمال. وتختلف الفجوات في التعليم (راجع الركيزة ٢، التعلم) ومستويات توظيف النساء اختلافاً كبيراً بين المجتمعات الحضرية والريفية، حيث تميل المجتمعات الريفية إلى الحفاظ على نهج تقليدي ومحافظ بينما تميل المجتمعات الحضرية إلى قبول النساء العاملات خارج المنزل بدرجة أكبر.

القيادة والإدارة والتقدم

تتجلى قوة هذه المعايير أيضاً عند النظر إلى معدلات النساء اللواتي يتولين مناصب إدارية. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى القيادة على أنها ذكورية وأبوية بشكل صارم، وتُسنَد الأدوار الداعمة إلى النساء إلى حد كبير. تؤكد الإحصاءات الإقليمية المتعلقة بالنساء اللواتي يتولين مناصب قيادية ما يأتي: بالنسبة إلى السكان، تمثل النساء ما يقرب من ١٢,٨ في المائة من إجمالي المناصب الإدارية.^{٦١٢}

تكون حصة النساء في المناصب الإدارية هي الأعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تمثل النساء ١٥,٥ في المائة من جميع المديرين. وتكون الحصة الأدنى في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تمثل النساء ٤,١ في المائة فقط من المديرين. تكون نسبة الإناث في المناصب الإدارية هي الأعلى في العراق؛ حيث تمثل النساء ٢١,٨ في المائة من جميع المديرين. وطبقاً للبيانات المتاحة، فإن حصة الإناث في المناصب الإدارية هي الأدنى في اليمن، حيث تمثل النساء ٤,١ في المائة فقط من المديرين. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات غير متوفرة عن جيبوتي أو الصومال اللتين من المحتمل أن تشهدا أرقاماً مماثلة للأرقام الخاصة باليمن أو أقل منها.

توفيرها المهارات العملية التي يحتاجها الخريجون عند دخولهم سوق العمل. ويبرز ذلك بشكل خاص في قطاعات التكنولوجيا والابتكار التي أُحيط فيها خطى التقدم بالفعل في الأعوام الأخيرة.^{٦١١}

الفرص والمعوقات أمام مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي

تغيير الأعراف والمعايير الاجتماعية والثقافية.

إن القيود التي تواجهها المرأة ليست دائماً ذات طبيعة رسمية أو قانونية ولكنها تستند أيضاً إلى أعراف ومعايير اجتماعية وثقافية. غالباً ما تقول النساء العاملات في العديد من المهن أنهن يشعرون بالحاجة إلى إثبات أنفسهن وأنه يجب عليهن أن يعملن بشكل أفضل من نظرائهن من الرجال وإثبات أنهن لسن عاطفيات بشكل مفرط أو أنهن يمكن أن يتمتعن بنفس الكفاءة، مثل: زملائهن الذكور. وفي حين أنه من المرجح أن تقل هذه الحواجز بمرور الوقت مع دخول المزيد من النساء إلى القوى العاملة، فإنها غالباً ما تكون أحد أسباب عدم مزاولة النساء لمهن معينة. وتسهم هذه الحواجز في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة، كما تواجه النساء عوائق أكبر تحول دون دخول سوق العمل، إلى جانب عدد قليل من الحواجز القانونية، إن وجدت، ضد التمييز في التوظيف.

بالإضافة إلى الحواجز المتعلقة بالأعراف والمعايير عند دخول سوق العمل، تواجه العديد من النساء عقبات داخل أسرهن عند السعي وراء مزاولة مهن خارج البيت. وتُعد الضغوط التي تدفع الأشخاص إلى بناء هيكل عائلي تقليدي ضغوطاً حقيقية وغالباً ما تكون أكثر حدة في المجتمعات الريفية التي تعتمد على عمل المرأة غير مدفوع الأجر، مثل: الجدول ٢,٩:

حصة الإناث في المناصب الإدارية (النسبة المئوية)

النسبة المئوية للمديرات	البلد	الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
١٣,٦ في المائة	الكويت	بلدان مجلس التعاون الخليجي
١١,١ في المائة	عُمان	
١٥,١ في المائة	قطر	
١٦,٤ في المائة	المملكة العربية السعودية	
١٥,٨ في المائة	الإمارات العربية المتحدة	
٨,٤ في المائة	الجزائر	المغرب العربي
١٤,٨ في المائة	تونس	
٦,٤ في المائة	مصر	
٢٠,٥ في المائة	إيران	المشرق العربي
٢١,٨ في المائة	العراق	
٩,٠ في المائة	سوريا	
٤,١ في المائة	اليمن	البلدان الأقل نمواً

المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية، عمليات المسح بالعينات للقوى العاملة الخاصة بكل بلد. تم الوصول إليه عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العرب (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women)"

^{٦١٢} مكتب العمل الدولي، "مستكشف بيانات منظمة العمل الدولية (ILO Data Explorer)" نظراً إلى عدم توافر العدد الإجمالي للمديرين لكل بلد، تم استخدام معدلات السكان الإجمالية من ٢٠١٨ كبديل للترجيح. لذلك، يُفترض أن عدداً أكبر من المديرين يُقطن في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية (مصر). وقد يكون هذا غير صحيح، لأن بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل: الإمارات العربية المتحدة أو حتى المملكة العربية السعودية قد تحتوي على عدد من المديرين (الإجماليين) أكثر بكثير من بلدان المشرق. ويعكس الرقم أدق تقدير ممكن في ضوء متغيرات معلومات الترجيح المتاحة. ملحوظة: لا توجد بيانات متاحة عن البحرين أو جيبوتي أو الأردن أو لبنان أو ليبيا أو المغرب أو دولة فلسطين أو الصومال أو السودان.

مستوى الدولة. وفي العديد من البلدان الأخرى داخل المنطقة، لا يوجد إطار، مثل: هذا الإطار القانوني الأساسي. على سبيل المثال، لا توجد في المملكة العربية السعودية قوانين رسمية معمول بها تقيد دخول المرأة إلى القوى العاملة، أو تتطلب التمييز المهني في مكان العمل. وبدلاً من ذلك، تستند هذه الممارسات إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي التي غالباً ما يفوق فيها عدد القوى العاملة المحلية عدد القوى العاملة الأجنبية، غالباً ما توجد ممارسات مختلفة في أماكن العمل التي تضم في الأغلب قوة عاملة أجنبية مقابل تلك التي تضم في الأغلب قوة عاملة محلية.

يوضح الجدول أدناه القيود المتعلقة بالنساء في القوى العاملة، بما في ذلك القيود المفروضة على الوظائف التي قد يشغلها، وما إذا كان يُسمح لهن بمتابعة العمل الليلي أم لا، وأي تدابير حماية ضد الفصل بسبب الحمل، وبنود المساواة في الأجر.

تدل حصة النساء المنخفضة نسبياً في المناصب الإدارية على الأعراف التي تضع النساء في كثير من الأحيان في المستويات والمناصب الإدارية الأدنى. على سبيل المثال، قد يُنظر إلى المرأة في المنطقة على أنها ليست "قوية بما فيه الكفاية"، كما هو موضح في مثال لبنان الوارد في القسم السابق، أو أنه يجب أن يكون لدى الرجال مناصب ذات دخل أعلى من أجل دعم الأسر كما هو مذكور أعلاه. وبغض النظر عن السبب، عملت هذه الأعراف على إبعاد النساء عن المناصب الإدارية وأسهمت في انخفاض مستويات العمالة نسبياً بشكل عام.

التحرش والتمييز والهيكل القانونية

تختلف الأطر القانونية التي تدعم سياسات القوى العاملة اختلافاً كبيراً على مستوى المنطقة. حيث تمنع بعض البلدان - بما في ذلك تونس والمغرب وجيبوتي ولبنان - التمييز على أساس الجنس في مكان العمل على

الجدول ٢،١٠:

تدابير الحماية والقيود المفروضة على النساء في القوى العاملة

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	هل يحظر القانون أو الدستور التمييز بين الجنسين؟	هل توجد قيود قانونية على الوظائف؟	هل توجد قيود على العمل الليلي؟	هل توجد تدابير حماية ضد الفصل بسبب الحمل؟	هل المساواة في الأجر محمية من الناحية القانونية؟
	البحرين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	الكويت	لا توجد بيانات				
بلدان مجلس التعاون الخليجي	عُمان	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	قطر	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	المملكة العربية السعودية		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
	الإمارات العربية المتحدة	لا توجد بيانات				
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>
	ليبيا	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	غير متاح	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	المغرب	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	غير متاح	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	تونس	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة
المشرق العربي	مصر	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	إيران	لا توجد بيانات				
	العراق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	الأردن	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	لبنان	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	غير متاح	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	دولة فلسطين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	غير متاح	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	سوريا	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	٦٧ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٨٣ في المائة	٨٣ في المائة

البلدان الأقل نمواً	السودان	الصومال	جيبوتي
اليمن	غير متاح	غير متاح	غير متاح
النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"			
المتوسط العام	٧٩ في المائة	٩٤ في المائة	١٠٠ في المائة
	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة
	٧٥ في المائة	٨٣ في المائة	٩٠ في المائة

المصدر: المصدر: البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business, and the Law)"

لحسن الحظ، فإن معظم البلدان في المنطقة لديها قوانين تكفل المساواة في الأجور. بالإضافة إلى سياسات إجازة الأمومة مدفوعة الأجر.^{٦٣} ومع ذلك، يُلاحظ أن عدداً محدوداً من النساء يستفدن من هذه السياسات بسبب انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة وعدم تغطية هذه السياسات للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي. وتتراوح سياسات إجازة الأمومة في المنطقة بين ٣٠ يوماً في تونس و ٢٧٠ يوماً في إيران، كما هو موضح في الجدول أدناه.

كما هو مبين في الجدول أعلاه، سنتت العديد من الدول قانوناً يحد من قدرة المرأة على العمل في أطر زمنية معينة وفي أنواع معينة من الوظائف. يوجد ١٤ بلداً في المنطقة يحظر على النساء العمل في الليل، ويمنع جميعها تقريباً اشتغالهن في أعمال ثقيلة، مثل: التعدين. وفي العديد من الحالات، أشارت التقارير إلى أنه حتى في حالة وجود حواجز قانونية أمام التمييز والتحرش، فإن آليات إنفاذ هذه القوانين ليست مموله جيداً والعقوبات المطبقة ليست قاسية. وفي حين إحرار تقدم نحو تقنين حظر التمييز والتحرش، فيجب زيادة الجهود الرامية إلى إنفاذ هذه القوانين. للاطلاع على مناقشة متعمقة حول قضية التحرش الجنسي، ارجع إلى الركيزة ٣.

الجدول ٢،١١:

إجازة الأمومة - الأيام مدفوعة الأجر

البلد	عدد الأيام (٢٠١٧)	البلد	البلد
البحرين	٦٠	البحرين	البحرين
الكويت	٧٠	الكويت	الكويت
عمان	٥٠	عمان	عمان
قطر	٥٠	قطر	قطر
المملكة العربية السعودية	٧٠	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة	٤٥	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
الجزائر	٩٨	الجزائر	الجزائر
ليبيا	٩٨	ليبيا	ليبيا
المغرب	٩٨	المغرب	المغرب
تونس	٣٠	تونس	تونس
مصر	٩٠	مصر	مصر
إيران	٢٧٠	إيران	إيران
العراق	٩٨	العراق	العراق
الأردن	٧٠	الأردن	الأردن
لبنان	٧٠	لبنان	لبنان
دولة فلسطين	٨٤	دولة فلسطين	دولة فلسطين
سوريا	١٢٠	سوريا	سوريا
جيبوتي	٩٨	جيبوتي	جيبوتي
الصومال	..	الصومال	الصومال
السودان	٥٦	السودان	السودان
اليمن	٧٠	اليمن	اليمن

^{٦٣} صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice and Equality Before the Law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region)"

Source: الإحصاءات الجنسانية للبنك الدولي

بشكل عام، يتفاوت المناخ القانوني في المنطقة. حيث تميل البلدان ذات الدخل المتوسط في المغرب إلى توفير تدابير حماية قانونية أفضل للنساء بالمقارنة مع البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة. على سبيل المثال، يوجد لدى كل البلدان في منطقة المغرب نص قانوني أو دستوري يحظر التمييز على أساس الجنس، بينما في البلدان الأقل نمواً وبلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية، فإن ٧٥ في المائة فقط من البلدان التمهيد للتقارير توفر تدابير الحماية القانونية نفسها.

من بين ٢١ دولة قيد الدراسة، هناك ٢٠ دولة لديها سياسات محمية قانوناً لإجازة الأمومة. ويبلغ متوسط مدة إجازة الأمومة القانونية ٨٤,٧٥ يوماً، أو ما يقرب من ١٢ أسبوعاً. وعند مقارنة المنطقة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالأحكام القانونية، فإنها ليست متأخرة بشكل كبير. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن ٩٧ في المائة من البلدان الـ ٤١ التي تغطيها المنظمة قد حصلت على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بمتوسط إجازة يقارب ١٨ أسبوعاً.^{٦١٤}

العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة

المربع ٢,٥ العمل غير مدفوع الأجر وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩

لقد ازداد التحدي المتمثل في معالجة مسألة العمل غير مدفوع الأجر خلال جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ أظهرت الأدلة الموثقة أن النساء قد تحملن عبء رعاية أفراد الأسرة المرضى إلى حد كبير، بالإضافة إلى مسؤوليات رعاية الأطفال والتعليم المتزايدة بسبب عمليات الإغلاق. وقد أدى ذلك إلى انخفاض دخل المرأة ومن المحتمل أن يكون لذلك آثار طويلة الأجل على أرباح المرأة وعلى الاقتصاد بشكل كبير. المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والتمكين الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسية لتعزيز تعافي الأردن (Covid-19 and Women's Economic Empowerment: Policy Recommendations for Strengthening Jordan's Recovery)، عام ٢٠٢٠.

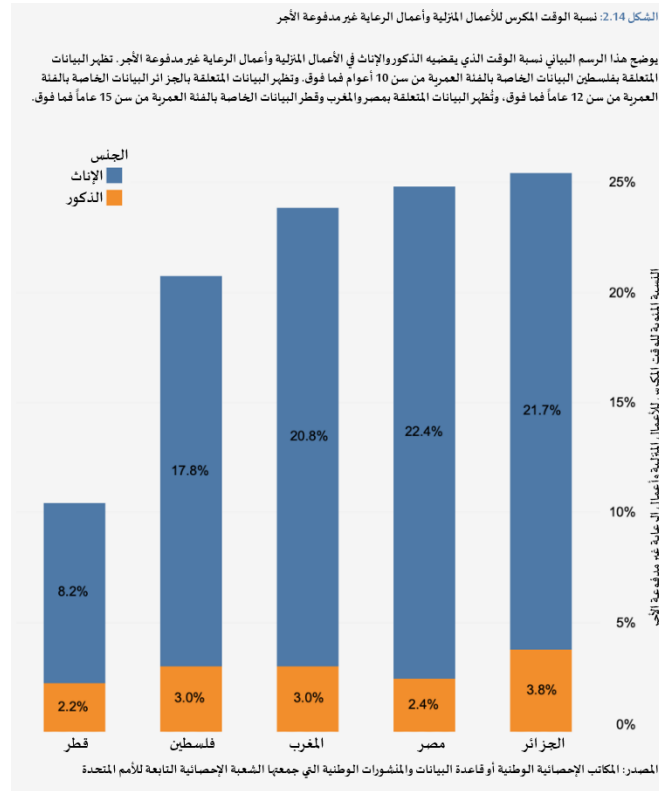
بالمقارنة مع المناطق الأخرى، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بها واحدة من أعلى نسب النساء اللواتي يؤديان عملاً غير مدفوع الأجر؛ حيث تتضاعف معدلاتها تقريباً بالمقارنة مع كل المناطق الأخرى، وذلك باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن التحدي المتمثل في العمل غير مدفوع الأجر، وخاصة في المنطقة، هو التحدي الذي يجمع بين الأعراف الاجتماعية والثقافية، والتحديات القانونية والهيكلية، والفرص الاقتصادية. تواجه النساء تحديات على كافة المستويات، بدءاً من العمل مع أسرتهن وفقاً للتوقعات وحتى العنور على وظيفة ضمن مجموعة مهاراتهن وضمن الحدود التي تضعها قوانين العمل في بلدهن. ولا توجد لدى كل البلدان قوانين تكفل المساواة في الأجور أيضاً، ولذلك بعد التغلب على هذه العقبات والحصول على عمل، من المحتمل أن تتقاضى النساء في المنطقة أجراً أقل من نظرائهن من الرجال. وبالنسبة إلى العديد من النساء، فإن هذه الطرق المعقدة لا تستحق الجهد المبذول. وبالنسبة إلى نساء أخريات، فإن العمل ضروري لإعالة أسرهن، ويجب التغلب على أي عقبات في طريقهن للحصول على الدخل اللازم.

تُظهر البيانات الخاصة باستغلال الوقت التي نشرها المكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة فروقات كبيرة في مقدار الوقت الذي يقضيه الذكور والإناث في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. تقضي النساء في الجزائر ومصر والمغرب ودولة فلسطين حوالي ستة إلى تسعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل من دون أجر. وهذه الفجوة أقل ظهوراً في قطر - ومع ذلك، لا تزال بارزة جداً - حيث تقضي النساء حوالي أربعة أضعاف الوقت في العمل غير مدفوع الأجر مقارنةً بنظرائهن من الرجال. وبغض النظر، من الواضح أن النساء يتحملن غالبية عبء العمل غير مدفوع الأجر في المنطقة، ويكون أكثر من ٤,٧ مرة من الرجال في المتوسط - وهي أعلى نسبة في أي مكان في العالم.^{٦١٥} وهذه الفجوة بين الجنسين بين مساهمة المرأة والرجل في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تسلط الضوء على بخس قيمة المساهمات الاقتصادية للنساء في المنطقة، وتشير إلى الحاجة إلى الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لعمل الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة وكذلك التكلفة البديلة للوقت الذي تقضيه المرأة في هذا العمل.^{٦١٦}

^{٦١٤} منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "قاعدة بيانات عائلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنظمة إجازة الوالدين (OECD Family Database: Parental Leave Systems)"

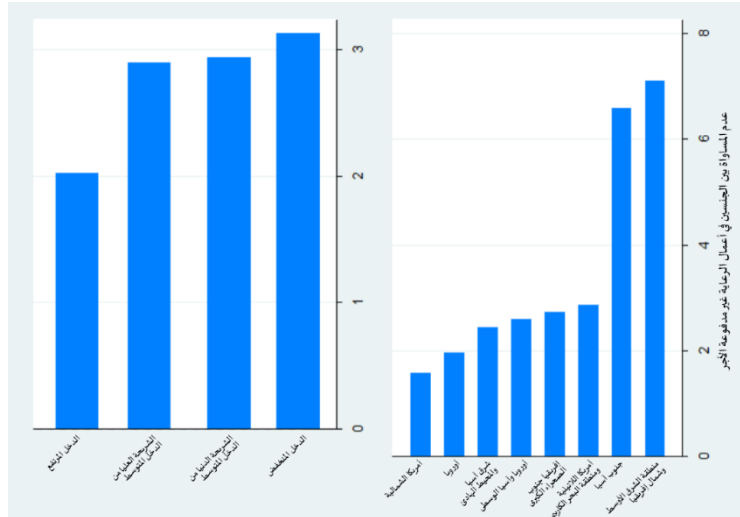
^{٦١٥} هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الجنسين (Promoting Gender Equality: The Role of The Care Economy in)", عام ٢٠٢٠.

^{٦١٦} المرجع نفسه، صفحة ٦٦.



الشكل ٢،١٥:

تختلف عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر حسب المنطقة والدخل



ملحوظة: توضح هذه الرسوم البيانية نسبة عدم المساواة بين الذكور والإناث في الوقت المخصص لأنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر حسب المنطقة وفئة الدخل. تنقسم فئات الدخل وفقاً للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد إلى: الدخل المنخفض، ١,٠٣٥ دولار أمريكي أو أقل؛ والدخل دون المتوسط، ١,٠٣٦ - ٤,٠٨٥ دولار أمريكي؛ والدخل فوق المتوسط، ٤,٠٨٦ - ١٢,٦١٥ دولار أمريكي؛ والدخل المرتفع، ١٢,٦١٦ - ١٢,٦١٦ دولار أمريكي أو أكثر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤)، مؤشرات التنمية العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٤)، قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والمؤسسات والتنمية.

الدخل والتمويل ورأس المال والثروة

تمهيد

الحالية في المنطقة على المساواة في الحقوق المتعلقة بالإرث بالنسبة إلى البنات والأرامل. وبالنسبة إلى كثير من الأشخاص من الجنسين، تُعد الثروة الموروثة عاملاً كبيراً في القدرة على الحفاظ على الثروة وزيادتها، إلى جانب امتلاك الأصول. وعند تقييم القدرة على فتح عمل تجاري أو توسيعه، أو التقدم بطلب للحصول على قرض، أو شراء عقار من أي نوع، غالباً ما تؤخذ هذه الأشكال من الثروة في الاعتبار في طلب الحصول على تمويل أو يتم استخدامها كضمان. ونتيجة لذلك، يُعد الحصول على الميراث و/أو الملكية أمراً أساسياً لتنمية الثروة عموماً.^{٦١٧}

وفي هذا الصدد، تعاني المرأة من الحرمان الشديد (ارجع إلى الجدول أدناه). ولا تحصل البنات على حقوق متساوية في وراثة الأصول من أبائهن في جميع بلدان المنطقة. ولا تحصل الأرامل على حقوق متساوية في الميراث إلا في دولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة. ومن منظور ثروة الأجيال، لا يمكن للنساء الحصول على ثروة من الزوج أو أحد الوالدين عند الوفاة. وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام تجميع المرأة للثروة من أي نوع.

على الرغم من هذا التمييز في الميراث، تتمتع المرأة بحقوق متساوية في ملكية الأصول، مثل: الملكية غير المنقولة (مثل: المنازل والأراضي)، ويتم منحها سلطة إدارية متساوية على الأصول المتراكمة أثناء الزواج. ولكن بمجرد فسخ هذا الزواج، إما عن طريق الطلاق أو الوفاة، فإن قوانين الميراث تحد من قدرة المرأة على الحفاظ على هذه السلطة.

في المنطقة، يتفاوت وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الثروة والدخل، متفاوتاً كبيراً. وفي حين أن قوانين الميراث قائمة على التمييز في معظم الحالات، فإن النساء يتمتعن إلى حد كبير بالقدرة على امتلاك الأصول وتوقيع العقود داخل المنطقة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الثروة والضمانات، الذي يعود غالباً لاعتبارات تتعلق بعدم القدرة على الميراث من الوالدين أو الزوج، يجعل المرأة غير قادرة على الحصول على الائتمان بنفس الطريقة التي يحصل عليها الرجل. وواقع رائدات الأعمال وصاحبات المشروعات هو أنه في حين أنهن قادرات على امتلاك عمل تجاري وتشغيله، فإنهن غير قادرات على تمويل هذا العمل وإدارته بنفس الطريقة التي يستطيع بها الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعراف المتعلقة بالدعم المالي للأسرة والقيادة غالباً ما تجعل المرأة خارج المناصب القيادية في الأعمال التجارية. ونتيجة لذلك، فإن النساء يجدن أنفسهن في وضع غير مستقر: فهن قادرات على العمل وامتلاك عمل تجاري، ولكنهن غير قادرات على تسهيل نموه.

الميراث

عند التفكير في قدرة المرأة على كسب رأس المال وإدارته والوصول إليه، فإن أحد أهم العناصر هو القدرة على وراثة الثروة. لا تنص القوانين

الجدول ٢،١٢:

حقوق المرأة في الأصول

البلد	وراثة الأصول من الأزواج المتوفين	حقوق الملكية بالنسبة إلى الممتلكات غير المنقولة	هل يمنح القانون الزوجين سلطة إدارية متساوية على الأصول أثناء الزواج؟	الفرقة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
البحرين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	بلدان مجلس التعاون الخليجي
الكويت	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
عمان	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
قطر	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
المملكة العربية السعودية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
الإمارات العربية المتحدة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
الجزائر	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المغرب العربي
ليبيا	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
المغرب	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
تونس	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	

^{٦١٧} صالح، "المرأة العربية التي تُركت في فخ الميراث بسبب تأخر الإصلاحات (Arab Women Left in Inheritance Trap by Delayed Reforms)"

^{٦١٨} يحدد قانون الأحوال الشخصية (المرسوم الملكي ٩٧/٣٢) أنواع الوارثة في إطار الفصل الخامس الذي يتناول الميراث (الصفحة ٤١). تشير المواد من ٢٤٢ إلى ٢٤٩ إلى الوارثة من النساء، سواء كزوجات أو بنات أو أمهات أو حتى جدات.

	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	مصر	
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	إيران	
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	العراق	
المشرق العربي	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الأردن	
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	لبنان	
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	دولة فلسطين	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	سوريا	
البلدان الأقل نمواً	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جيبوتي	
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	السودان	

المصدر: البنك الدولي: المرأة والأعمال التجارية والقانون

الاعتقاد السائد بأن الرجال يجب أن يكونوا المالكين الأساسيين لثروة الأسرة. وتضع هذه التوقعات والأعراف الثقافية عبئاً لا مبرر له على الرجال لدفع رواتب عالية، مع توقع ألا تعمل المرأة خارج المنزل.^{٦٢}

الأعمال المصرفية، والحصول على الائتمان، والتمويل عندما تكون المرأة غير قادرة على وراثة الثروة، فإن أحد السبل القليلة لكسب نوع رأس المال الذي تحتاج إليه لفتح مشروع تجاري أو توسيعه هو التقدم بطلب للحصول على ائتمان. وعند القيام بذلك، هناك العديد من الخطوات الإدارية التي يجب اتخاذها، والتي يمكن للمرأة القيام بها في جميع أنحاء المنطقة: فتح حساب مصرفي، وتسجيل مشروع تجاري، وتوقيع عقد. (ارجع إلى الجدول الوارد أدناه).

في حين أن التغييرات القانونية والسياسية التي تحدث في المنطقة كان لها آثار إيجابية على المرأة في الأعمال التجارية، فإن حدوث تغييرات في الأعراف الاجتماعية والثقافية كان بطيئاً. ووفقاً للبيانات التي تم جمعها من أجل الدورة الخامسة للباروميتر العربي في ٢٠١٨ و ٢٠١٩، لا يعتقد أغلبية المجيبين على الاستطلاع (من الجنسين) في المنطقة أن حصة المرأة يجب أن تكون مساوية لحصة الذكر في الميراث.^{٦١} والاستثناء الوحيد لذلك كان في لبنان، حيث اعتقد ٦٥ في المائة من المجيبين على الاستطلاع أن الرجال والنساء يجب أن يرثوا نصيباً متساوياً من الميراث. وكان أدنى معدل لقبول الحقوق المتساوية في الميراث في دولة فلسطين: حيث يعتقد ٨ في المائة فقط من المجيبين على الاستطلاع أن الرجال والنساء يجب أن يرثوا نصيباً متساوياً من الميراث. وتوضح هذه الأرقام

الجدول ٢،١٣

وصول المرأة إلى رأس المال

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	توقيع عقد	الحصول على الائتمان	فتح حساب مصرفي	تسجيل مشروع تجاري
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	✓	✓	✓	✓
	الكويت	✓	✗	✓	✓
	عمان	✓	✗	✓	✓
	قطر	✓	<input type="checkbox"/>	✓	✓
	المملكة العربية السعودية	✓	✓	✓	✓
	الإمارات العربية المتحدة	✓	✓	✓	✓
المغرب العربي	الجزائر	✓	✗	✓	✓
	ليبيا	✓	✗	✓	✓
	المغرب	✓	✓	✓	✓
	تونس	✓	✗	✓	✓
المشرق العربي	مصر	✓	✗	✓	✓
	إيران	✓	✗	✓	✓
	العراق	✓	✗	✓	✓
	الأردن	✓	✓	✓	✓
	لبنان	✓	✗	✓	✓
	دولة فلسطين	✓	✗	✓	✓
	سوريا	✓	✗	✓	✓

^{٦١}الباروميتر العربي، الدورة الخامسة من الباروميتر العربي

^{٦٢}هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة بروموندو، فهم الخصائص الذكورية (Understanding Masculinities)

^{٦٣} القانون المصرفي رقم ١١٤/٢٠٠٠، المادة ٥.

✓	✓	✓	✓	جيبوتي	البلدان الأقل نمواً
✓	✓	✗	✓	السودان	
المصدر: البنك الدولي: المرأة والأعمال التجارية والقانون					

ومع ذلك، غالباً ما تفتقر النساء إلى المهارات الملموسة والعلاقات خارج دائرة العائلة والأصدقاء. وكما ذكر سابقاً في الركيزة ٢، لم تؤكد أنظمة التعليم في المنطقة على بناء المهارات العملية، وينبغي بذل جهود إضافية لتحسين التدريب على المهارات الفنية. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام لوضع ترتيبات تستهدف إقامة علاقات يمكن الوصول إليها؛ حيث لا يزال التواصل يمثل تحدياً بالنسبة إلى العديد من النساء في المنطقة لأن الأعراف الاجتماعية والثقافية قد تحد من الحركة والقدرة على السفر.

ومع ذلك، فإن قدرة المرأة على الحصول على الائتمان محدودة في كل البلدان باستثناء بلدين: جيبوتي والمغرب. يُعد الائتمان أمراً ضرورياً لبدء الأعمال التجارية وتنميتها، لكنه يتطلب أن يوافق المُقرض على قرض أو حد ائتماني. ويرجع أحد الأسباب الرئيسية وراء رفض المؤسسات المالية لطلبات المرأة المتعلقة بالحصول على الائتمان إلى الافتقار إلى الثروة و/أو الضمانات التي غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق المرأة المتساوي في وراثة الأصول. وفي حالة الأردن، لا تستطيع النساء إلى حد كبير الحفاظ على أعمالهن بسبب أربعة أسباب رئيسية: الحصول على التمويل، والأعمال التجارية غير المرهبة، والالتزامات الأسرية، والسياسات الحكومية. ووجدت هذه الدراسة نفسها أن النساء يجدن صعوبة في توفير ضمانات للحصول على قروض وغالباً ما يمولن أعمالهن التجارية من خلال مصادر شخصية، مثل: المدخرات والأصدقاء والعائلة وإعادة استثمار الأرباح. وهذا يسهم في تناقص الثروة الشخصية، ما يترك المرأة تعتمد على أفراد الأسرة للحصول على دخل.^{٦٢٢}

ريادة الأعمال

وعلى الرغم من هذه التحديات، ازدادت ريادة الأعمال للمرأة إلى حد كبير خلال العقد الماضي.^{٦٢٣} ومع زيادة الوصول إلى التكنولوجيا، تمكنت النساء من إنشاء مشاريع منزلية تسمح لهن بتوليد الدخل دون أن يتعارض ذلك مع الأعراف الاجتماعية والثقافية، كما أصبحت النساء على نحو متزايد شخصيات بارزة في الحكومة وفي المشروعات التي تستهدف الربح؛ حيث يقدم نماذج يحتذى بها للأجيال القادمة.^{٦٢٤}

وكما ذكر أعلاه، تتخذ ريادة الأعمال في المنطقة أشكالاً عديدة: بدءاً من النساء اللواتي يُقمن مشروعات بملايين الدولارات في البلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة إلى اللاجنات اللواتي يبعن المصنوعات اليدوية في مخيمات اللاجئين. أطلقت العديد من المنظمات الدولية والوطنية برامج لدعم رائدات الأعمال وصاحبات المشروعات في المنطقة. وغالباً ما تقدم هذه البرامج برامج تدريبية، ودعمًا للتقدم بطلب للحصول على التمويل، وخدمات الأعمال التجارية والتوجيه، والدعم من خلال التدريب القانوني والتجاري والمساعدة الفنية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المجموعات غير الربحية التي تركز على النساء والأعمال التجارية الخاصة والوكالات الحكومية شائعة بشكل متزايد، وتسعى لخدمة الأسواق التي يهيمن عليها العنصر النسائي مع الحفاظ على الفصل بين الجنسين.^{٦٢٥}

^{٦٢٢} دودوخ وعقل، "ريادة الأعمال النسائية في الأردن (Women Entrepreneurship in Jordan)"

^{٦٢٣} البنك الدولي، "النوع الاجتماعي وريادة الأعمال (Gender and Entrepreneurship)"

^{٦٢٤} زكارنة، "جيل جديد من القادة النساء يحدث فرقاً في العالم العربي (A New Generation of Women Leaders Is Making Waves in the Arab World)"

^{٦٢٥} ارجع إلى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص المتاحة للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Women)"؛ مؤسسة التمويل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، "رائدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الخصائص والإسهامات والتحديات (Women Entrepreneurs in the Middle East and North Africa: Characteristics, Contributions and Challenges)".